دراسة مقارنة لنظم القبول بالجامعات الخاصة كمتطلب لتحسين قدرتها التنافسية فى كل من إنجلترا واليابان وإمكانية الإفادة منها فى مصر

إعداد

دكتور/عبد الباسط محمد دياب

أستاذ مساعد ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية - جامعة سوهاج

المستخلص :

تحددت مشكلة البحث الحالي في أن نظام القبول بالجامعات الخاصة المصرية يعانى من العديد من أوجه القصور والتى كان لها تأثير كبير على كفاءة المخرجات التعليمية من تلك الجامعات ،الأمر الذى يترتب عليه ضعف القدرة التنافسية لتلك الجامعات، وهذا دعا إلى ضرورة الوقوف على واقع نظم القبول بالجامعات الخاصة في مصر، الذى يعد متطلباً أساسياً لتحقيق قدرتها التنافسية والعمل على تطوير نظم القبول بتلك الجامعات فى ضوء خبرات كل من انجلترا،واليابان.

وتوصل البحث إلى العديد من التوصيات والمقترحات التى يمكن أن تسهم فى تطوير نظم القبول بالجامعات الخاصة فى مصر لتحسين قدرتها التنافسية كما يلى :

- الارتقاء بمستوى الكفاءة والقدرة التنافسية لمخرجات الجامعات الخاصة والتى يتحقق معها التواجد على خريطة الجامعات المتميزة على المستوى المحلى والإقليمى والعالمى .
- أن يكون القبول بالجامعات الخاصة فى مصر قائماً على الرغبة والاستعداد مع مراعاة إمكانات الكليات من منطلق أن رغبة الطالب واستعداده هى الممثلة للمجموع الكلى للدرجات .
- التنسيق بين أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات الخاصة ومتطلبات سوق العمل .
- رفع الحد الأدنى للقبول بالجامعات الخاصة المصرية ليتفق مع الحد الأدنى للقبول بالجامعات الحكومية أسوة ماهو موجود بالدول المتقدمة.
- انشاء مكتب للقبول بكل كلية من الكليات الموجودة داخل الجامعات الخاصة ويختص هذا المكتب بتنظيم عمليات القبول وتحديد شروط القبول ومتطلباته وامتحاناته والمشاركة في تحديد هذه الأعداد .
- أن تكون الاختبارات التي تجريها الجامعات الخاصة على الطلاب المقبولين دقيقة ومقننة وأن يكون القائمون عليها من ذوى الخبرة والتخصص في هذا المجال.
- أن يكون القبول في الجامعات الخاصة وفقاً للإمكانيات التعليمية المتاحة بكل جامعة.
- أن يتم توجيه وارشاد الطلاب وتوعيتهم في المرحلة الثانوية بأفضل المهن التي تتناسب مع ميولهم واهتماماتهم واستعداداتهم .

مقدمة.

لقد تأثر التعليم الجامعى فى جمهورية مصر العربية بالعديد من المتغيرات المجتمعية كالعولمة، و الخصخصة التى ظهرت مع بداية تطبيقها آراء عديدة تدعو إلى خصخصة التعليم الجامعى، وتخلى الدولة عن تمويله، وأن يقوم الطالب بتحمل نفقات تعليمه ، الأمر الذى جعل الدولة أن تفسح المجال أمام القطاع الخاص لمعاونتها فى التوسع فى الفرص التعليمية للراغبين فى مواصلة تعليمهم الجامعى ، نظراً لقلة إمكانية الجامعات الحكومية فى قبول الأعداد المتزايدة.

وعلى المستوى العالمى فقد بذلت الدول المتقدمة والنامية جهوداً فعالة من قبل قادتها وحكوماتها لنشر التعليم الجامعى تحقيقاً للديقراطية ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ،الأمر الذى شجع على زيادة الطلب الاجتماعى على هذا النوع من التعليم، وتزايدت أعداد الملتحقين به عاماً بعد عام، ونتيجة لهذا السبب بدأت هذه الدول في تشجيع ظهور التعليم الجامعى الخاص (١٠٦)، كرد فعل طبيعي لحاجة المجتمع لهذا النوع من التعليم .

والجامعات التى تتميز بالقدرة التنافسية العالية هى تلك الجامعات التى تقدم خدمة تعليمية متميزة مع الاستمرار فى الاحتفاظ بمكانتها فى السوق العالمى للتعليم الجامعى وتقاس هذه المكانة بمقدار ما تحظى به من قدرة تنافسية تعكس ترتيبها فى هيكل الجامعات العالمية (٤٧ : ٥٧) ، وبالتالى فإن الجامعات الخاصة تكون ذات قدرة تنافسية عالية عندما تتفرد بتقديم خدمات تعليمية متميزة للطلاب لا تقدمها مثيلاتها فى نفس المجال مع محاولتها المستمرة باحتفاظها بتلك المكانة المتقدمة ويمكن قياس المؤشرات التنافسية التى تتمتع بها تلك الجامعات – والتى يعد نظم قبول الطلاب بها أحد هذه المؤشرات– من خلال معرفة موقعها فى هيكل ترتيب الجامعات العالمية والتى تتم بشكل دوري كل عام.

وتتنوع إجراءات القبول وشروطه تنوعاً كبيراً فى الجامعات فى دول العالم وفقاً لظروف كل منها وإمكاناته وقناعات المسؤليين ومستوى الوعى والضغط

الاجتماعى ،فقد تبين أن كثيراً من الجامعات تعتمد بشكل أساسى على نتائج إمتحانات نهاية المرحلة الثانوية ،فى حين يتطلب بعضها الآخر النظر فى نتائج الطلاب خلال تلك المرحلة وذلك فى كافة المواد التعليمية التى سبق ودرسها الطالب، أو فى مواد محددة – مجموعة المواد المؤهلة– وهى تلك التى ينوى الطالب أن يدرسها فى مرحلة التعليم الجامعى (٧٩) .

كما تعقد بعض الجامعات مقابلات شخصية للمرشحين ،هذا وتحدد كل جامعة وزناً نسبياً لكل معيار من معايير القبول ،كما تأخذ بعض الجامعات بعين الاعتبار الخصائص السكانية لبعض فئات الطلبة ،كجنسهم أو عرقهم أو وضعهم الاقتصادى والاجتماعى ،أو كونهم من ذوى الاحتياجات الخاصة ،بحيث تمنح الفئات الأكثر حرماناً بعض الامتيازات وتخصيص عدد من المقاعد لهم وخفض الحد الأدنى لمجموع الدرجات المحدد للقبول ،وذلك كإجراء لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص (٢٤ : ٧٦-٧٧) .

وتوجد علاقة وثيقة بين نظم القبول بالجامعات الخاصة وبين ترتيب تلك الجامعات فى التصنيفات المحلية والعالمية للجامعات ؛حيث تختلف معدلات قبول وقواعد قبول الطلاب بتلك الجامعات وفقاً للمرتبة التى حققتها فى تلك التصنيفات ؛حيث أن ترتيب الجامعة يؤثر على تصورات وسلوكيات وتوجهات الطلاب وأولياء أمورهم فى اختيار الجامعات التى يلتحقون بها، كما أن ترتيب الجامعات الخاصة كان عاملاً مؤثراً وقوياً فى رفع سقف شروط القبول فى السنة التى تحصل على مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات (١١٢ : ٨٣-٩٦).

وتهتم دول العالم المتقدمة بتطوير نظم القبول بالجامعات الخاصة كوسيلة لرفع قدرتها التنافسية ،والتى منها الجامعات الخاصة فى إنجلترا، حيث تقوم بوضع بعض القواعد والمعايير يتم من خلالها تقييم الطلاب المتقدمين للقبول بهذه الجامعات، وأهم هذه القواعد والمعايير : نتائج امتحانات الطلاب، وأداء الطالب فى المدرسة الثانوية، والبيانات الخاصة بالشهادة العامة للتعليم الثانوى الإنجليزى GCSE، وترتيب ومنزلة مدرسة الطالب التى تخرج منها، والاختبارات

الإضافية التى تضعها الجامعة، والمقابلات الشخصية مع المتقدمين، والأخذ فى الاعتبار المعارف والمعلومات السابقة عن الطالب (١٠٨ : ٤).

بينما يتم قبول الطلاب بالجامعات الخاصة اليابانية من خلال تقييم التحصيل الدراسى الأساسى والعام للمتقدمين على أساس وحيد هو نتائج "امتحان القبول الوطنى للمرحلة الأولى"، أما القدرات الخاصة للمتقدمين فيتم تقويمها على أساس نتائج "امتحان المرحلة الثانية" والذى يتضمن اختبارات المقال والمقابلات وغيرها والذى تعقده كل جامعة على حدة ،ويتم القبول النهائي لهؤلاء الطلاب بعد عملية التقييم شاملة لنتائج كل متقدم إلى هذه الامتحانات ،وبعد دراسة تقارير المدارس الثانوية العليا التى درس فيها الطلاب المتقدمون (١٢١ : ٣٧٥-٣٧٦).

أما على الصعيد المحلى فتواجه الجامعات الخاصة المصرية في الوقت الراهن العديد من التحديات والمشكلات الجوهرية ،الأمر الذى يتطلب تطويرها وتحديثها لرفع قدرتها التنافسية لمواكبة هذا العصر(٨: ٤٤) ، وذلك من خلال الجهود التى تبذل في سبيل مراجعة وتقويم الجامعات الخاصة المصرية (٣٣ : ٤٤٥).

ومن جهة أخرى فقد لوحظ استمرار اعتماد نظام القبول بالجامعات الخاصة فى مصر على معيار درجات النجاح فى شهادة الثانوية العامة فقط دون اعتبار قدرات ورغبات الطلاب (٢٢ : ٦٤١).

وعلى هذا فأن نظم القبول التى تتبعها الجامعات الخاصة فى مصر تعد من أكثر العقبات التى تقف حائلاً بينها وبين تحقيق قدرتها التنافسية، حيث إنها تعتمد على معيار أحادى وهو الاعتماد على درجات الطالب التى يحصل عليها فى المرحلة الثانوية دون الاهتمام بالجوانب المختلفة للطالب كالناحية النفسية والجسمية ..إلخ.

وبالتالى يقدم هذا البحث توصياته ومقترحاته والتى يمكن أن تسهم فى تطوير نظم القبول بالجامعات الخاصة المصرية لتحسين قدرتها التنافسية فى ضوء خبرات كل من إنجلترا واليابان.

مشكلة البحث :

إن الاهتمام بتطوير نظم القبول بالجامعات الخاصة في مصر يعد من أهم المتطلبات الأساسية التي تسهم في بناء القدرة التنافسية لتلك الجامعات والتي تساعدها على الدخول في مجال المنافسة المحلية والإقليمية والدولية والحصول على مراكز متقدمة فى تصنيف الجامعات.

وقد لوحظ غياب الجامعات المصرية عن قائمة التصنيف الدولية واحتلال الجامعات الإفريقية مراكز متقدمة عن الجامعات المصرية في قائمة التصنيف الإفريقية، وهذا ما أكدته إحدى الدراسات ، كما أكدت أيضاً على ضرورة تطوير سياسة القبول بالجامعات المصرية مع مراعاة الطاقة الاستيعابية لها كوسيلة لتحسين القدرة التنافسية لهذه الجامعات (٥٦).

كما أشارت نتائج إحدى الدراسات أيضاً إلى أن هناك قصور في نظام القبول في الجامعات الخاصة في مصر ويحتاج هذا النظام للمراجعة والتطوير فى ضوء بعض الخبرات والتجارب الدولية (٣٥).

بينما أكدت دراسة أخرى إلى ضرورة استعراض وتحليل التشريعات المنظمة للجامعات الخاصة في مصر، وشروط القبول بها، ووضع تصور مقترح لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى الجامعات الخاصة في ضوء شروط القبول فيها(٤٤).

وهناك العديد من الدراسات (١٩)، (٣٦) ، (٤٧) التى تناولت القدرة التنافسية للجامعات، حيث استهدفت تحديد معايير ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات على المستويين الدولى والمحلى، ورصد واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية والكشف عن التحديات والمعوقات التى تواجه تحسينها ،وضرورة تطوير نظم القبول بتلك الجامعات لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء الخبرات والتجارب الدولية وذلك من أجل حصولها على مراكز متقدمة فى قائمة تصنيف الجامعات العربية والأفريقية والعالمية..

كما لوحظ أيضاً أن نظم القبول بالجامعات الخاصة المصرية تعانى العديد من المشكلات والعقبات التى أضعفت قدرها التنافسية ،والتى من أهمها أن تلك الجامعات تقبل الطلاب أحياناً بكليات الجامعة دون وجود أصول لشهادات الثانوية العامة أو بيان درجات بملفاتهم، وأيضا تقبل الطلاب الحاصلين على الثانوية الفنية الصناعية والتجارية مع التعلل بأنها معادلة للثانوية العامة بأقسام لا تتفق مع دراسة هؤلاء الطلاب، كما أنها تقبل أعداد من الطلاب تزيد عن الأعداد المقررة لكل كلية ، كما أنها تلجأ الى قبول الطلاب دون الالتزام بالحد الأدنى للدرجات وتخالف بعض منها شروط القبول التى أقرها مجلس الجامعات الخاصة، كما أنها تتيح الفرص للطلاب للتحويل من كلية إلى أخرى دون ضوابط كافية، كما يلاحظ اختلاف معايير القبول بين الطلبة المصريين والطلبة العرب مما يشيع عدم رضا أبناء مصر(٣ : ٢٣٧-٢٣٩).

وكل هذه المشكلات والتحديات التي تواجه نظام القبول في الجامعات الخاصة المصرية كان لها تأثير كبير على كفاءة المخرجات التعليمية لتلك الجامعات، الأمر الذي دعا إلى ضرورة الوقوف على واقع هذه الجامعات، والسعي للتعرف على المشكلات التي تعانى منها وتضعف قدرتها التنافسية .

وقد أشارت نتائج إحدى الدراسات إلى أنه يمكن دعم وزيادة القدرة التنافسية للجامعات من خلال القيام بمجموعة من الخطوات والتي أهمها تطوير نظم القبول لتصبح مبنية على أسس تنافسية بين الملتحقين للالتحاق بالجامعات (١٢٥).

ومن ثم تكمن مشكلة البحث الحالي في أن نظام القبول بالجامعات الخاصة المصرية يعانى من العديد من أوجه القصور والتى كان لها تأثير كبير على كفاءة المخرجات التعليمية من تلك الجامعات ، الأمر الذى يترتب عليه ضعف القدرة التنافسية لتلك الجامعات، وهذا دعا إلى ضرورة الوقوف على واقع نظم القبول بالجامعات الخاصة في مصر، الذى يعد متطلباً أساسياً لتحقيق قدرتها

التنافسية والعمل على تطوير نظم القبول بتلك الجامعات فى ضوء خبرات كل من انجلترا، واليابان.

أسئلة البحث :

تحددت أسئلة البحث فيما يلى:

١- ما أهم استراتيجيات القدرة التنافسية للجامعات الخاصة، ومناهج قياسها، ومؤشراتها، ومداخل تحقيقها، ومتطلبات تحسينها فى ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة؟

٢- ما نظم القبول في الجامعات الخاصة فى إنجلترا ودوره فى تحسين قدراتها التنافسية فى ضوء بعض القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه؟

٣- ما نظم القبول بالجامعات الخاصة في اليابان ودوره فى تحسين قدراتها التنافسية فى ضوء بعض القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه ؟

٤- ما أوجه الشبه والاختلاف بين نظم القبول بالجامعات الخاصة ودوره فى تحسين قدراتها التنافسية فى كل من إنجلترا، واليابان؟

٥- ما التوصيات والمقترحات التى يمكن أن تسهم فى تطوير نظم القبول بالجامعات الخاصة فى مصر لتحسين قدراتها التنافسية فى ضوء خبرة كل من إنجلترا واليابان؟

أهداف البحث :

تحددت أهداف البحث فيما يلى:

١- الوقوف على تحديد أهم استراتيجيات القدرة التنافسية للجامعات الخاصة، ومناهج قياسها، ومؤشراتها، ومتطلبات تحسينها فى ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة.

٢- رصد واقع نظم القبول بالجامعات الخاصة ودوره فى تحسين قدرتها التنافسية فى كل من انجلترا واليابان.

٣- التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين نظم القبول بالجامعات الخاصة ودورها فى تحسين قدرتها التنافسية فى كل من إنجلترا،واليابان .

٤- تقديم التوصيات والمقترحات التى يمكن أن تسهم فى تطوير نظم القبول بالجامعات الخاصة فى مصر لتحسين قدراتها التنافسية فى ضوء خبرة كل من إنجلترا واليابان

أهمية البحث :

تحددت أهمية البحث فيما يلي:

١. أنه يقدم للمهتمين أنظمة متعددة للقبول بالجامعات الخاصة العالمية، الأمر الذى يساعد فى وضع سياسة للقبول تجعل كل من يلتحق بالجامعات الخاصة طلاباً موزعين على التخصصات توزيعاً أفضل يلبى رغباتهم ويراعى ميولهم فى تخصص الدراسة الجامعية من ناحية ،وتكون هذه التخصصات مرتبطة بسوق العمل من ناحية أخرى .

٢. يساعد متخذى القرار التعليمى فى مصر على السير وفقاً لخطىً علمية محسوبة ومقننة، وسبق تجربتها فى دول أخرى، وذلك أثناء قيامهم بتطوير الجامعات الخاصة المصرية لتحسين قدراتها التنافسية.

٣. تمثل الجامعات الخاصة قطاعاً مهماً من قطاعات التعليم العالى فى الوقت الحالى وهى تحتاج لتحسين قدراتها التنافسية باستمرار من خلال مدخل هام ألا وهو تطوير نظام القبول بها ، الأمر الذى يعكس جانباً هاماً من جوانب هذا البحث .

منهج البحث :

استخدم البحث الحالى مدخل جورج بيريدي George Bereday فى الدراسات التربوية المقارنة (٥٥ : ١٩٤-١٩٩)، ويعتمد هذا المدخل على التجميع الدقيق والمنظم للمعلومات والبيانات التربوية المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة فى كل دولة من دول المقارنة، ثم تصنيف هذه المعلومات والبيانات وتبويبها من خلال مناظرتها بعناية، وفى الخطوة الأخيرة تجرى عملية المقارنة.

وسار البحث باستخدام مدخل جورج بيريدي George Bereday وفق الخطوات الآتية:

أ- الوصف Description: وتضمنت هذه الخطوة تجميع البيانات والمعلومات من الكتب والنشرات والتشريعات واللوائح وغيرها من المطبوعات عن نظم القبول بالجامعات الخاصة وعلاقتها بتحسين قدرتها التنافسية فى كل من إنجلترا واليابان، وأهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

ب- التفسير Interpretation: ويقصد بهذه الخطوة دراسة وتحليل وتفسير المعلومات التربوية للبلاد موضع الدراسة من خلال القوى والعوامل الثقافية المؤثرة، حيث يتم دراسة وتحليل نظم القبول بالجامعات الخاصة ودورها فى تحسين قدرتها التنافسية في كل من إنجلترا واليابان فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة والتى شكلت نظم القبول بالجامعات الخاصة وأثرت بشكل أو بآخر فى تحديد وضعها التنافسى .

ج- المقابلة Juxtaposition: وتضمنت هذه الخطوة مقابلة عناصر أو محاور نظم القبول بالجامعات الخاصة ودورها فى تحسين قدرتها التنافسية في كل من إنجلترا واليابان فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها، وذلك بقصد تحديد أوجه التشابه والاختلاف فيهما ، ويمكن وصف هذه الخطوة بأنها خطوة المقارنة الأولية.

د- المقارنة Comparison: وفى هذه الخطوة تم إجراء عملية المقارنة بين نظم القبول بالجامعات الخاصة ودورها فى تحسين قدرتها التنافسية في إنجلترا واليابان فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها للوصول إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات التى يمكن أن تسهم فى تطوير نظم القبول بالجامعات الخاصة فى مصر لتحسين قدراتها التنافسية فى ضوء خبرة كل من إنجلترا واليابان .

حدود البحث :

١- الحدود الموضوعية :

اقتصر البحث الحالي على دراسة استراتيجيات القدرة التنافسية للجامعات الخاصة، ومناهج قياسها، ومؤشراتها، ومتطلبات تحسينها ، وكذلك دراسة نظم القبول بالجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا، واليابان من حيث: شروطه، وإجراءاته، ومتطلباته، و دراسة أيضاً القدرة التنافسية للجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا، واليابان من حيث البحث العلمى، وأعضاء هيئة التدريس، ومصادر التمويل، والإدارة والحوكمة، ونظم القبول، والمناهج والمقررات الدراسية، وطرق التدريس والامتحانات، ونظم الجودة، والتخصصات العلمية والتشعيب، وعلاقة الجامعات الخاصة بالمجتمع المحيط، والخدمات التعليمية والأبنية التعليمية بالجامعات الخاصة، بالإضافة إلى دراسة بعض القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

٢- الحدود الجغرافية :

اقتصر البحث على دراسة نظم القبول بالجامعات الخاصة ودورها فى تحسين قدرتها التنافسية في كل من إنجلترا، واليابان.

٣- الحدود الزمنية :

عالج البحث الحالي الوضع الراهن لنظم القبول بالجامعات الخاصة ودورها فى تحسين قدرتها التنافسية في كل من انجلترا ،واليابان.

مصطلحات البحث :

١- القبول : Admission

ورد في مختار الصحاح أن " قبول الشئ " يعنى الرضا به. ويقال فلان مقبول إذا قبلته النفس ومالت إليه (١١ : ٥٢٠).أذن القبول لغة هو الرضا بالشئ وميل النفس إليه، أما في الاصطلاح فالقبول معناه الالتحاق.

ويعرف القبول على أنه القرار الذى تتخذه الجامعة المعنية وتجيز به بحكم القواعد المتعددة لديها ،التحاق هذا الطالب أو ذاك بها (٤٩ : ٨٢).

ويعرف البحث الحالي القبول بأنه "مجموعة من الشروط والقواعد التي يتم وضعها بعناية من قبل القائمين على هذا النوع من التعليم والتي تتضمن المواصفات التي يجب توافرها في المتقدمين للالتحاق بهذا النوع من التعليم" .

٢- **الجامعات الخاصة** : Private of University

تعرف الجامعات الخاصة بإنها مؤسسات تعليمية جامعية تقوم على المبادرة الفردية الخاصة ، إذ تتولى جهات غير حكومية عمليات الإنشاء والتمويل والإدارة، ورسم السياسة التعليمية، وتتمتع باستقلالية كبيرة في توجيه شئونها العامة والخاصة، وتقوم تلك المؤسسة على تقديم خدمات تعليمية للطلاب الحاصلين على مؤهل ثانوي ،أو ما يعادله، وفق نظام قبول محدد ومرن ، نظير دفع تكاليف الحصول على تلك الخدمات، والتي يقررها القائمون بالإشراف عليها (٣٩ : ٣٤٩-٣٥٠) .

كما تعرف أيضاً أنها عبارة عن رافد إضافى لمؤسسات التعليم العالي والجامعي ، بحيث يكون متاحا للطلاب إما الالتحاق بالجامعات أو المؤسسات التابعة للدولة، أو بالجامعات الخاصة، مما يترتب عليه نوع من التنافس من أجل الارتقاء بالمستوى التعليمي، وتخفيف العبئ على المؤسسات الجامعية الحكومية وإتاحة فرص متزايدة للتعليم الجامعي والعالي للراغبين مقابل مصروفات دراسية (٦٣ : ٤٤٣).

ويرى البحث الحالي أن الجامعات الخاصة عبارة عن إحدى روافد التعليم الجامعي التي أقيمت لتخدم أجيال المتعلمين الذين حرموا معظمهم من الالتحاق بالتعليم الجامعي الحكومي بسبب المجموع أو غير ذلك من الأسباب، ويقوم بتمويلها وإدارتها مستثمر أو مجموعة من المستثمرين بهدف خدمة الطلاب الملتحقين به وفى نفس الوقت تحقيق استثمار لأموالهم.

٣- **القدرة التنافسية للجامعات الخاصة**:Private of University Competitiveness

تعرف الجامعات الخاصة ذات القدرة التنافسية بأنها الجامعات التي تستطيع الحفاظ على استمرارية تحسين جودتها التعليمية عبر الزمن، أو زيادة

الطلب عليها، الأمر الذي يؤدى إلى ارتفاع قيم و مؤشرات التنافسية لهذه الجامعات، وبالتالي حصولها على مراكز متقدمة في الترتيب العالمي للجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية (٤٦ : ٢٣) .

ويعرف البحث الحالي القدرة التنافسية للجامعات الخاصة على أنها امتلاك الجامعات الخاصة للإمكانات والموارد المادية والبشرية التي تمكنها من تقديم خدمات تعليمية مناسبة للطلاب وبتكلفة أقل وبشكل يضمن تحسين مخرجاتها التعليمية ومنافسة مثيلاتها من الجامعات الخاصة فى التصنيفات التى يقوم بها الجهات والهيئات المختلفة على كافة المستويات سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الإقليمى أو على المستوى العالمي.

الدراسات السابقة :

عرض الباحث الدراسات السابقة المرتبطة بالبحث فى محورين، الأول يتعلق بنظم القبول بالجامعات الخاصة، والثاني يتعلق بالقدرة التنافسية للجامعات.

وفيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بنظم القبول بالجامعات الخاصة ومنها دراسة محمد فتحى على ،منصور بن نايف العتيبى (٢٠١٢م) (٤٩ : ٨٢) والتى استهدفت التعرف على سياسات ونظم القبول فى الجامعات العربية والتى منها مصر، وكذلك أوجه القوة والضعف فى نظم القبول بتلك الجامعات، بالإضافة إلى أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة فى نظم القبول فى العالم وذلك من أجل وضع تصور مقترح لتطوير نظم القبول بالجامعات العربية فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة.

أما دراسة عبد الباسط محمد دياب (٢٠٠٧م)(٣٥) ،فقد استهدفت الكشف عن نظام القبول بالجامعات الخاصة في جمهورية مصر العربية ،واستعراض أوجه الشبه والاختلاف بين نظم القبول بين الجامعات الخاصة في مصر وبعض الخبرات والتجارب الدولية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك قصور في نظام القبول في الجامعات الخاصة في مصر في حاجة للمراجعة والتطوير.

بينما هدفت دراسة محمد صلاح الدين فتحي (٢٠٠٢م) (٤٤) إلى الوقوف على مفهوم التعليم الجامعي الخاص، واستعراض وتحليل التشريعات المنظمة للتعليم الجامعي الخاص في مصر، وشروط القبول به، وأيضا وضع تصور مقترح لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم الجامعي الخاص في ضوء شروط القبول به.

وكذلك دراسة نصر الدين شهاب (٢٠٠٢م) (٥٧) ،التى استهدفت تتبع تطور نظم القبول بالجامعات المصرية فى ضوء المتغيرات المجتمعية فى مصر ،ورصد بعض مسارات القبول بالنظم الجامعية المعاصرة، وأكدت هذه الدراسة على أن نظم القبول مر بمرحلتين متميزتين ،المرحلة الأولى تمثل نظام القبول المباشر المعتمد على اللامركزية حيث طبيعة الجامعة أو الكلية ،فكان الطالب يلجأ إلى الكلية مباشرة ،فإذا لم يقبل فيها لجأ إلى أخرى وهكذا فى إطار أن لكل جامعة قانونها الخاص، أما المرحلة الثانية فإنها تمثلت فى نظام القبول غير المباشر من خلال مكتب التنسيق مما يحمل مركزية النظام.

بينما استهدفت دراسة زيمدارس Zimdars(٢٠١٠م) (٦٦) ، تحديد أنماط القبول فى جامعة أكسفورد ،والتعرف على الفروق فى معدلات القبول حسب الطبقة الاجتماعية والعرق والجنس والتأهل ومركز التعليم الثانوى، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ،كان أهمها: إن مستوى التعليم فى المدارس الثانوية ليس على المستوى التنافسى المطلوب،وأن الإناث أكثر تمثيلاً فى التعليم العالى من الذكور، وقد أظهرت الدراسة الانحياز الطبقى لأبناء البيض وخريجى المدارس الخاصة .

كما استهدفت دراسة كوتس وفريدمان Coates &Friedman(٢٠١٠م) (٧٨) ،تقييم اختبار القبول فى التعليم العالى الخاص (STAT) فى الجامعات الاسترالية، وذلك من أجل توفير مستوى ونوعية عالية الجودة من التعليم العالى وتكفل نوعية عالية الجودة من الخريجين فى سوق العمل والتى تسهم فى نمو الاقتصاد الاسترالى، وأكدت أن اختبار (STAT) يعد وسيلة صالحة وفعالة

لتصنيف الطلاب حسب القدرات والمهارات ،بالإضافة إلى أنه يعد أداة جيدة للتغلب على التحيز فى التعميم عند قبول الطلاب .

أما دراسة مكيودى ونوندروف McCuddy, Nondorf(٢٠٠٩م) (٩١ : ٥٣٧-٥٥٢) ، فقد استهدفت الكشف عن التحديات والمعضلات الأخلاقية فى نظم القبول فى الكليات والجامعات فى الولايات المتحدة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تحيزات شخصية فى قرارات القبول، وأن نظم القبول بالكليات والجامعات فى الولايات المتحدة الأمريكية تعد أرضية خصبة لزيادة المشكلات والتحديات الأخلاقية المتعلقة بالطلاب ،بالإضافة إلى وجود صراع بين المعايير الأخلاقية والشخصية من جانب ،والمعايير والضوابط الجامعية فى نظم القبول من جانب آخر.

بينما استهدفت دراسة سونج Song(٢٠٠١م)(٩٣)، استكشاف مدى إمكانية تشجيع التوسع في الكليات والجامعات الخاصة في تايوان، وذلك للتخفيف عن الطلب المتزايد على التعليم العالي، والبحث عن طريقة جديدة لتحسين التعليم العالي الخاص، وقدمت الدراسة بعض التوصيات التى تفيد في تطوير التعليم العالي الخاص في تايوان والذي يشمل مجموعة من المحاور والتي أهمها تطوير نظم القبول بتلك الجامعات .

أما الدراسات التي تناولت القدرة التنافسية للجامعات، منها دراسة حسنى عبد المنعم حمد (٢٠١٤م) (١٩) ،التى استهدفت تحديد معايير ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات على المستويين الدولى والمحلى ورصد واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية والكشف عن التحديات والمعوقات التى تواجه تحسينها، ووضع تصور مقترح لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية باستخدام أسلوب دلفي.

ودراسة عبد الباسط محمد دياب (٢٠١٠م) (٣٦) ،التى استهدفت رصد واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء محددات ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات على المستوى العالمي ووضع تصور مقترح لتحسين وتطوير

القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء الخبرات والتجارب الدولية وذلك من أجل حصولها على مراكز متقدمة فى قائمة تصنيف الجامعات العربية والأفريقية والعالمية.

بينما رصدت دراسة نسرين أحمد عباس (٢٠٠٦م)(٥٦) ،غياب الجامعات المصرية عن قائمة التصنيف الدولية واحتلال الجامعات الإفريقية مراكز متقدمة عن الجامعات المصرية في قائمة التصنيف الإفريقية، وأكدت الدراسة على ضرورة تطوير سياسة القبول بالجامعات مع مراعاة الطاقة الاستيعابية للجامعات كوسيلة لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية.

ودراسة محمد عشري عبد المهدي (٢٠٠٦م) (٤٧) ،التى استهدفت التعرف علي محددات القدرة التنافسية للجامعات، إلي جانب تحليل بعض المؤشرات والمعايير التي استندت عليها التصنيفات الدولية في ترتيب الجامعات على مستوى العالم بغرض الوقوف على أهم المعوقات التي تعرقل تحسين وضع الجامعات العربية والمصرية في هيكل الجامعات العالمية.

كما اهتمت دراسة نادر أبو خلف (٢٠٠٤) (٥٤) ،بكيفية طرح تصنيف الجامعات نظراً لأن تصنيف الجامعات حاجة تثقيفية وتنظيمية ونوعية نشأت في بلاد ذات أنظمة تعليم عالي متقدمة وقوية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا واليابان وبولندا وروسيا وغيرها، ونظرا لأن إيجابيات هذه التجربة كثيرة فهذا مبررا قويا لدراسة وتطبيق هذا الموضوع وإدراجه على الأجندة الفلسطينية بالرغم من الأوضاع القاسية التي تشهدها البلاد .

ودراسة بول بترسون Poll Peterson (٢٠٠٦م) (١٣٦) ،التى اهتمت بالتعرف على التنافس الجاري في المؤسسات الأمريكية خاصة في المؤسسات الجامعية بين جامعات الولايات المختلفة ،وأكدت على أن التعليم القائم على التنافسية بين الهيئات والمؤسسات يكون أفضل، وعلى كل مؤسسة علمية أن تعدل من إدارتها، وتعدد من طرق تمويلها، وتضع لنفسها أهدافا تمكنها من التنافس مع غيرها على المستوى المحلى والعالمي.

بينما اهتمت دراسة سكوت دايفيز وفلويد م. هامّوك، Scott Davies, Floyd M. Hammock (٢٠٠٥) (١٠٩)، بتحديد مسارات التنافسية بين الطلاب في مجال التعليم العالي بين كلاً من كندا والولايات المتحدة الأمريكية في مجال التعليم العالي وظروف هذه التنافسية وأوجه هذه التنافسية وأسس وهياكل التعليم العالي في كلا البلدين، وإدارة كل نوع من التعليم وأثر هذه الإدارة على تنمية التنافسية فيها والعائد من التنافسية على الطلاب ونموهم الفكري والاجتماعي، وكيف تؤثر الجامعة التي تقوى روح التنافس على الطلاب في تحسين مخرجاتها من هؤلاء الطلاب.

أما دراسة تامبل نادو Tamil Nadu(٢٠٠٤م) (١٠٠) ،فقد عرضت الطرق التي يمكن من خلالها تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات التعليمية والتي منها مؤسسات التعليم الجامعي الخاص، وكذلك تم التوصل إلى مؤشرات القدرة التنافسية للمؤسسات التعليمية.

وكذلك دراسة توبي ميشيل Taube Michael (٢٠٠٠م) (١١٠) ،التى ترى أن أسباب ضعف الجامعات الأوربية يتمثل في نقص المنافسة مع الجامعات الخاصة وقد أكدت على فعالية التعليم الخاص في المنافسة، وضرورة مشاركة التعليم الخاص في أوربا في المنافسة المحلية والعالمية حيث يؤدى إلى زيادة قوة المنافسة للجامعات الأوربية المحلية والعالمية.

أما دراسة (بول ج. كوران Paul J. Curran (٢٠٠١) (١٠١) ،فقد بينت أهمية التنافسية فى التعليم العالى البريطاني، ومزاياها فى مجال البحوث العلمية ونوعيتها، وتوصى بأن التنافسية تؤدى إلى رفع كفاءة البحث العلمى فى المؤسسة الجامعية، ويؤثر ذلك على الجامعة، إذ يجعلها تأخذ مركزاً متقدماً بين الجامعات العالمية.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة الخاصة بتطوير نظم القبول في الجامعات الخاصة والدراسات الخاصة بالقدرة التنافسية للجامعات يتبين ما يلى:

- أن تطوير نظم القبول في الجامعات الخاصة يعمل على بناء وتعزيز قدرتها التنافسية أمام الجامعات الخاصة التي تنافسها سواء على المستوى المحلى أو العالمي.
- اتفقت الدراسات السابقة على وجود العديد من المشكلات فى نظم القبول بالجامعات الخاصة المصرية .
- أظهرت الدراسات السابقة مدى ضعف القدرة التنافسية للجامعات الخاصة فى مصر وقد ظهر ذلك من تراجع مكانة تلك الجامعات فى قائمة التصنيفات الدولية .
- خلت الدراسات السابقة من وجود دراسات تهتم بشكل فعلى تحليل اسباب أوجه القصور فى نظم القبول بالجامعات الخاصة المصرية ومدى ارتباط ذلك بتدنى وانخفاض القدرة التنافسية لتلك الجامعات .
- لقد تشابه البحث الحالى مع الدراسات والبحوث السابقة في تناول المفهوم والإطار النظري لمفهوم نظام القبول، ومفهوم الجامعات الخاصة، ومفهوم القدرة التنافسية للجامعات، وأيضا في استخدام بعض الدراسات للمنهج المقارن بخطواته في دراسة جوانب الظاهرة موضوع الدراسة إلا أنه اختلف مع الدراسات والبحوث السابقة في إلقاء الضوء على ضرورة الاهتمام بتطوير نظم القبول في الجامعات الخاصة في مصر كمتطلب رئيسي لتحسين القدرة التنافسية لها . وهذا ما يميز البحث الحالي عن الدراسات والبحوث السابقة.

خطوات البحث :

سار البحث الحالي وفق الخطوات التالية :

الخطوة الأولى: تضمنت الإطار العام للبحث، والذي اشتمل على مقدمة البحث، ومشكلة البحث وأسئلته، وأهمية البحث، وأهداف البحث، ومنهج البحث، وحدود البحث، ومصطلحات البحث، والدراسات السابقة، وخطوات السير في البحث.

الخطوة الثانية : للإجابة عن السؤال الأول وهو ما أهم استراتيجيات القدرة التنافسية للجامعات الخاصة، ومناهج قياسها، ومؤشراتها، ومداخل تحقيقها، ومتطلبات تحسينها فى ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة؟ قام الباحث بعرض مفهوم القدرة التنافسية للجامعات، واستراتيجيات القدرة التنافسية للجامعات، ومناهج قياسها، ومؤشراتها، ومداخل تحقيقها، ثم متطلبات تحسينها.

الخطوة الثالثة : للإجابة عن السؤال الثانى وهو ما نظم القبول في الجامعات الخاصة فى إنجلترا ودوره فى تحسين قدراتها التنافسية فى ضوء بعض القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها؟ قام الباحث بعرض واقع القدرة التنافسية بالجامعات الخاصة فى إنجلترا ،ونظم القبول بالجامعات الخاصة فى إنجلترا والتى تشمل إدارة القبول، ومتطلباته، وإجراءاته ، ثم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى نظم القبول بالجامعات الخاصة فى إنجلترا.

الخطوة الرابعة: للإجابة عن السؤال الثالث وهو ما نظم القبول بالجامعات الخاصة في اليابان ودوره فى تحسين قدراتها التنافسية فى ضوء بعض القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها ؟ قام الباحث بعرض واقع القدرة التنافسية بالجامعات الخاصة فى اليابان، ونظم القبول بالجامعات الخاصة فى اليابان والتى تشمل إدارة القبول،

ومتطلباته، وإجراءاته، والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى نظم القبول بالجامعات الخاصة فى اليابان.

الخطوة الخامسة : للإجابة عن السؤال الرابع وهو ما أوجه الشبه والاختلاف بين نظم القبول بالجامعات الخاصة ودوره فى تحسين قدراتها التنافسية فى كل من إنجلترا، واليابان؟ قام الباحث بعقد مقارنة بين نظم القبول بالجامعات الخاصة ودورها فى تحسين القدرة التنافسية لها فى كل من إنجلترا واليابان بهدف الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين هاتين الدولتين من أجل تطوير نظم القبول بالجامعات الخاصة المصرية لتحسين قدرتها التنافسية.

الخطوة السادسة : للإجابة عن السؤال الرابع ما التصور المقترح لتطوير نظم القبول بالجامعات الخاصة فى مصر لتحسين قدرتها التنافسية فى ضوء خبرة كل من إنجلترا واليابان؟ قام الباحث بتقديم تصور مقترح يمكن أن يسهم فى تطوير نظم القبول بالجامعات الخاصة فى مصر لتحسين قدرتها التنافسية في ضوء خبرات كل من إنجلترا واليابان .

أولاً: استراتيجيات القدرة التنافسية للجامعات الخاصة، ومناهج قياسها، ومؤشراتها، ومتطلبات تحسينها فى ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة:

يحاول البحث الحالي تحديد مفهوم القدرة التنافسية للجامعات الخاصة، واستراتيجياتها ومناهج قياسها، ومؤشراتها، ومداخل تحقيقها، ومتطلبات تحسينها فى ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة على النحو التالى :

١- مفهوم القدرة التنافسية للجامعات الخاصة:

يتركز تعريف التنافسية حول مدى قدرة المنشآت على تلبية طلبات المستهلكين المختلفة ،وذلك بتوفير السلع والخدمات ذات النوعية الجيدة التى تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية ، فالتعريف البريطانى للتنافسية ينص على أنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر

المناسب وفى الوقت المناسب ،وهذا يعنى تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى (٤٥ : ٥٩).

وتشير تنافسية مؤسسات التعليم الجامعى إلى النظر إلى كل جامعة كوحدة منفصلة ،وأن التعليم الجامعى يتوجه فى أهدافه بمقولة الطلب يسبق العرض وهو الأمر الذى جعل مخططى التعليم الجامعى وواضعى سياساته يربطون الإعداد المهنى كماً ونوعاً باحتياجات سوق العمل ،إلا أنه فى مجتمع المعرفة يفترض عكس المقوله السابقة،وهذا يفرض على الجامعات أن تكون مصدراً للإبداع والابتكار فى الفكر والقنية ،كما يفرض عليها أن يكون لها رؤية تنبئوية عن مستقبل المجتمع واحتياجاته (٨٣ : ٤).

كما عرفت الجامعات التى تعتبر ذات قدرة تنافسية إذا استطاعت الحفاظ على استمرارية تحسين جودتها التعليمية عبر الزمن، أو زيادة الطلب عليها، مما يؤدى إلى ارتفاع قيم مؤشرات التنافسية لهذه الجامعات وبالتالى حصولها على مراكز متقدمة فى الترتيب العالمى للجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية.

وعلى هذا فإن الجامعات الخاصة تكون ذات قدرة تنافسية عالية إذا تمكنت من الحفاظ على موقعها التنافسى أمام مثيلاتها من الجامعات المنافسة وذلك يتحقق عن طريق حرصها وسعيها الدائم على تقديم خدمات تعليمية وبحثية متميزة وفريدة وجديدة للمستفيدين من قطاع التعليم وهم الطلاب ،وأولياء الأمور، أفراد المجتمع المحلى المحيطين بالجامعة.

٢- استراتيجيات القدرة التنافسية للجامعات الخاصة:

يمكن النظر إلى الاستراتيجيات التنافسية على أنها تشمل كافة التحركات والمداخل التى تتبناها الجامعة بهدف جذب الطلاب اليها، وتحمل الضغط التنافسي وتحسين مركزها التنافسي من خلال الصراع مع المنافسين (٥٢ : ١٠٠)، أى أنها مجموعة التدابير والإجراءات التى تسلكها الجامعة من أجل تحقيق قدرة تنافسية عالية بين الجامعات الأخرى، وهى كالآتي :

أ- استراتيجية التركيز أو التخصيص.

وتتمثل الفكرة الأساسية في هذه الاستراتيجية على أساس اختيار مجال تنافسى محدد للجامعة وتركز على اشباع رغبات وحاجات مجموعة من الطلاب (٦ :١٢٢ -١٤٦) ،(٧٦ :٧٥-٨٠) ،ويظهر ذلك في أن بعض الجامعات الأوربية تقوم بتخصيص بعض الكليات تمنح درجات علمية متخصصة في علوم آبار بترول الخليج، وأخرى متخصصة في علوم موارد دول شرق آسيا.

ب- استراتيجية التنافس بالوقت.

تستطيع الجامعة أن تواجه منافسيها بتقديم منتجاتها في أقل وقت ممكن، وفى الوقت المحدد دون تأخير، ليس فقد في التوقيتات المتفق عليها ، بل في الوقت الذى يحدده العملاء ،بل أسرع من الوقت المتفق عليه (٦ : ١٢٢- ١٤٦)، (٧٦ :٧٥-٨٠) ،وعلى هذا فإن الجامعات الخاصة تستطيع تحقيق قدرة تنافسية عالية والتفوق على منافسيها من خلال تقديم خدمات تعليمية جيدة للطلاب في وقت أقل من الوقت التى تستهلكه منافسيها.

ج- استراتيجية التنافس بالجودة .

تتحقق الجودة عندما تنجح الجامعات في تصميم وتنفيذ وتقديم منتج يشبع حاجات وتوقعات العميل المعلنة والخفية، وبذلك تكون قد حازت الجامعة على قدرة تنافسية تؤهلها للفوز بنصيب من السوق (٧٦ :٧٥-٨٠) ، وعلى هذا الأساس فإن الجامعات الخاصة يمكن أن تحقق قدرة تنافسية عالية إذا استطاعت أن تقدم خدمات تعليمية على درجة عالية من الجودة تحوز على إعجاب المستفيدين من تلك الخدمات من الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع المحيط بالجامعة وتكون أفضل من الخدمات التعليمية التى تقدمها منافسيها .

د- استراتيجية التنافس بالتكلفة .

ويقصد بها أن تسعى الجامعة لأن تكون القائدة في خفض عناصر التكلفة، بين منافسيها في نفس الصناعة أو النشاط بما يمكن تلك الجامعة من عرض منتجاتها بأسعار منخفضة عن غيرها من الجامعات المناظرة لها في نفس

المجال، حيث من خلال تخفيض الكلفة في كل مجال من مجالات الانشطة مع المحافظة على مستوى مقبول من النوعية تستطيع الجامعة أن تبيع منتجاتها وخدماتها بأسعار رائدة في السوق (٢٥ : ٥٠-٥١).

٥- استراتيجية التنافس بالتميز.

يمكن تعريف استراتيجية التميز على أنها الأسلوب الأمثل الذى تبحث فيه الجامعة عن تميز منتجاتها مقارنة بالمنافسين في نظر قطاع واسع من المستهلكين ،وتتلخص هذه الاستراتيجية في تقديم الجامعة لمنتج أو مجموعة من المنتجات المتميزة عن مثيلاتها من المنتجات، بحيث تجعل المستهلك (الطالب) يرتبط بها أكثر ويتحقق هذا الأمر عندما تتمكن الجامعة من :(٢٥ : ٥١-٥٢)

- التفوق الفنى من خلال امتلاك تكنولوجيا رائده تسمح لها بتحقيق سبق في مجال الانتاج .
- انتاج خدمات تعليمية ذات جودة عالية .
- العمل على تقديم خدمات مساعدة للطالب .
- أن تضمن الخدمات التعليمية المقدمة للطالب قيمة أعلى من قيمة بقية الخدمات التعليمية المشابهة لها التى تقدمها نظيرتها.

ومن خلال ما سبق تبين وجود العديد من الاستراتيجيات التى يمكن التى تتبناها الجامعات الخاصة لزيادة قدرتها التنافسية وهى استراتيجية التركيز أو التخصيص، استراتيجية التنافس بالوقت، استراتيجية التنافس بالجودة، استراتيجية التنافس بقيادة التكلفة، استراتيجية التنافس بالتميز، ولايمكن اعتبار وجود خطوطاً فاصلة بين تلك الاستراتيجيات فيمكن لتلك الجامعات أن تستخدم اثنين أو أكثر منها للوصول لتحقيق مركز تنافسى قوى أمام منافسيها، ويمكن لها أن تجمع بينهما جميعاً.

٣- مناهج قياس القدرة التنافسية للجامعات الخاصة :

يوجد بعض المناهج التى خصصت لقياس القدرة التنافسية للجامعات الخاصة سواء كان ذلك على المستوى المحلي أم على المستوى العالمى والتى نذكر منها ما يلى :

أ- **مناهج قياس القدرة التنافسية للجامعات الخاصة على المستوى العالمى:**

هناك العديد من المناهج المخصصة لقياس القدرة التنافسية للجامعات الخاصة علي المستوي العالمي، وأهمها ما يلى :

(١) منهج بورتر Porter

لقد أشار بورتر إلي وجود أربعة محددات للقدرة التنافسية،والتي تنعكس بدورها على تطور تلك الجامعات، وتتمثل هذه المحددات فيما يلى :

- **درجة تطور الجامعات: (٥١ : ٥٢٨-٥٤٠)**

والمعروفة في منهج بورتر Porter أحوال عوامل الإنتاج Factor Conditions، والتعليم العالي والبحث العلمي يحظى بعوامل إنتاج ، حيث قسمها بورتر Porter إلي قسمين : الأول من حيث درجة التقدم، والثاني من حيث درجة التعميم، وتنقسم الإنتاج بالمؤسسات التعليمية من حيث التقدم إلي مجموعتين ، الأولي تتعلق بالعوامل الأساسية Basic Factor وهي تلك العوامل التي لم تبذل فيها الجامعة أي جهد في سبيل الحصول عليها ، مثل العمالة غير الماهرة، والموارد الطبيعية للجامعة، وتختص المجموعة الثانية بالعوامل المتقدمة وتضم العوامل التي تم تطويرها سواء كانت رأس المال Factor Advanced بشري أو مادي أو معرفي مثل العلماء والمعامل والمعاهد العلمية .

كما يمكن تقسيم عوامل الإنتاج من حيث التعميم والتخصيص الأول في عوامل معممة Generalized Factors وهي التي تستخدم في مجال واسع من الأنشطة مثل توفر البنية الأساسية الجيدة ورؤوس الأموال والخريجين المتميزين من هذه الجامعة، والثاني العوامل المتخصصة Specialized Factors وهي العوامل التي يمكن استخدامها في مجال محدود من الأنشطة أو الصناعات أو

حتى في نشاط واحد مثل وجود معهد واحد متخصص في نشاط واحد في جامعة ما أو كلية واحدة .

- **درجة الإقبال علي الجامعات الخاصة :**

ويشير هذا السعيار إلي مجموعة من الخصائص التي تؤدي في الجامعة إلي جذب الطلاب (الذين يرغبون في التعليم في الجامعة) سواء من داخل الدولة موضع الدراسة أو من خارجها (٥١ : ٥٢٨-٥٤٠).

- **الجهات والهيئات المساندة والداعمة للجامعات الخاصة :**

يقصد بالجهات المساندة والداعمة Related and Supporting Organization وجود هيئات وجهات ذات مستوى عالمى تشترك فى التقنيات، والمعامل ،والمعاهد المتخصصة ،وكذلك فى تقديم المنح وتمويل البحوث العلمية، وتنمية رأس المال البشرى ، مما يساهم فى تنافسية الجامعات طبقا لأدائها البحثى والأكاديمي(٤٠ : ٨٧-١٠٠) ، (٥١ : ٥٢٨-٥٤٠)، وعلى هذا فإن وجود هيئات وجهات من الدولة تدعم الجامعات الخاصة بالتقنيات الحديثة وتمويل البحوث وتسويقها وتنمية رأس المال البشرى ،الأمر الذى يزيد من شأنه من قدرة تلك الجامعات على المنافسة الشديدة أمام مثيلاتها .

- **استراتيجيات إدارة الجامعات وطبيعة المنافسة المحلية:**

طبقاً لتلك الإستراتيجية فإن القدرة التنافسية للجامعات تقاس على حسب طبيعة الاستراتيجية التى تتبعها تلك الجامعات فى إدارة العمل بها وعلى حسب طبيعة مراعاة تلك الاستراتيجية للمعايير الاجتماعية السائدة فى المجتمع المحيط بالجامعة (٤٠ : ٨٧-١٠٠) ، (٥١ : ٥٢٨-٥٤٠).

ويمكن القول بأن الجامعات الخاصة تتمتع بقدرة تنافسية عالية إذا اهتمت بتقديم خدمات تعليمية ذات جودة عالية وبتكلفة منخفضة فى حدود إمكانيات الطلاب وأولياء أمورهم ،وتتوفر فى هذا المستوى التعليمى للطلاب ميزات لا تتوفر فى المنتج المنافس ،واهتمت تلك المؤسسات بوضع التكنولوجيا اللازمة لدعم قدرتها التنافسية

حتى تتمكن من تقديم خريجين مؤهلين يسهموا فى سد احتياجات السوق من العمالة الماهرة .

(٢) منهج المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMDA)(*) :

يقوم هذا المعهد بنشر تقرير سنوي عن التنافسية يمثل ٢٠٤٤ مؤشر للقدرة التنافسية مقسمة إلي ثماني مجموعات وهى كالتالى:(٤٧ : ٦٦-٦٨)

المجموعة الأولي: تضم ٢٨معياراً تتعلق بأداء الاقتصاد المحلي ، كالناتج المحلي، والاستثمار .

المجموعة الثانية: ترتبط بالتداول وهو قدرة اندماج الاقتصاد المحلي مع العالمي، وتضم هذه المجموعة ٤٠ مؤشراً.

المجموعة الثالثة : تضم ٣٩مؤشراً ،وهى مؤشرات تتعلق بدور السياسات الحكومية، وتهتم بقياس حجم الإنفاق العام وتطوره.

المجموعة الرابعة : تضم ٢٠ مؤشراً مجموعة وهى مؤشرات تتعلق بالجوانب التمويلية، وتتعلق بمدي توافر رأس المال.

المجموعة الخامسة : وهى تضم ٣٠ مؤشراً وهى خاصة بالبنية الأساسية ،وتهدف الى قياس عناصر البنية الاساسية والمعلوماتية ، بالإضافة الى قياس القيود البيئية.

المجموعة السادسة: وهى تضم ٢٧مؤشراً ،وهى تختص بالإدارة علي مستوي الجامعة.

المجموعة السابعة: وهى تضم ما يوازى ٢٠ مؤشرا وهى مجموعة المعايير المتعلقة بالتعليم وأساليب التقنية.

المجموعة الثامنة : وهى تتكون من ٤٠ مؤشرا ،وهى مجموعة مؤشرات الموارد البشرية .

وطبقاً لمنهج المعهد الدولى للتنمية الإدارية فإنه يمكن استخدام المؤشرات التى جاءت فيه وتقاس به القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال معرفة

(*)The International Institute for Management Development Approach .

حجم الاستثمارات في قطاع التعليم الجامعى الخاص من قبل رجال الأعمال ،ومدي الحوافز والضمانات والتشريعات المستخدمة فى بلد ما لجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع التعليم الجامعى الخاص، إلي جانب حماية حقوق الملكية الفكرية، والأهداف والتوجهات التي تسعي تلك الجامعات لتحقيقها ،والموازنات المخصصة لتمويل الأنشطة في تلك الجامعات ، خاصة الأنشطة الأكاديمية والبحثية، ومدى توافر البنية المعلوماتية بالجامعات الخاصة الى جانب البنية الاساسية من معاهد علمية ومعامل ومراكز بحثية متخصصة مدي إمكانية تحسين إدارة الجامعات الخاصة، ومستوي الجهاز الإداري بها وقدرته علي استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة من خلال الاستخدام الامثل لهذه الموارد، ما تحتويه الجامعات الخاصة من قدرات علمية وبحثية، وأنشطة تطوير وبحوث ،ومدي الحفاظ علي حقوق الملكية الفكرية قوة العمل بالجامعات الخاصة من أعضاء هيئة تدريس ،وباحثين والتدريب والمنح والبعثات وتنمية المهارات القيادية .

(٣) منهج البنك الدولي :

يستخدم البنك الدولي مقياسا اخر مختلفا عن المقاييس السابقة لقياس القدرة التنافسية الدولية ،ويتكون هذا المقياس من حوالى ٣٠ مؤشراً ،تم تقسيمها إلي أربع مجموعات رئيسية وهي : (٣١ : ٨-٩)

المجموعة الأولي : وهى تضم مجموعة مؤشرات تقيس مدي قدرة الاقتصاد علي الاستجابة للتغير والحركة في السوق المحلي أو العالمي، وتقاس تلك الاستجابة من خلال مؤشرات معدل النمو في متوسط دخل الفرد ،ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

المجموعة الثانية : وهى تشمل مجموعة المؤشرات التي تقيس القدرة علي الاعتماد علي الاقتصاد القومي، وتقيس مؤشرات هذه المجموعة ، قدرة مؤسسات الدولة الخدمية والصناعية والتجارية علي العمل بشكل دائم ومستمر وبكفاءة عالية في ظل بيئة متغيرة، ومن

مؤشراتها نسبة براءات الاختراع إلي العدد الكلي التي تم تسجيلها عالمياً .

المجموعة الثالثة : وهى مجموعة المؤشرات التي تقيس قدرة اقتصاد الدولة علي التفاعل مع البيئات المحيطة، وتقيس أيضاً قدرة المؤسسات التعليمية في الدولة علي انسجامها مع البيئة المحيطة والعالمية.

المجموعة الرابعة : وهى تضم مجموعة المؤشرات التي تقيس قدرة المؤسسات والتى منها الجامعات علي التعامل مع التكنولوجيا العصرية، وأهم ما تقيسه تلك المؤشرات نسبة خريجي الكليات العملية إلي إجمالي الخريجين من التعليم الجامعي، وعدد الحاصلين علي درجات علمية فوق التعليم الجامعي.

وتأسيساً على ما سبق فإن منهج البنك الدولى يهتم بقياس القدرة التنافسية للبلدان والتى ينعكس أثرها على الجامعات الخاصة من خلال زيادة الناتج المحلي يجعل لتلك المؤسسات قدراً منه في زيادة البحث العلمي بها، وقدرتها علي الاندماج في المجتمع ،وحل بعض مشاكله ،وبالتالي زيادة في قدرتها التنافسية، قدرة تلك الجامعات على إنتاج أنشطة ومشروعات بحثية تتسم بالابتكار، عدد المشتركين فى الشبكة الدولية (الأنترنت) من اعضاء هيئات التدريس والباحثين، وعدد الكتب التى يقومون بنشرها ، نسبة خريجي الكليات العملية إلي إجمالي الخريجين من التعليم الجامعي، وعدد الحاصلين علي درجات علمية فوق التعليم الجامعي (دبلوم ــ ماجستير ــ دكتوراه) ، إلي جانب نسبة الإنفاق علي التعليم العالي إلي إجمال الإنفاق العام، ونسبة الإنفاق علي البحوث والتطوير إلي إجمال الإنفاق العام ،كل ذلك من شأنه يزيد من القدرة التنافسية للجامعات الخاصة.

وبالتالى يتبين وجود العديد من الجهات والهيئات الدولية التى تهتم بقياس القدرة التنافسية للدول وتحديد المستوى الاقتصادي لها والتى منها منهج بورتر ،ومنهج المعهد الدولي للتنمية الإدارية، ومنهج البنك الدولي ،وكل منها يعتمد فى قياس قدرة

البلد التنافسية على مجموعة من المعايير والمؤشرات التى تحدد مدى تطور اقتصاد البلد والتى تؤثر بشكل أو بآخر على القدرة التنافسية للجامعات الخاصة .

ب- <u>مناهج قياس القدرة التنافسية للجامعات على المستوى المحلي:</u>

هناك بعض المناهج التى خصصت لقياس القدرة التنافسية للجامعات على المستوى المحلي وأهمها ما يلي :

(١) نموذج خليل سيد محمد الحساني ٢٠٠٠م (٢٠ : ١٨٠ -١٨٨).

قُدم هذا النموذج بغرض قياس القدرة التنافسية للمؤسسات التعليمية، ولقد تم صياغة هذا النموذج في ١٠٠ مؤشر موزعة في عشرة عناصر وكل عنصر يحتوي علي عشرة مؤشرات ضمنت قياس القدرة التنافسية بدرجات مقابلة وضعت أمام كل عنصر من (١، ٢، ٣، ٤،..... إلي ١٠) لأي مؤسسة تعليمية وكانت كالآتي:

- العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع : وقد شملت مدي قدرة الجامعة علي تلبية احتياجات المجتمع، مدي رضا الخريجين عن دورهم في خدمة المجتمع، مدي رضا المستفيدين من الخدمات التعليمية علي مستوي الخريجين، مدي تغطية الدراسات المشكلات البيئة والمجتمع، ومدي التعاون مع الجامعة والمؤسسات الأخرى بالمجتمع، ومدي التلاحم بين الجامعة والبيئة الخارجية.
- المناهج والمقررات: وقد شملت مدي توافق المناهج والمقررات مع الاتجاهات الحديثة في التدريس، ومدي توافر تخصصات في المناهج تلائم احتياجات المجتمع، ومدي التنوع في المناهج والمقررات ومدي التطوير المستمر للمناهج والمقررات، ومدي التميز في المناهج والمقررات، ومدي التكامل بين المناهج النظرية والجوانب التطبيقية، ومدي الاهتمام ببرامج التدريب العلمي للطلاب، ومدي توافق المقررات مع سوق العمل، ومدي التوازن بين المقررات في المراحل التعليمية.

- طرق التدريس والامتحانات وسياسات القبول: وقد شملت مدي تطبيق نظام الفصل الدراسي بشكل واسع، ومدي التزام الطالب بعدد محدد من الساعات المعتمدة، ومدي تقسيم المناهج الدراسية إلي مجموعات طبقاً للأهمية النسبية، مدي توصيف طرق التدريس بما يحقق جودة التعليم، ومدي تطبيق التدريس بما يحقق جودة التعليم ومدي تطبيق طرق التدريس الحديثة، ومدي موضوعية نظام التقويم والامتحانات وقدرته علي اكتشاف القدرات الإبداعية، ومدي موضوعية سياسات القبول، ومدي التحديث المستمر في سياسات القبول ونظم التقويم للطلاب.
- التشعيب والتخصص: وقد شملت مدي ملائمة التشعيب والتخصص لإحتياجات المجتمع، ومدي توافر المرونة في نظم التشعيب والتخصص، مدي توافر معلومات كافية للطلاب عن نظم التشعيب والتخصص، ومدي كفاءة نظم التشعيب والتخصص في جذب الطلاب، ومدي تحفيز الطلاب علي الإقبال بالشعب والتخصصات النادرة، ومدي ملائمة الشعب والتخصصات النادرة المتاحة لميول الطلاب، ومدي التوافق بين الشعب والتخصصات والتطبيقات العلمية، ومدي تنظيم الطلاب وفقاً لقواعد موضوعية في الشعب والتخصصات، ومدي التميز في التشعيب والتخصص بين المؤسسات التعليمية الأخرى، ومدي فعالية تسويق الخدمات التعليمية للشعب والتخصصات.
- الدراسات العليا والبحوث: وقد شملت مدي موازنة البحث العلمي لتراكم واضطراد المعرفة، ومدي تنمية كفاءة الباحثين وتأهيلهم علمياً، ومدي المساهمة في تحقيق التنمية في المجتمع من خلال البحوث، ومدي التعاون مع الجامعات بالخارج في مجال البحث العلمي، ومدي تفرغ هيئة التدريس للدراسات العليا والبحوث، ومدي فاعلية الأجهزة الإدارية بالدراسات العليا والبحوث، ومدي فعالية أسس ومعايير تقييم البحوث العلمية، ومدي فعاليات

نظم الحوافز المادية لإعداد البحوث العلمية، ومدي وضوح فلسفة التعليم في الدراسات العليا والبحوث.

- استخدام الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات: وقد شملت مدي وجود مقررات لتكنولوجيا المعلومات والتعليم، ومدي استفادة الطلاب من مقررات تكنولوجيا المعلومات والتعليم، المستوي العلمي للخريجين في مجال الحاسب الآلي، مدي تطوير مناهج الحاسبات الآلية ومدي عمق وشمول مقررات الحاسبات الآلية، ومدي مناسبة الأجهزة مع أعداد الطلاب، ومدي إسهام منظمات الأعمال في دعم تكنولوجيا المعلومات، ومدي توفير بعثات خارجية في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- الخدمات التعليمية المساعدة: وقد شملت مدي جودة المباني والمرافق اللازمة لتقديم الخدمة التعليمية، مدي جودة المقتنيات والوسائل اللازمة للخدمة التعليمية، ومدي جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة للطلاب، ومدي جودة الخدمات الصحية والرياضية المتاحة للطلاب، ومدي جودة الخدمات الثقافية المتاحة للطلاب، ومدي توافر مراكز متخصصة لخدمة الطلاب كالإنترنت.
- العلاقات التنظيمية والاتصالات: وقد شملت مدي الاستقلال المالي والإداري والأكاديمي، ومدي اللامركزية في تنظيم قبول الطلاب ووضع اللوائح التنفيذية، ووضع نظم الامتحانات وتقويم الطلاب وتعيين أعضاء هيئة التدريس، ووضع نظم التدريس والبحوث العلمية ومدي عقد لجان وندوات لتبادل الرأي والاتصالات، ومدي تطبيق أساليب متقدمة في الإدارة والتنظيم.
- الرقابة والمتابعة: وقد شملت مدي وجود معايير كمية وزمنية لقياس الأداء، ومدي وجود معايير جودة لقياس الأداء، مدي وجود معايير تكلفة لقياس الأداء ومدي تطبيق طرق فعالة لقياس الأداء، ومدي فعالية طرق تقييم الأداء، ومدي كفاية وسائل الرقابة في العمل الأكاديمي، ومدي فعالية أجهزة الرقابة الخارجية، ومدي توافر الرقابة العلمية في إعداد البحوث العلمية، ومدي توافر مناخ علمي فعال للعمل الأكاديمي.

- التمويل والموازنة وتكلفة الخدمات التعليمية: وقد شملت مدي فعالية نظام الدورة المستندية، والنماذج المالية، ونصيب الجامعة.

(٢) نموذج عثمان بن عبد الله الصالح ٢٠١٢م : (٣٨ : ٣٠٩)

أعتمد هذا النموذج على تقديم إطارا مقترحا في تنافسية مؤسسات التعليم العالى بالمملكة السعودية حيث حاول تقديم تصوراً يمكن أن يعزز القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالى ويساهم فى رفع مكانة وصورة تلك المؤسسات الأمر الذى يؤدى بدوره إلى رفع قدرة الجامعات ،وقد اشتمل هذا الإطار على ست مكونات اساسية تمثل فى مجموعها الأدوات التى تساعد مؤسسات التعليم العالى على التفوق أمام منافسيها محليا ودوليا، وقد اشتمل على ١٢ محورا لكل منها مجموعة معايير يتم عن طريقها قياس تلك المحاور، وهى كالتالى :

- الريادة العالمية : ويقاس هذا المحور بموقع الجامعة فى التصنيفات الأكاديمية الدولية .وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال تحديد موقع الجامعة في التصنيفات الدولية للجامعات والتى تتم سنوياً بمعرفة جهات وهيئات متخصصة .
- الشراكة المجتمعية: ويقاس هذا المحور بمشاركة المجتمع المحلى المحيط بالجامعة ، وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال مدى مشاركة المجتمع المحلى المحيط بالجامعة في وضع ورسم السياسة التعليمية داخلها .
- بناء مجتمع المعرفة : وقد اشتمل هذا المحور على معيار حجم الاستثمار، والمنتجات والشركات . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال مساهمة تلك الجامعة في تنمية المعارف والمهارات .
- ريادة الأعمال : ويقاس هذا المحور بحجم الإنفاق ،والخريجين ،وأصحاب الأعمال . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة

من خلال تحديد حجم انفاق الجامعة على الخدمات التعليمية التى تقدمها الجامعة للطلاب ،ونسبة الطلاب المتخرجين من الجامعة .

- البحث العلمى : ويقاس هذا المحور بحجم الإنفاق عليه ،ونشر تلك الأبحاث فى المجلات العلمية . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من تحديد حجم الانفاق على البحث العلمى والبحوث التى ينشرها أعضاء هيئة التدريس الذين ينتمون لتلك الجامعة .
- التعليم والتعلم : ويقاس هذا المحور بمدى جودة الطلاب الذين ينتمون لتلك الجامعات ،ومدى جودة أعضاء هيئة التدريس، ومدى جودة البرامج ،ومدى جودة الخريجين . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال تحديد المستوى الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس ومدى تميزهم وشهرتهم، وأيضا من خلال تحديد مستوى الخريجين ،ومدى جودة البرامج التعليمية التى تقدم للطلاب .
- الاعتماد الأكاديمي :ويقاس هذا المحور بالاعتماد المؤسسي والبرامجى والمهنى . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال مدى حصول الجامعة على الاعتماد الأكاديمى للمؤسسة من خلال التعرف على مدى مطابقتها للمواصفات المناسبة أم لا من قبل الجهات المسئولة وأيضاً مدى اعتماد البرامج التعليمية التى تقدم للطلاب من الجهات المتخصصة في ذلك ،ومدى الحرفية المهنية التى يتميز بها العاملون داخل الجامعة.
- جوائز التميز الأكاديمي : ويقاس هذا المحور بعدد ونوع الجوائز التى حازت عليها الجامعة . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال تحديد عدد الجوائز العالمية التى حصلت عليها الجامعة نتيجة لتميزها في شتى المجالات .
- شهادة المطابقة الدولية : ويقاس هذا المحور بعدد ونوع الشهادات التى حصلت عليها الجامعة . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية

للجامعات الخاصة من خلال بعدد ونوع الشهادات التى حصلت عليها الجامعة من قبل الهيئات الدولية .

- الموارد : ويقاس هذا المحور بالأنظمة الادارية ،والمالية، والخدمات المساندة ،ومصادر المعلومات، ومعدل دوران العاملين . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال التعرف على النظام الإداري المتبع للإدارة داخل الجامعة ،وأيضاً السياسة المالية وتوزيع حصص الإنفاق على الخدمات داخلها ،ومن خلال مستوى تأسيس نظام قوى للمعلومات لدعم الجامعة .
- البنية التحتية : وتقاس بالمرافق الموجودة داخل الجامعة، والتحسين المستمر والتقنية . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال تحديد مستوى مطابقة الأبنية التعليمية للمواصفات العالمية ،والبنية التحتية للتكنلوجيا الحديثة من خلال تأسيس شبكات الأنترنت والأجهزة اللازمة للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة .
- السمعة الأكاديمية : وتقاس ببراءات الاختراع، والجوائز الأكاديمية، والمجلات العلمية المنشورة ، الطلب على الخريجين ،التحاق الطلبة الدوليين. وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال عدد الاختراعات التى قدمها العلماء الذين ينتمون للجامعة، والجوائز الأكاديمية التى حصل عليها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مثل جائزة نوبل ،والمجلات العلمية المنشورة التى تتولى اصدارها الجامعة .

وطبقاً لهذا النموذج فإنه يمكن قياس القدرة التنافسية للجامعات الخاصة عن طريق العديد من المؤشرات والتى منها عدد الجوائز العالمية والاكاديمية التى حصلت عليها الجامعة، والبحوث التى ينشرها أعضاء هيئة التدريس في المجلات العلمية العالمية، وحجم الإنفاق على البحث العلمى ،ومستويات الخريجين الذين ينتمون للجامعة ،ونسبة الملتحقين بتلك الجامعات، ومدى كفاية الأنظمة المالية

والإدارية المتبعة ،والتقنيات الحديثة ومدى جودة الخدمات التعليمية التى تقدمها الجامعة للطلاب .

(٣) نموذج حسنى عبد المنعم حمد ٢٠١٤م .

يعد هذا النموذج مقياساً للقدرة التنافسية للجامعات المصرية، وقد اشتمل هذا النموذج على عشرة معايير أساسية وكل معيار اشتمل على عشرة مؤشرات وهى كالتالى :(١٩ : ٥٩-٦٣)

- نظم القبول في الجامعات المصرية: وقد اشتمل على عشر محاور كان أهمها مدى خضوع نظم القبول لسياسة مرسومة ومحددة ،موازنة الجامعة بين المقبولين وعدد أعضاء هيئة التدريس . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال تحديد مدى المرونة التى تتبها الجامعة في نظام القبول ،مدى توزيع الطلاب على أساسى علمى ،والاختبارات التى يخضع لها الطلاب قبل الالتحاق بالجامعة .
- نظم الجودة في الجامعات المصرية: وقد اشتمل على عشر محاور كان أهمها مدى توفير الجامعة للنشرات الخاصة بها والإحصاءات ،مدى اهتمام الجامعة بجودة الإمكانات المادية والبشرية بالمكتبة المركزية والحدائق والقاعات التدريسية وسكن الطلاب المغتربين . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال تحديد مستوى اهتمام الجامعة بجودة مكتباتها والحدائق والقاعات وسكن الطلاب المغتربين وتوفير الدعم المالى لنشر ابحاث اعضاء الهيئة التدريسية.
- المناهج والمقررات في الجامعات المصرية: وقد اشتمل على عشر محاور كان أهمها مدى تلائم نتائج الجامعة مع الاتجاهات الحديثة في التدريس، مدى التنوع في المناهج والمقررات . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال تحديد مدى تلاؤم نتائج كليات الجامعة مع الاتجاهات الحديثة في التدريس ومدى ملائمة التخصصات والمناهج والمقررات مع الاتجاهات الحديثة في المجتمع .

- طرق التدريس والامتحانات بالجامعات: وقد اشتمل على عشر محاور كان أهمها مدى قدرة الجامعة على تطبيق الطرق الحديثة في التدريس ،درجة موضوعية الامتحانات بالجامعة . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال تحديد مدى قدرة الجامعة على تطبيق الطرق الحديثة في التدريس واستخدام طرق حديثة في الامتحانات ودرجة موضوعية الامتحانات .
- التخصصات العلمية والتشعيب بالجامعات: وقد اشتمل على عشر محاور كان أهمها درجة المرونة في التخصصات والتشعيب بالجامعة ،مدى التخصصات بأقسام الجامعة مع احتياجات المجتمع . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال تحديد مدى ملائمة التخصصات بأقسام الجامعة مع احتياجات المجتمع ،ودرجة المرونة في التخصصات والتشعيب ،ودرجة كفاءة التخصصات والتشعيب في جذب الطلاب.
- علاقة الجامعة بالمجتمع المحيط: وقد اشتمل على عشر محاور كان أهمها مدى تلبية الجامعة لحاجات المجتمع المحية ،مدى رضا الخريجين عن وظائفهم في المجتمع . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال تحديد مدى تلبية الجامعة لحاجات المجتمع ومدى رضا الخريجين عن وظائفهم ومدى ملائمة التخصصات مع سد عجز الوظائف .
- الخدمات التعليمية والأبنية بالجامعة: وقد اشتمل على عشر محاور كان أهمها مدى توافر مرافق النشاط الرياضى والزراعى والثقافى ،ومدى جودة المعامل والمكتبات ،والمرافق الصحية، والوسائل المساعدة ،والأدوات والمعدات . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال تحديد مدى توافر مرافق النشاط بالجامعة ومدى جودة المعامل والمكتبات والمرافق الصحية ،ومدى توافر الوسائل التعليمية وخدمات التعليمية والمبانى بالجامعة .
- البحث العلمى والدراسات العليا الجامعة: وقد اشتمل على عشر محاور كان أهمها مدى ملائمة البحث الناتج مع ظروف العصر المتغيرة ،ومدى اهتمام أعضاء هيئة التدريس المنشورة . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات

الخاصة من خلال تحديد مدى ملائمة البحث العلمى مع ظروف العصر المتغيرة ومدى اسهامه في خدمة المجتمع ،وتحديد درجة تعاون الجامعة مع مؤسسات المجتمع المدنى .

- مصادر التمويل ونظمه بالجامعات المصرية: وقد اشتمل على عشر محاور كان أهمها مدى قدرة الجامعة على توفير موارد إضافية مالية ،درجة الإنفاق على البحث العلمى . وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال تحديد مدى قدرة الجامعة على توفير موارد إضافية مالية ،ومدى ملائمة استفادة الجامعة من ايرادات التعليم الموجه والدراسات العليا بها .
- الإدارة والرقابة والمتابعة في الجامعة : وقد اشتمل على عشر محاور كان أهمها درجة الاستقلال المالى ،والإداري ،والأكاديمي، درجة فعالية أجهزة الرقابة داخل وخارج الجامعة. وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد القدرة التنافسية للجامعات الخاصة من خلال تحديد مدى درجة الاستقلال المالى والادارى ،ومدى وجود معايير لقياس الأداء الإدارى والمالى والعلمى بالجامعة.

وطبقاً لما جاء في هذا النموذج فإنه يمكن استخدامه في قياس القدرة التنافسية للجامعات الخاصة عن طريق المعايير والمؤشرات السابقة والتى كان أهمها نظم القبول المتبعة ،جودة المناهج والمقررات الدراسية وطرق التدريس والامتحانات ،ومدى التشعب والتخصصات الموجودة داخل كل جامعة،ومدى جودة الخدمات التعليمية والمرافق ،وحجم الانفاق على البحث العلمى ،مستوى الرقابة والمتابعة التى تخضع لها تلك الجامعات .

ومن خلال ما سبق تبين وجود العديد من المناهج التى خصصت لقياس القدرة التنافسية للجامعات الخاصة سواء كان ذلك على المستوى المحلي أم على المستوى العالمى ،ومن أهم هذه المناهج على المستوى العالمى، منهج بورتر، ومنهج المعهد الدولي للتنمية الإدارية، ومنهج البنك الدولي، أما هذه المناهج على

المستوى المحلي فإنه يمكن تحديدها فى نموذج خليل سيد محمد الحساني، ونموذج عثمان بن عبد الله الصالح ، ونموذج حسنى عبد المنعم حمد .

كما تبين أن نظم القبول يعد من أهم المعايير والمؤشرات التى خصصت لقياس القدرة التنافسية للجامعات الخاصة، من خلال تحديد مدى المرونة التى تتبها كل جامعة في نظام القبول بها، وتوزيع الطلاب على أساسى علمى ، واختبارات قبول الطلاب قبل التحاقهم بالجامعة .

٤- المؤشرات المستخدمة فى تصنيف الجامعات الخاصة:

يقصد بتصنيف الجامعات من الناحية العلمية بأنه أسلوب لتنظيم مجموعة محددة من الأشياء التى قومت من خلال معايير مختلفة، مما يوفر وضعاً أكثر شمولية للأشياء ويجعل تنظيمها من الأفضل إلى الأسوأ مهمة أكثر سهولة (٥٥ : ٩).

وهناك العديد من المؤشرات التى تستخدمها الجهات والهيئات خصيصاً لقياس القدرة التنافسية للجامعات ،والتى منها ما يلى :

(١) معهد التعليم العالي بجامعة جياوتونج بشنغهاي بالصين:

م	المعيار	المؤشر	الكود	الوزن النسبى
١	جودة التعليم	– الحاصلون على جوائز نوبل ومن خريجي الجامعة. – الحاصلون على جوائز أو أوسمة دولية أخرى مشهورة من خريجي الجامعة.	Alumne	%١٠
٢	جودة أعضاء هيئة التدريس بالكلية	الحاصلون على جوائز نوبل من الكلية ومن أعضاء هيئة التدريس.	Award	% ٢٠
		أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأكثر من حيث عدد مرات الإشارة إلى أبحاث لاحقة Citation فى ٢١ مجالاً.	Hici	% ٢٠
٣	نتاج البحث العلمي	عدد الأبحاث المنشورة للجامعة فى مجلة Science ومجلة Nature	N&S	%٢٠
		الأبحاث المنشورة من قبل الجامعة فى دليل النشر العلمى SSIE ودليل النشر للعلوم الاجتماعية SSCI ،ودليل النشر للفنون والعلوم الانسانية AHCI وفق السنة التى تسبق التصنيف	PUB	%٢٠
٤	الإنجاز الأكاديمى مقارنة بحجم الجامعة	مؤشر الأداء الأكاديمي ويتم حسابه من خلال الدرجات التى تحصل عليها الجامعة فى المعايير الثلاثة الأولى نسبة إلى عدد الكوادر الأكاديمية فى الجامعة وانفاق الجامعة على البحث العلمى	PCP	%١٠
	الإجمـــــــــالى			%١٠٠

يعد تصنيف شنغهاى الصينى(Shanhai Jiao Tong International Ranking) هو التصنيف الأكاديمى للجامعات (Academic Ranking of World Universities,ARWU) العالمية وهو أول تصنيف اهتم بترتيب الجامعات على مستوى العالم، وقد صدر أول تصنيف له عام ٢٠٠٣م، والهدف الرئيس من وراء هذا التصنيف معرفة موقع الجامعات الصينية بين نظيراتها فى دول العالم المتقدم من حيث الأداء الأكاديمى والبحثى (٥٨ : ٧٣١) ،ويعتبر هذا التصنيف من أكثر التصنيفات دقة فى قياس مجموعة من متغيراته، وهو الأكثر التزاماً باتباع المنهجية السليمة الأمر الذى ينعكس على نتائج الجامعات بشكل أكثر مصداقية (١٣ : ٩٢٠) .

ويقوم معهد التعليم العالي بجامعة جياوتونج بشنغهاي فى هذا التصنيف بفحص ٢٠٠٠ جامعة فى العالم من أصل ما يقرب ١٠٠٠٠ جامعة مسجلة فى منظمة اليونسكو والتى أمتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة ويتم نشر قائمة بأفضل٥٠٠ جامعة فى شهر سبتمبر من كل عام (٩٩ : ٢٠٧)، ويعتمد على أربعة معايير لقياس القدرة التنافسية للجامعات، والجدول التالى (٧٤ : ٢)، (٨٥ : ٨)، (١٣٩) يوضح كل مؤشر ونسبته المئوية في التقييم .

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

- تعدد وتنوع وشمولية المعايير التى اعتمد عليها ذلك التصنيف فى تقييم الجامعات حيث شمل جميع جوانب الملية التعليمية داخل مؤسسات التعليم الجامعى ولم يغفل شئ كبيرة كانت أم صغيرة ،وهو ما يتمشى مع معايير التقييم العالمية ويؤكد صدقه ودقته بوزن نسبى ١٠% .
- يعكس مؤشر عدد الحاصلين علي جوائز نوبل أو جوائز وأوسمة دولية مشهورة من خريجي الجامعات مدي جودة أعضاء هيئة التدريس بالكليات والأقسام العلمية بهذه الجامعات بوزن نسبي ٢٠ %.

- يعكس مؤشر عدد أعضاء هيئة التدريس الأكثر إشارة في أبحاث مشهورة مدي جودة أعضاء هيئة التدريس بالكليات والأقسام العلمية بهذه الجامعات أيضاً بوزن نسبي ٢٠ %.

يعكس مؤشر عدد الأبحاث المنشورة في مجلتي Science، Nature أو الأبحاث الأكثر إشارة إليها من قبل الجامعة في المجالات العلمية والتطبيقية أو العلوم الاجتماعية مدي جودة ناتج البحث العلمي بهذه الجامعات بوزن نسبي ٤٠%.

- يحتل معيار حجم الجامعة مكانة متواضعة في مؤشرات التصنيف الدولية والذي يعبر عنه بالأداء الأكاديمي مقارنة بحجم الجامعة بوزن نسبي ١٠ %.
- قد تفيد تلك المعايير والمؤشرات السابقة الجامعة فى التقييم الذاتى لنفسها حيث تحدد النقاط التى تتميز فيها ونقاط الضعف التى تعجز فيها وتحاول تخطى العقبات التى تحول دون رفع قدرتها التنافسية .

(٢)تصنيف كيو أس للجامعات العالميةTHES-QS World University Ranking

تصنيف كيو أس QS هو أسم لشركة بريطانية تعنى بشؤون التعليم العالى والتصنيف العالمى للجامعات،وهو تصنيف يصدر عن شركة سايموند ،ويقوم هذا التصنيف بتصنيف ٢٠٠٠ جامعة أمتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة والخطوة الثانية يتم تصنيف ٧٠٠ جامعة منها وتخضع مرة أخرى للمنافسة على مركز أفضل ٤٠٠ جامعة، وتصنيف الجامعات حسب خمس مجالات علمية وهى الآداب والعلوم الإنسانية والهندسة وتكنولوجيا المعلومات وعلوم الحياة والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإدارية (١٣ : ٧٣٥-٩٢٥).

ويوضح الجدول التالى تصنيف تصنيف THES-QS World University Ranking للجامعات العالمية (٢٩ : ٣-٤) ، (٦٧)،(١١٣ : ٦٤)

م	المعيار	المؤشر	الوصف	الوزن النسبى
١	جودة البحث العلمى	تقويم النظير	تعتمد الدرجة المعطاة لهذا المعيار علي حكم المثيل	٤٠%
			معدل النشر لكل عضو هيئة تدريس	٢٠ %
٢	توظيف الخريجين	تقويم جهات التوظيف	تعتمد الدرجة على استطلاع أراء جهات التوظيف من خلال استبيانات	١٠ %
٣	النظرة العالمية للجامعة	أعضاء هيئة التدريس الأجانب	نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب للعدد الكلى	٥%
		الطلبة الأجانب	نسبة الطلبة الأجانب لمجموع الطلبة	٥%
٤	جودة التعليم	معدل أستاذ إلى طالب	يعتمد مجموع النقاط على معدل أستاذ: طالب	٢٠%

ومن خلال الجدول السابق يلاحظ ما يلى :

- تعدد وتنوع المعايير التى اشتمل عليه هذا التقييم .
- يحرص هذا التقييم على الاهتمام بالأساس الأول فى تقيمه للجامعات على النشاط البحثى الذى يقدمه أعضاء هيئة التدريس بالجامعة فيخصص له وزن نسبى ٤٠% .
- يأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار عدد الطلاب الأجانب الملتحقين بالجامعة موضوع التقييم وذلك لأن زيادة اقبال الطلاب الوافدين من الدول الأجنبية يدل على ذياع صيتها وتميزها العلمى والأكاديمي ويخصص لذلك وزن نسبى ٥%.
- يهتم هذا التقييم بمعدل الأساتذة إلى نسبة عدد الطلاب حيث كلما كان عدد أعضاء هيئة التدريس كاف لعدد الطلاب كلما زاد من مؤشرات التنافسية لتلك الجامعة ويخصص هذا التقييم لذلك وزن نسبى ٢٠% .

- يهتم هذاالتقييم بالنظر إلى عدد الأساتذة الأجانب الذين ينتمون للجامعة حيث تدل مكانة الجامعة وشهرتها إلى رغبة هؤلاء الأساتذة إلى الانضمام اليها للتدريس فيها وقد تم تخصيص وزن نسبى لذلك ٥% .
- كما أنه يهتم بتقويم الجهات التى تتولى توظيف الخريجين الذين ينتمون للجامعات المختلفة فكلما زادت إقبال تلك الجهات على توظيف الطلاب المتخرجين منها كلما دل ذلك على قدرة تلك الجامعة على المنافسة بقوة فى مجال التعليم الجامعى حيث أن منتجاتها التعليمية (الطلاب المتخرجين) تناسب متطلبات السوق وقد خصصت وزن نسبى لذلك ١٠%.

(٣) مؤشرات تقيم ويبومتريكس Webometrics World Ranking.

يعد هذا التقييم من أشهر التقييمات الأكاديمية التى تعتمد فى تصنيف الجامعات على دمج مجموعة من المؤشرات والتى ترتكز بصفة أساسية على الموقع الالكترونى وترتبط بالأداء العلمى وكفاءة الجامعات والمراكز البحثية التى تم تقيمها ،حيث يعد الموقع الإلكتروني من أفضل الطرق لعرض صورة شاملة عن الجامعة ،وأيضاً أفضل سبيل لعرض أبحاث الأساتذة والباحثين (١١٥ : ٣٧)، وقد صدر هذا التصنيف للمرة الأولى فى عام ٢٠٠٤م، وذلك بعد إطلاق تصنيف شنغهاى العالمى فى عام ٢٠٠٣م ،ويصدر منذ عام ٢٠٠٦ م مرتين بشكل نصف سنوى فى شهرى يناير ويوليو من كل عام ،ويغطى أكثر من ٢٠٠٠٠ جامعة ومعهد عالى على مستوى العالم.

ويعتمد هذا التصنيف على أربعة مؤشرات يتم قياسها إلكترونياً من خلال موقع الإنترنت ، حيث تعتمد منهجية التقييم على دمج مجموعة من المؤشرات لقياس الأوجه المختلفة لوجود الجامعة على شبكة الأنترنت Web ،وهذه المؤشرات هى : (٥ : ٦٣)،(٥٦ : ١٦٢-١٦٤)

- معيار الأثر العام: ويكون الوزن النسبى لهذا المؤشر ٥٠ % ؛ حيث يتم تقييم مستوى الاستفتاء الظاهرى للروابط الخاصة بالمستوى المنشور فى

الموقع وذلك من خلال عدد مرات الرجوع لهذه الروابط من الأطراف المختلفة والذى تقيسه جهات محايدة ومتخصصة .

- معيار التواجد: ويكون الوزن النسبى لهذا المؤشر ٢٠% ،ويقصد به عدد الصفحات فى الموقع الالكترونى للجامعة شاملة الصفحات الثابتة والإخلرى الديناميكية وفق ما يصدر من تقارير دورية لمحركات البحث الشهيرة .
- معيار الانفتاح : ويكون الوزن النسبى لهذا المؤشر ١٥% ،حيث يقيس مدى توجه الجامعة للإسهام فى بناء المحتوى المعرفى العالمى من خلال قياس مشاركة الجامعة فى المكتبة الالكترونية لمحرك البحث الشهير وذلك ضمن ملفات ذات طبيعة محددة .
- معيار التميز: ويكون الوزن النسبى لهذا المؤشر ١٥% ،حيث يقيس هذا المعيار عدد الأوراق البحثية المتميزة المنشورة فى المجلات العلمية المرموقة من قاعدة البيانات العالمية مع الاقتصار على أهم الأوراق العلمية التى استخدمت كمرجع فى الدراسات ةالأبحاث المنشورة .

ومن خلال التقييم السابق يتبين لنا مدى شمولية المؤشرات التى جاءت فى طياته والتى كان من أهمها تتبع النشاط البحثى لأعضاء هيئة التدريس ،والصفحات التى تخصصها الجامعة لنفسها على شبكة الأنترنت ،ونسبة مشاركة الجامعة فى المواقع المهمة .

ومن خلال ما سبق يتبين اعتماد تقييم ويبومتريكس فى تصنيفه للجامعات على أربعة مؤشرات يتم قياسها إلكترونياً من خلال موقع الإنترنت وهذا يوضح مدى اهتمام تصنيف ويبومتريكس للجامعات بالإشارة إلى مقدار توفر أبحاث ومعلومات علمية وأكاديمية على موقعها الالكترونى وهذا النظام هدفه تشجيع نشر الأبحاث العلمية مجاناً على صفحة الانترنت من خلال تقييم مدى توفر نتائج الأبحاث العلمية والمعلومات الاكاديمية على صفحة كل جامعة وتصنيف الجامعات وفقاً لهذا المعيار بالتحديد.

٥- مداخل تحقيق القدرة التنافسية للجامعات الخاصة:

هناك بعض المداخل التي تُمكن الجامعة من تطوير قدرتها التنافسية تتمثل فيما يلي :

أ- التكنولوجيا كمدخل لتحقيق القدرة التنافسية للجامعات:

يعتبر التقدم التكنولوجي مدخلاً لتحقيق القدرة التنافسية وذلك من خلال إسهامه في ابتكار منتجات وخدمات جديدة ووظائف جديدة وبالتالي فهو رأس مال متجدد ويسهم أيضاً في دعم التجارة الخارجية على المستوى القومى بجانب تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية والخدمية على مستوى الوحدة الاقتصادية (٢٠ : ١٣٦)، وبناء على ما ذلك فإن التقدم التكنولوجي يساعد بشكل إيجابي على زيادة انتاجية الجامعات الخاصة حيث يؤدى إلى تحسين الإنتاجية من خلال إسهامه في ابتكار خدمات تعليمية جديدة للطلاب تحوز على إعجابهم وتلبى احتياجاتهم ورغباتهم، والتى منها كنظام التسجيل والتحويل الإلكتروني للطلاب وبالتالي يسهم في تدعيم القدرة التنافسية لتلك الجامعات .

ب- الإدارة الاستراتيجية كمدخل لتحقيق القدرة التنافسية للجامعات:

إن الإدارة الاستراتيجية للجامعات تركز على تحليل وقياس ووصف نقاط القوة والضعف بكل قسم علمي وكلية وجامعة وتحديد الفرص العالمية والمحلية والإقليمية مع التهديدات المختلفة المحيطة بالجامعة لاختيار استراتيجيات واضحة لتوظيف نقاط القوة والضعف للسيطرة على الفرص والقضاء على السلبيات التي تعوق القدرة التنافسية (٤١ : ١٣٥-١٣٠)، وعلى هذا فإن الجامعات الخاصة تصبح ذات قدرة تنافسية عالية اذا استطاعت تحليل وقياس نقاط القوة والضعف بكل قسم وكلية داخل الجامعة وتحديد التهديدات التى تواجه تلك الجامعات مع التركيز على علاج نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة وذلك لتدعيم النقاط التى تعزز القدرة التنافسية والقضاء على التهديدات والسلبيات التى تعوق طريقها في المضى قدماً .

ج- إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحقيق القدرة التنافسية للجامعات:

يعتبر مدخل إدارة الجودة الشاملة استراتيجية فعالة في تدعيم القدرة التنافسية للجامعات وبخاصة أن إدارة الجودة الشاملة سياسة جديدة تتبناها الجامعات ؛حيث تهتم بالتركيز على العميل والعميل هنا هو الطالب والمجتمع وسوق العمل الذى يستوعب الخريجين ،وتهتم ايضا بعملية التحسين المستمر ،حيث تجعل التحسين المستمر هدفا دائما للمؤسسات التعليمية بحيث يحقق لها قدرة تنافسية ،كما أنها تركز على العمليات والنتائج معاً حتى يمكن ربط العمل بالإنتاج وجودته، وتحرص على الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها وذلك من خلال حرصها على وضع مجموعة من المعايير والمؤشرات لقياس جودة المنتج التعليمي ،كما أنها تؤكد على المشاركة الفعالة لجميع العاملين في العملية التعليمية من القاعدة إلى القمة (٦٢ : ١٠-١١).

وبناء على ذلك فإن مدخل إدارة الجودة الشاملة استرتيجية فعالة في تدعيم القدرة التنافسية للجامعات الخاصة ؛حيث تعمل على دفع تلك الجامعات على التركيز بالأساس الأول على الطلاب الملتحقين بها وذلك لإرضاء رغباتهم كما أنها لا تكتفى بذلك ولكنها تسعى دائماً إلى تحسين تلك الخدمات لتصبح أكثر جاذبية لهؤلاء الطلاب كما أنها تحرص على إشراك جميع العاملين داخل الجامعة في العملية التعليمية سواء كانوا إداريين أم أعضاء هيئة التدريس أم عمداء أم رؤساء للجامعات ،كما أنها تحرص دائماً على تقويم تلك الخدمات للحرص على فعاليتها ومناسبتها للطلاب .

وفى ضوء ما سبق يتضح تعدد مداخل تحقيق القدرة التنافسية في الجامعات الخاصة ،فمدخل التكنولوجيا الحديثة يعتبر من المداخل التي فرضها العصر الحالي بما يتضمنه من متغيرات، ويساعد مدخل الإدارة الاستراتيجية الجامعة فى تحديد أهدافها المراد تحقيقها بحيث تتناسب هذه الأهداف مع الإمكانات المتاحة لديها، والبدائل التي يمكن الاستعانة بها، إلي جانب الطرق التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، ويعد مدخل إدارة الجودة الشاملة من المداخل الفعالة التى يمكن استخدامها لتحقيق القدرة التنافسية للجامعات حيث تهتم بإجراء عمليات

الفحص والرقابة على الخدمات التى يتم تقديمها للطلاب الملتحقين بها في المرحلة النهائية وذلك للكشف عن العيوب والأخطاء قبل وصولها للطالب .

٦- متطلبات تحسين القدرة التنافسية للجامعات

يمكن تحديد متطلبات تحسين القدرة التنافسية للجامعات الخاصة فيما يلى: (١٦ : ٤٠٦-٤٠٧) ، (٢٧ : ٧٥)

- تسعى الجامعات الخاصة التى تتميز بالقدرة التنافسية بتحديد مجموعة من القيم والمعايير والأعراف لتصبح الإطار المرجعي لكافة تصرفات العاملين وسلوكياتهم اليومية أثناء العمل .
- تقوم الجامعات الخاصة بدراسة كافة الخبرات والتجارب التى مرت بها مثيلاتها في نفس المجال سواء على المستوى المحلى أو العالمى وذلك لتتفادى الوقوع في الأخطاء وتحاول محاكاة السلوكيات الايجابية لدى تلك الجامعات.
- تسعى الجامعات الخاصة للتكيف مع المتغيرات والمستجدات العصرية ،لذلك فالجامعات ذات القدرة التنافسية العالية تعمل دائماً على التغير من نفسها لكى تستطيع مجاراة تلك المتغيرات بنظام أشبه بالحرباء التى تغير لونها على حسب الوسط التى تعيش فيه لكى تستطيع الاستمرار .
- تشمل الموارد البشرية فى الجامعات الخاصة أعضاء هيئة التدريس،والطلاب ،والعاملين بالجامعة على اختلاف مستوياتهم وتسعى للعمل على استثمار قدراتهم وتنميتها بشكل مستمر الأمر الذى ينعكس على القدرة التنافسية لتلك الجامعات بشكل إيجابى.
- تدرس الجامعات الخاصة التى تتمتع بقدرة تنافسية عالية أسباب نجاح الجامعات الخاصة الأخرى التى تنافسها وتحاول ابتكار أساليب وخدمات تعليمية تتميز بها عن منافسيها.
- يمكن للجامعات الخاصة أن تحقق قدرة تنافسية عالية إذا ما تمكنت من استخدام تكنولوجيا المعلومات الاستخدام المناسب، واستطاعت توظيف العمالة لديها في مكانها المناسب عن طريق وضع الشخص المناسب في المكان

الصحيح والمناسب له ليضمن ذلك كله في النهاية تقديم خدمات تعليمية متميزة للطلاب وفى وقت أقل من المتوقع.

- يمكن للجامعات الخاصة أن تزيد من قدرتها على المنافسة عن طريق تبنى سياسة إعلامية ناجحة للإعلان والترويج عن خدماتها التعليمية التى تقدمها للطلاب وتوضيح تلك المزايا بشكل يجذب الطلاب للالتحاق بها وكلما زادت نسبة التحاق الطلاب بالجامعات الخاصة كلما زاد هذا من مؤشرات التنافسية لتلك الجامعات .

ثانياً: نظم القبول بالجامعات الخاصة بإنجلترا ودوره فى تحسين القدرة التنافسية لها :

يحاول البحث الكشف عن نظم القبول بالجامعات الخاصة فى إنجلترا ودورها فى تحسين القدرة التنافسية لها وذلك من خلال النقاط الرئيسية الآتية :

١- القدرة التنافسية بالجامعات الخاصة فى إنجلترا.

٢- نظم القبول بالجامعات الخاصة فى إنجلترا.

٣- القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى نظم القبول بالجامعات الخاصة فى إنجلترا.

وفيما يلى عرض تلك العناصر بالتفصيل :

١- القدرة التنافسية بالجامعات الخاصة فى إنجلترا.

تعد السمعة العلمية العالمية للجامعات فى إنجلترا عامل مهم جعلته يتطور بإستمرار وفق متطلبات العصر ،بل وأكسبته مرجعية للجامعات فى العالم(١٤ : ٤٣٦) ، وهذا الأمر هو الذى أدى إلى ارتفاع نسبة التحاق الطلاب بالجامعات فى إنجلترا، حيث ارتفعت خلال العشرين عاماً الماضية من "١" من كل "٨" أفراد إلى "١" من كل "٣" أفراد (٩٠ : ٢) ، بالإضافة إلى تقلد الوظائف العالية لاسيما فى وزارة الخارجية والمالية يرتبط ارتباطاً واضحاً بالدرجات الجامعية من أكسفورد وكمبريدج (٥٠ : ٢٢٣).

ومن أهم الجامعات الإنجليزية الخاصة التى تحظى بشهرة عالمية وتحتل مرتبة متقدمة فى قائمة التصنيفات العالمية جامعة أكسفورد University of

Oxford وهذا يشير إلى تميز هذه الجامعات بقدرات تنافسية عالية . وقد يرجع هذا إلى حرصها الدائم على تقديم التسهيلات والدعم لأعضاء هيئة التدريس ،وذلك من أجل القيام بالأبحاث القيمة والمبتكرة ،كما أنها تحرص على الإرتقاء بالتدريس وأساليبه المختلفة وذلك من خلال الإستفادة من التفاعل المثمر مع البيئة البحثية وتسهيل تبادل الأفكار (١١٦ : ١).

ويعرض الباحث أهم مؤشرات القدرة التنافسية ومداخل تحقيقها فى الجامعات الخاصة فى إنجلترا كما يلى:

- **البحث العلمى بالجامعات الخاصة .**

يعد البحث العلمى من المؤشرات الهامة التى ترفع من القدرة التنافسية للجامعات لاعتبار البحث العلمى أخد المعايير المستخدمة لتصنيف الجامعات عالمياً وأن البحث العلمى الجيد فى الجامعات الإنجليزية والذى يتميز بالكفاءة العالمية يؤثر على مكانة الجامعة ، إذ يجعلها تأخذ مركزاً متقدماً بين الجامعات العالميةَ،فقد صنفت مجلة النيوزويك News Week الجامعات العالمية على اساس الإنفتاح والإمتياز والتنوع فى الأبحاث ،وقد كان ترتيب الجامعات العشر الأولى فى العالم من نصيب جامعة أكسفورد الإنجليزية، جامعة هارفارد ،جامعة ستانفورد ،جامعة بيل ،معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا ،جامعة كاليفورنيا بركلى، جامعة كامبريدج، معهد ماستشوستس للتكنولوجيا، جامعة كاليفورنيا سان فرانسيسكو،وجامعة كولومبيا ....إلخ وبين الجامعات الأربعين التالية خمس جامعات بريطانية (٣٠ : ١٥٠)، (١٠٢ : ٣٨٦-٤١٠).

وإيماناً من الجامعات فى إنجلترا بأهمية البحث والنشر العلمى فى تعزيز مكانة الجامعات ورفع مؤشراتها التنافسية واكسابها المقومات التى تجعلها تنافس بقوة . فقد أهتمت جامعة ورويك University of Warwick وهى إحدى الجامعات الإنجليزية بإصدار مجلة بحثية علمية بالتعاون مَع جامعة أكسفورد Oxford Brooks بروكس والتى تهدف إلي إدخال البحث العلمى ضمن المنهج الجامعى وإشراك الطالب فى ثقافة البحث العلمى والنشر منذ المرحلة الجامعية.

- أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة .

يحظى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة فى إنجلترا بشهرة عالمية واسعة وقد يرجع هذا إلى اهتمام تلك الجامعات بهم؛ فقد وفرت الجامعات برامج لتنمية قدراتهم بالإضافة لتواجد نوع من التنسيق بين الجامعات البريطانية بعضها البعض فى تنفيذ برامج المشروع ويهدف هذا المشروع لتمكين أعضاء هيئة التدريس من الوصول إلى أعلى مستوى من التفوق والإمتياز فى مجال التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع (١ : ٥٩٥).

- مصادر التمويل بالجامعات الخاصة .

يعد التمويل المقدم للجامعات الخاصة من المؤشرات الهامة والتى من شأنها زيادة القدرة التنافسية للجامعات ،فكلما تعددت وتنوعت مصادر تمويل الجامعة كلما زاد هذا من قدرتها التنافسية وذلك لأن تعدد مصادر التمويل يزيد من ميزانية الجامعة ويزيد من رصيدها التى تعتمد عليه فى الإنفاق على مشروعاتها التعليمية المختلفة . وعلى هذا فتتنوع مصادر تمويل الجامعات الخاصة فى إنجلترا فيأتى حوالى ٦٢% من دخل الجامعات الخاصة الإنجليزية من خلال التمويل العام والذى يأتى من خلال مجلس تمويل التعليم العالى فى إنجلترا Higher Education Funding Council For England (HEFCE) ،ووزارة الصحة حيث ينفق مكتب خدمة الصحة الوطنية حوالى بليون جنيه سنوياً على قطاع التعليم العالى ،ووكالة تدريب المعلمين ،ومجلس التعليم والمهارات والذى ينفق ما يقرب من ٧٠ مليون جنيه سنوياً على مقررات التعليم الإضافى بالجامعات الخاصة (٨١ : ١٠) ، (١٠٥ : ٧٠)،(١١٩ : ٧٣).

أما الجزء المتبقى فيأتى من خلال المصادر الخاصة ويشمل عقود البحث ،والاستشارات التى تقدمها تلك الجامعات للمؤسسات الصناعية ،هذا بالإضافة إلى الهبات والعطايا،والكفالات ،والمال المكتسب من الأنشطة التجارية ،والرسوم التى يدفعها الطلاب غير الممولين حكومياً(الطلاب من خارج المملكة المتحدة،والعديد من الطلاب الدارسين لبعض الوقت ،وتتطلع الجامعات الخاصة فى إنجلترا إلى التمويل العام لأهميته فى مساعدتها على تنفيذ وظائفها وأدورها الأولية ،سواء فيما يخص

بالتدريس أو البحث العلمى ،كما أنها تتطلع إلى المصادر الخاصة لتحسين وتنويع دخلها من خلال المصروفات الدراسية التى يدفعها الطلاب القادمون من الخارج، والطلاب الذين يدرسون لبعض الوقت ،ومن خلال برامج البحث والتدريب ،وكذلك من خلال تنمية الروابط الجامعية مع المجتمع وقطاع الأعمال (١٠٥ : ٧٠)، (١١٩ : ٧٣).

وبناءً على ذلك فتسعى الجامعات الإنجليزية على إقامة المشروعات المختلفة الخاصة بها حتى يمكنها ذلك من إيجاد مصادر للدخل وهذا يأتى عن طريق الدعم الذى تتلقاه من الشركات الأمر الذى يعود بالنفع على كل من الجامعة أو الكلية والشركات فى ذات الوقت (٦١ : ٤٢٣-٤٦٩).

كما تسعى بعض الجامعات البريطانية مثل جامعة روبر جاردن Robber University Gordon والتى تقوم بتأسيس مراكز أبحاث تقوم بإجراء أبحاث تخدم بها القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها لتدر أموالاً للجامعات (١٥٣)،وهذا يدعم قدرة الجامعة فى خدمة المجتمع المحيط بها من ناحية ويزيد من دخل الجامعة من ناحية أخرى وهذا يرفع من القدرة التنافسية للجامعات .

وفى جامعة باكنجهام الخاصة University of Buckingham والتى تتصدر قائمة التصنيفات العالمية التى تتم سنوياً فتلجأ إلى تنويع مصادر تمويلها حيث تعتمد على المصروفات الدراسية للطلاب،الأوقاف التى تمتلكها الجامعة والتى تقدر بمئات الملايين الدولارات ،والمنح والهبات التى تقدم للجامعة سواء من داخل البلاد أو من خارجها ،ومصادر أخرى كالتى تجلب نتيجة لتعاقد الجامعة مع الشركات والهيئات المتنوعة فى المجتمع (١٣٨) ،وكلما تعددت وتنوعت مصادر تمويل الجامعة كلما عزز ذلك من قدرتها التنافسية .

- **<u>الإدارة والحوكمة بالجامعات الخاصة .</u>**

لكل جامعة من الجامعات الخاصة الإنجليزية نموذجها الإدارى الخاص بها والذى يختلف من جامعة لأخرى ولكن هناك بعض التشابه فى المناصب الإدارية بينها والتى منها منصب رئيس الجامعة والذى يطلق عليه Chancellor ،ومنصب

نائب رئيس الجامعة والذى يطلق عليه Pro- Chancellor ،وهناك بعض المجالس الهامة داخل الحرم الجامعى والتى من أهمها مجلس قيادة الجامعة ويطلق عليه The Court ،ومجلس الجامعة ويطلق عليه The Council،ومجلس الأعيان الأكاديمى ويطلق عليه The Senate ،ومجلس الكلية ويطلق عليه The School Board ،ومجلس القسم ويطلق عليه The Department Board (٨٠ : ٤٦) ،(١٢٦)،(١٠٥ : ١٧).

- <u>سياسات ونظم القبول بالجامعات الخاصة .</u>

تعد الجامعات الخاصة الانجليزية هي الجهة التى يقوم بتحديد سياسة القبول الخاصة بها، ويعد مكتب خدمات القبول بالكليات والجامعات الإنجليزية Universities Colleges Admissions Services(UCAS) الهيئة الوطنية الوحيدة المسئولة عن استلام استمارات قبول الطلاب، و هناك العديد من المتطلبات العامة والخاصة التى تضعها الجامعات الإنجليزية الخاصة والتى تتمثل فى : نتائج امتحانات الطلاب ، أداء الطالب فى المدرسة الثانوية ، البيانات الخاصة بالشهادة العامة للتعليم الثانوى الإنجليزى (General (GCSE Certificate Of Secondary Education، ترتيب ومنزلة مدرسة الطالب التى تخرج منها ، الاختبارات الإضافية التى تضعها الجامعة ، المقابلات الشخصية مع المتقدمين ، الأخذ فى الاعتبار المعارف والمعلومات السابقة عن الطالب (٨٠ : ١٨)، (١٠٨: ٤) (١٢٦).

كما أن المحور الخاص بعدد الطلاب إلى الأساتذه الموجودين بالجامعة من أهم المعايير التى المستخدمة فى تصنيف الجامعات بمجلة The Times Higher Education Supplement الإنجليزية فكلما أنخفض عدد الطلاب بالنسبة لعدد الأساتذة الموجودين بالجامعة كلما عزز ذلك من القدرة التنافسية للجامعة لإن ذلك يتيح فرصة أكبر للتفاعل بين الطالب وأستاذه ،فعلى سبيل المثال وليس الحصر فجامعة باكنجهام تحتل مرتبة رائعة وسط الجامعات بإنجلترا الإنخفاض نسبة الطلاب بالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس ،فنسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة

التدريس تمثل (١ :٩) طالب ،الأمر الذى يميز الأداء الأكاديمى ويجعل الطالب يسير إلى جانب الأستاذ ،وبصفة عامه فإن عدد الطلاب فى الجامعات البريطانية يكون عضو هيئة تدريس لكل سبعة ونصف من الطلاب تقريباً (٥٩ : ٤٠)، (١٤٢).

- المناهج والمقررات الدراسية بالجامعات الخاصة .

يلاحظ أن الجامعات الخاصة فى إنجلترا تتيح أمام الطلاب الفرصة للاختيار وانتقاء الموضوعات التى ترغب فى دراستها بعد دراسة عامة موحدة للعلوم الإنسانية ،كما أهتمت هذه الجامعات بتنمية مهارات وقدرات الطلاب وتدريبهم على الممارسة العملية بحيث أصبح حصول الطالب على الدرجة الجامعية مرهوناً بحضوره تلك الدروس والتدريبات العملية (١٢٦).

- طرق التدريس والامتحانات بالجامعات الخاصة .

وبالنسبة لطرق التدريس بالجامعات الخاصة فى إنجلترا فيتم تحديدها بواسطة أعضاء هيئة التدريس بصورة فردية ،أو الأقسام العلمية ،أو بواسطة الجامعة نفسها،أو جميعهم ،وتشتمل معظم المقررات على مزيج من المحاضرات والمناقشات العلمية (السيمنارات)،والتى يتم من خلالها تشجيع الطالب على المشاركة الفاعلة فى المناقشات ،كما تتطلب بعض المقررات العلمية إجراء تدريبات عملية ،وبعضها يحتاج لبعض التدريبات الشفهية كاللغات الأجنبية (٧٧ : ١١٣) .

وتستغل الجامعات الخاصة الإنجليزية ،تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى عملية التدريس ؛حيث إنها تستخدم أسلوب التعلم بمساعدة الكمبيوتر فى تدريس العديد من المقررات ،كما يطبق معظمها نظام التعليم المفتوح ،والتعليم عن بعد بشكل واسع خلال السنوات الأخيرة من البحث (١٢٦).وهذا يرفع من القدرة التنافسية للجامعات الخاصة فى إنجلترا؛حيث تعتمد بعض الهيئات فى تصنيفها للجامعات على التعرف على مدى استخدام تلك الجامعات لأحدث طرق التدريس من عدمه .

وبالنسبة لعملية التقويم فى الجامعات الخاصة الإنجليزية فهى عملية مستمرة وتتنوع أساليبها ما بين أساليب فردية وجماعية ،كما تستخدم الاختبارات التمهيدية والنهائية ،وتتضمن عملية تقييم الطالب بتلك الجامعات تعين فرد أو أكثر من الممتحنين الخارجيين لكل موضوع ،ينحصر دورهم فى إعطاء رأى إضافى بخصوص أداء المتقدمين للحصول على الدرجة العلمية ،وفى العادة يكون هؤلاء الممتحنين من بين أعضاء هيئة التدريس الأقدم من أقسام مناظرة بجامعات أخرى داخل إنجلترا (١٢٦) ،وتؤثر نظم التقويم التى تستخدم بالجامعات على القدرة التنافسية للجامعات بشكل كبير من حيث مدى التنوع المستخدم فى عملية التقويم ومدى خضوعها لسياسة مرسومة ومحددة من قبل الجامعة وموضوعية الامتحانات المستخدمة ،وكلما التزمت الجامعة بالمعايير المحددة لنظم التقويم كلما رفع هذا من قدرتها التنافسية .

- **نظم الجودة بالجامعات الخاصة .**

تعتبر وكالة توكيد جودة التعليم العالى فى بريطانيا كانت ورراء ظهور المراقبة المؤسسية Institutional Auditing فى إنجلترا،وقد صاحب ذلك تحولات Transformation فى أساليب التقييم حيث كانت هذه الأساليب قائمة على أساس المراقبة الذاتية التى تطلبت ضرورة وجود رجال الأعمال ودعم دورهم فى الجامعات حتى يكونوا على صلة مباشرة بمتطلبات سوق العمل الأمر الذى يؤدى إلىَ الفعالية والجودة فى مخرجاتها الجامعية (٤ : ٣٦٩).

- **الأنشطة الطلابية بالجامعات الخاصة .**

بالنسبة للأنشطة الطلابية بالجامعات الخاصة فى إنجلترا ،يحرص طلاب تلك الجامعات على ممارسة بعض الأنشطة الثقافية وَالرياضية والترفيهية ،حيث تصدر معظم هذه الجامعات بعض الجرائد والمجلات التى يقوم الطلاب بتحريرها والإشراف عليها ،كما توجد بعض المسارح ودوَر التمثيل ،وتعقد العديد من هذه الجامعات اجتماعات ومناظرات عديدة للمتحدثين من كافة بقاع العالم فى شتى التخَصصات السياسية والاقتصادية والرياضية والدينية والترفيهية (١١٧ : ١٦).

كما تهتم الجامعات الخاصة الإنجليزية بالأنشطة الموسيقية والرياضية ،حيث توجد بها العديد من الفرق الموسيقية المكونة من طلاب الجامعة ،والتى تقوم بعزف كافة أنواع الموسيقى مثل موسيقى الراى وموسيقى الجاز ،كما تهتم هذه الجامعات بالألعاب الرياضية التى يمارسها الذكور والإناث على حد سواء ،وتمتلك هذه الجامعات العديد من صالات الجمنازيوم والحمامات والملاعب الرياضية المفتوحة والمغطاة،والتى تمارس فيها الألعاب الآتية :الجودو ز سلاح الشيش-كرة القدم-التنس-السباحة – سباق القوارب- الكرة الطائرة – الراجبى- الاسكواش ،كما تشترك هذه الجامعات فى دورى الجامعات الإنجليزية ،والذى يعتبر من أقوى البطولات الطلابية على مستوى العالم (١١٩ : ٩١).

وتؤثر الأنشطة التعليمية التى تمارس داخل الجامعات الخاصة على قدرتها التنافسية ؛حيث تضع بعض الجهات التى تتولى تصنيف الجامعات إلى تلك الأنشطة وإلى أى مدى تلتزم الجامعة بتنفيذها بالشكل المطلوب والتنوع فى تلك الأنشطة من عدمه ومدى تفاعل الطلاب معه .

- **التخصصات العلمية والتشعيب بالجامعات الخاصة .**

لقد حدث تطور جذرى بالجامعات الخاصة بإنجلترا بالنسبة للتخصصات العلمية التى توجد بها حيث أنشئت أقسام جديدة تتفق مع متطلبات التنمية الشاملة، وهناك إتجاه متزايد لزيادة الأقسام العلمية ،وذلك نتيجة للانفجار العلمى وتراكم المعرفة البشرية وظهور العديد من التخصصات الجديدة(١٢٦) .

- **علاقة الجامعات الخاصة بالمجتمع المحيط .**

تعمل الجامعات الخاصة فى إنجليزا على إنشاء وإفتتاح كليات تخدم تلك التخصصات بهدف تقديم التعليم والبحوث التى تتطلبها الصناعة ،فظهرت على سبيل المثال كلية ماسون Mason،والتى سميت فيما بعد جامعة بيرمنجهام Birmingham (١١٧ : ٤) ، وهذا يشير إلى نجاح الجامعات الخاصة فى خدمة المجتمع الذى توجد فيه وتشير أيضاً إلى التعاون الوثيق بين الجامعة والمجتمع المحيط بها وهذا يعد مؤشراً هما يزيد من القدرة التنافسية للجامعة وذلك لأنها

استطاعت بفضل ما تقدمه من تعليم فى خدمة خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

كما يعتبر المحور الخاص بالدور الذى يقوم به الجامعة فى توفير فرص العمل لخريجيها من المؤشر المستخدمة فى قياس القدرة التنافسية للجامعات فقد أجريت دراسة لإظهار العرض والطلب لخريجى الجامعات بإنجلتراعام ٢٠٠٩م ، وأوضحت أن ٣٦% من الوظائف التى عين فيها الخريجون الجامعيون هى التى تتطلب درجة جامعية (١٣٠) .

وقد لوحظ أن الجامعات بصفة عامة فى الدول المتقدمة تحولت من إطار الأداء التقليدى إلى الأداء القائم على تحقيق معطيات وقيم التقدم ،ذلك المخطط الذى يستهدف تنمية معارف ومهارات الطلاب وربطهم بالواقع العملى لمقابلة احتياجات المنظمات التى تسعى للتقدم وتعزيز قدرتها التنافسية فى ظل الإقتصاد العالمى الجديد القائم على أساس المعرفة وتكنولوجيا المعلومات ،بالإضافة إلى دعم وتحسين العلاقات بين الجامعات والقطاع الصناعى من خلال عدة وسائل كالأبحاث والمشاريع المشتركة وتقديم الخدمات الاستشارية ورعاية المبدعين والباحثين بما يحقق لهذا القطاع الفائدة المادية والعلمية للجامعات (٣٦ : ١٢٩١).

- <u>الخدمات التعليمية والأبنية التعليمية بالجامعات الخاصة .</u>

تتميز الجامعات الخاصة فى إنجلترا بإنها مصممة بشكل يتناسب مع الظروف المناخية القاسية التى تتعرض لها حيث تكثر الأمطار وتشتد البرودة التى تتعرض لذلك سعى القائمين على تلك الجامعات الخاصة لتصميم مبانيها بشكل يتناسب مع تلك الظروف ،كما أن ملاعبها وصالتها وحجراتها المختلفة يكون مقفلة تفادياً لسقوط الأمطار وحماية من درجات الحرارة قارسة البرودة.

كما تتوفر بالجامعات الخاصة فى إنجلترا المكتبات ومعامل الحاسب الآلى بصورة تفوق ما هو موجود فى الجامعات الأخرى حيث تجهز تلك المعامل

والمكتبات بأحدث وسائل التكنولوجيا مع إتاحة الفرصة للدخول على شبكة الانترنت (١١٤ : ٧٥-٧٨).

وفى ضوء ذلك يتبين مدى حرص الجامعات الإنجليزية على تحقيق معدلات متعارف عليها دولياً فيما يتعلق بنسبة الطلاب إلى الأساتذة ،وارتفاع مؤشر البحث العلمى مما يترتب عليه ارتفاع مستوى أداء جامعاتها ،واهتمام الجامعة بدعم خريجيها بعد إنهاء دراساتهم عن طريق الحاقهم بسوق العمل ، واهتمام جامعاتها بالتمويل الذاتى والحصول على موارد إضافية وبديلة مما يمكنها من القدرة على المنافسة من خلال زيادة مخصصاتها المالية .

بالإضافة إلى قدرة الجامعة على توفير فرص العمل المناسبة للطلاب المتخرجين منها، وتحقيق تلك الجامعات معدلات متعارف عليها دولياً فيما يتعلق بنسبة الطلاب إلى الأساتذة، ونسب الإلتحاق بتلك الجامعات ومدى إقبال الطلاب على تلك الجامعات سواء محليين أو أجانب ،ونظم القبول المتبعة فى تلك الجامعات ومدى مرونتها لتتناسب مع كافة إتجاهات الطلاب ورغباتهم المختلفة ونوعية إختبارات القبول المتبعة فى تلك الجامعات ،وخلال ما يلى سيتم توضيح نظم القبول المتبعة بالجامعات البريطانية والتى كانت وراء تميزها ورفع مؤشراتها التنافسية وإكسابها قدرة تنافسية عالية .

٢- نظم القبول بالجامعات الخاصة فى إنجلترا

تتحدد نظم وسياسة القبول بالجامعات الخاصة بإنجلترا فى ثلاثة محاور، إدارة القبول بالجامعات الخاصة، ومتطلبات القبول بالجامعات الخاصة، وإجراءات القبول الجامعات الخاصة ،يمكن عرض هذه المحاور كما يلى:

أ- **إدارة القبول بالجامعات الخاصة الإنجليزية:**

يعد مكتب خدمات القبول بالكليات والجامعات الإنجليزية Universities Colleges Admissions Services(UCAS) الهيئة الوطنية الوحيدة المسئولة عن استلام استمارات قبول الطلاب الذين يرغبون فى البحث لطول الوقت Full-Time بمقررات الدرجة الجامعية الأولى First Degree ، أو درجة التأسيس

Foundation Degree ، أو مقررات الدبلوم الأولى، ويقوم بتسليم هذه الاستمارات إلى الجامعات الخاصة، وإبلاغ الطلاب بنتائج القبول (١٠٨ : ٩)،(١٤٤) ،ويتمثل دوره فى تقديم المعلومات حول المقررات التى يختار من بينها الطلاب، والمؤسسات المختلفة ،ومؤهلات الالتحاق المطلوبة (١٢٦)، أى أنه يختص فقد بتقديم التوجيه والمساعدة والإرشاد للطلاب المتقدمين للالتحاق بتلك الجامعات ،أما بالنسبة لطلاب الدراسات العليا فيتقدمون بالطلبات مباشرةً لإدارات القبول بالجامعات الخاصة(١٤٤) .

كما أن الجامعات الخاصة الانجليزية هي الجهة التى يقوم بتحديد سياسة القبول الخاصة بها ،وليس للجامعة أن تبدى أسبابا لقبول رفض طالب معين (٨٠ : ١٨).

وبالتالى فإن مكتب القبول بالجامعات والكليات الإنجليزية يقوم بتنظيم عملية قبول الطلاب المتقدمين للإلتحاق بتلك الجامعات وبشكل أكثر تقنياً ،ولا يتوقف دوره عند ذلك بل يتعدى ذلك حيث يتولى تسليم إستمارات قبول الطلاب للجامعات الخاصة التى حددها الطالب من ناحية ،وتقديم المعلومات اللازمة حول المقررات التى يتوجب على الطالب دراستها فى التخصصات التى إختاروها من ناحية أخرى.

ب- <u>متطلبات القبول بالجامعات الخاصة الإنجليزية :</u>

هناك العديد من المتطلبات العامة والخاصة التى تضعها الجامعات الإنجليزية الخاصة والتى تتمثل فى : نتائج امتحانات الطلاب ، أداء الطالب فى المدرسة الثانوية ، البيانات الخاصة بالشهادة العامة للتعليم الثانوى الإنجليزى General Certificate Of Secondary Education(GCSE)، ترتيب ومنزلة مدرسة الطالب التى تخرج منها ، الاختبارات الإضافية التى تضعها الجامعة ، المقابلات الشخصية مع المتقدمين ، الأخذ فى الاعتبار المعارف والمعلومات السابقة عن الطالب (١٠٨ : ٤) ،وهى كما يلى:

(١) المتطلبات العامة للقبول بالجامعات الخاصة الإنجليزية (١٢٦)،(١٤٤):

هناك العديد من المتطلبات العامة والتى تتعلق بقبول الطلاب بالجامعات الخاصة فى إنجلترا والتى نذكر منها :

- حصول الطالب على الشهادة العامة للتعليم الإنجليزي من المستوى المتقدم A-Level، ويقوم كل جامعة بتحديد معدلات القبول لكل تخصص من التخصصات العلمية التى تقدمها على حده وذلك على نظام المعدلات المتدرج من A إلى E (٦٠ : ٣٥٢).
- توصيات مديرى المدارس والمعلمين والتى توضح مهارات الطلاب وإمكانياتهم الخاصة عن المستوى المتقدم A-Level ،حيث يقوم المعلمون بإبداء وجهة نظرهم في الطالب من حيث جديته واستعداده وتوازنه النفسى والانفعالي .
- رغبات الطلاب وطموحاتهم وأسباب اختيارهم مجال البحث .
- الدرجات التى حصل عليها الطالب في اختبارات الشهادة العامة للتعليم الثانوى General Certificate Of Secondary Education (GCSE) ،وقد لوحظ أن الجامعات الخاصة الانجليزية يتطلب الالتحاق بها حصول الطالب على معدلات مرتفعة مقارنة بالجامعات الحكومية (١٤٤) .
- نظام السنة التأسيسية Foundation Year ،وذلك للطلاب الحاصلين على مؤهلات أخرى غير المستوى المتقدم A-Level، ولا يحق لأي طالب الالتحاق بهذه الجامعات إلا بعد تحقيقه لهذا المتطلب .
- شهادة البكالوريا الدولية International Baccalaureate Diploma(IB) تضع الجامعات لحاملى هذا النوع من الشهادات شروطاً متباينة حسب نوع التخصص الذى يتقدم الطالب للالتحاق به .

وعلى هذا فإن عملية الالتحاق بالجامعات الخاصة عملية تنافسية لذلك فان معظم الجامعات الخاصة فى انجلترا تطلب مستويات أعلى من الحدود الدنيا ،وقد

تتمثل هذه المتطلبات فى عدد المواد الناجح فيها الطالب ،أو الرتب التى حصل عليها.

(٢) المتطلبات الخاصة للقبول بالجامعات الخاصة الإنجليزية :

هناك بعض المتطلبات الخاصة والتى تتعلق بقبول الطلاب بالجامعات الخاصة الإنجليزية ،وتتمثل أهم تلك المتطلبات فيما يلى:

(أ) المقابلة الشخصية Personal Interview :

إن الجامعات الخاصة الإنجليزية لا تستخدم المقابلات الشخصية كثيراً إلا فى بعض التخصصات أو مع بعض المتقدمين، وتستخدم المقابلات كمعيار لقبول الطالب فى بعض التخصصات الفنية مثل التدريس والطب ،أما بالنسبة للتخصصات الأخرى فتستخدم المقابلات فقط مع المتقدمين إليها من الطلاب الناضجين، والطلاب ذوى الخلفيات غير التقليدية، أو مع الطلاب الذين يحملون مؤهلات مهنية ، كما أن الجامعات التى تستخدم المقابلات بصورة واسعة يقوم بتدريب أفراد للقيام بهذه المهمة (١٠٤ : ١٤) ، (١٠٨ : ١٠).

وترجع أهمية المقابلة الشخصية فى كونها مؤشراً هاماً يساعد المعلم المرشد Tutor على تقييم الطالب المرشح والحكم على مدى ملائمة مستواه للمقرر الذى اختاره ،كما يمكن أثناء المقابلة الشخصية عقد اختباراً شفهياً للطالب ،وقد يعقد له إختباراً كتابياً ويتم مناقشته فى إجاباته المكتوبة (١١٨ :١٦٢).

(ب) اختبارات القبول Admission Tests:

يقوم كل جامعة أو كلية بإعداد اختبار خاص بها حسب طبيعة البحث في هذه الكلية ،لمعرفة قدرات الطلاب المتقدمين إليها وتوجيههم حسب التخصصات المناسبة (١٤٥) ،ويوجد العديد من الاختبارات التى تضعها الجامعات الخاصة للطلاب الملتحقين بها وعلى الطلاب المتقدمين اجتياز تلك الاختبارات، وتشمل هذه الاختبارات ما يلى:

- **اختبار القبول بالتخصصات الطبيـــة** The Bio-Medical Admission Test (BMAT):

وهو اختبار خاص بالمتقدمين للالتحاق بكليات الطب والطب البيطرى، وعلى الطالب إجراء هذا الاختبار قبل إجراء المقابلة الشخصية، ويستخدم لاختبار الصلاحية العلمية لممارسة مهنة الطب البشرى أو البيطرى ، كما يقيس الاختبار مقدرة الطالب وإدراكه وفهمه وتمييزه . ويمكن للمتقدمين إجراء هذا الاختبار فى المدرسة أو الكلية الملتحق بها ، أو فى أى مركز اختبارات يختاره الطالب (١٤٥).

- **أوراق امتحان التيرم السادس فى الرياضيات** Sixth Term Examination Papers in Maths (STEP):

يلتزم معظم الطلاب المتقدمين للالتحاق بمقررات الرياضيات فى بعض الجامعات الخاصة الإنجليزية اجتياز هذا الاختبار كجزء من متطلبات القبول الخاصة بهم، ويتم إجراء هذا الاختبار فى مدرسة أو كلية الطالب قبل التحاقه بالجامعة فى شهر يونيو ، فى نفس وقت إجراء امتحانات المستوى المتقدم A-Level(١٤٩).

- **اختبار تقييم مهارات التفكير** Thinking Skills Assessment (TSA) : يخضع له الطلاب المتقدمين للالتحاق بمقررات علوم الكمبيوتر ، الاقتصاديات ، الهندسة ، العلوم الطبيعية ، اجتياز هذا الاختبار (١٤٨).
- **الاختبار القومى للقبول بمقرر القانون** National Admission Test for Law (LNAT) :

تستخدم هذا الإختبار ثمانى كليات قانون بالجامعات الخاصة الإنجليزية وذلك لاختبار الطلاب المتقدمين للقبول بمقرر القانون بها، وعلى الطالب إجتياز هذا ولا يكتفى بذلك بل لابد من حصوله على المستوى المتقدم A-Level أو ما يعادله ، بالإضافة إلى نتائج الشهادة العامة للتعليم الثانوي الإنجليزى وأداء الطلاب المتقدمين فى المقابلة الشخصية . ويستغرق الاختبار مدة ساعتين، وينقسم إلى قسمين ، الأول : مدته ٨٠ دقيقة ، عبارة عن مجموعة من الأسئلة نظام الاختيار من متعدد، لقياس قدرة الطالب على القراءة والفهم والتحليل والاستنتاج

المنطقى، والثانى : مدته أربعون دقيقة ، عبارة عن مقالة أو بحث يؤخذ من قائمة من العناوين، ويتم إجراء الاختبار فى شهر ديسمبر (١٣٤).

- **اختبارات المعرفة باللغة الإنجليزية :**

تعد اللغة الإنجليزية هى لغة التعليم فى الجامعات الخاصة الإنجليزية، ومن الضروري بالنسبة للمتقدمين إليها، والذين ليست اللغة الإنجليزية هى لغتهم الأصلية أن يمتلكوا قدرات عالية، وأن يثبتوا جدارتهم فى هذه اللغة ، لذلك يجب على هؤلاء الطلاب أن يحصلوا على درجات عالية فى اختبار IELTS (اختبار اللغة الإنجليزية الدولى) ، أو اختبار TOEFL (اختبار اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية)، واللذان يعتبران محكاً مهماً فى تقييم الطالب المتقدم للجامعة ، فعلى سبيل المثال :"على الطالب المتقدم لجامعة أكسفورد الحصول على ٧,٥ كحد أدنى فى اختبار IELTS فى القراءة والاستماع والتحدث والكتابة، والحصول على ٦٥٠ درجة كحد أدنى فى اختبار TOEFLأو ٢٧٥ درجة فى اختبار TOEFL المعتمد على الكمبيوتر" (١١٨ :١٥٠).

بالإضافة إلى الاختبارات السابقة فإن بعض الجامعات الخاصة الإنجليزية، وفى بعض المقررات تفرض على الطالب اجتياز بعض الاختبارات الأخرى مثل: (١٠٨ : ١٢)

- اختبارات The Scholastic Assessment Test (SAT)، والتى تستخدم بصورة كبيرة للقبول بالجامعات الأمريكية .
- الاختبارات السيكومترية .
- المقاييس النفسية لنسق التعلم والشخصية الذاتية للطالب وقدرته على التعلم.

ومن خلال ما سبق يتبين أن الجامعات الخاصة الإنجليزية من أكثر الجامعات أهتماماً بعملية قبول الطلاب بجامعاتها حيث لا تكتفى بحصول الطالب على الشهادة العامة للتعليم الإنجليزى بل تضع العديد من المتطلبات العامة والخاصة والتى تشمل حصول الطالب على الشهادة العامة للتعليم الإنجليزي من المستوى المتقدم A-Level ، أو ما يعادلها من المؤهلات الفنية الرسمية، والقيام

فى بعض الحالات بمقابلة شخصية ،والخضوع لبعض الاختبارات كل طالب على حسب تخصصه ،ودراسة موضوعات معينة مقررة ،وخضوع الطلاب لاختبار القدرات على حسب طبيعة البحث في الكليات ،وهذا يوضح مدى الاهتمام الذى يحظى به ذلك النوع من التعليم من قبل القائمين عليه ومدى العناية فى انتقاء الطلاب المتقدمين للالتحاق به.

أ- **إجراءات القبول بالجامعات الخاصة:**

هناك العديد من إجراءات القبول التى تتم بالجامعات الخاصة الانجليزية والتى تشمل ما يلى :

(١)الحصول على استمارة القبول :

إذا كان الطالب لا يزال مستمرا فى دراسته ،عليه الحصول على استمارة القبول بالجامعة التى يرغب فيها من مدرسته أو كليته الحالية ،أما إن كان أنهى دراسته بالمدرسة أو كان خارج إنجلترافعلية الاتصال بمكتب خدمات القبول بالجامعات أو الكليات أو الاتصال مباشرة بمكتب القبول بالكلية التى يرغب الالتحاق بها ،أما إذا كان الطالب من دولة خارج إنجلترا، فإن عدد من هذه المدارس يكون مزود باستمارات للقبول بتلك الجامعات ،كما يمكن لهذه المؤسسات الحصول على هذه الاستمارات من خلال مكاتب المجلس البريطانى أو الاتصال مباشرة بمكتب القبول بتلك الجامعات.

(٢)اختيار الرغبات:

وهنا يقوم الطالب تحديد الكلية التى يرغب فيها أمام الفراغ المحدد لها ، أو يمكنه ترك رغبته فارغة ،عمل ما يطلق علية "استمارة القبول المفتوح" ، حيث يترك الأمر لمكتب القبول بالجامعة كى يختار الكلية والتخصص المناسبين لهذا الطالب وفقا لميوله واتجاهاته(١١٨ : ١٢٠-١٥٠).

(٣)إرسال استمارات القبول الى مكتب القبول بالكليات والجامعاتUCAS:

حيث يتم تسليمهم استمارات القبول إلى مكتب خدمات القبول بالكليات والجامعات ما بين أول سبتمبر إلى منتصف يناير، ويكون أخر موعد لتلقى

استمارات القبول الخاصة بجامعتى أكسفورد وكامبردج هو منتصف أكتوبر (١٢٦) .

(٤)تجميع استمارات القبول :

حيث يقوم مكتب خدمات القبول بهذه الجامعات بتجميع استمارات القبول وإرسالها إلى الجامعات التى حددها الطالب .

(٥)تقييم استمارات القبول :

حيث يقوم كل جامعة بتقييم هذه الاستمارات وفقا لسياستها التى تعمل بها وتتبع الخطوات التالية .

- إبلاغ الطالب بقرار قبوله:

فى شهر أبريل يقوم مكتب خدمات القبول بالكليات والجامعات بإبلاغ الطلاب باسم الجامعة التى تم القبول بها، ومن ثم يقوم الطلاب باختيار مقررين للدراسة الاختيار الأول يكون الأقوى ، أما الاختيار الثانى فيتم النظر إليه عندما لا تقابل نتائج امتحانات الطالب متطلبات القبول بالمقرر الأصلى الذى اختاره الطالب ،أما فى حالة مقابلة نتائج الطالب لمتطلبات القبول بالجامعة يتم تأكيد قبول الطالب من قبل الجامعة (٨٠ : ٩).

- مشروع التطهير:

أما بالنسبة للطلاب الذين تم رفض اختياراتهم ،فيلجأ الطالب إلى البحث عن مكان بإحدى الجامعات الخاصة الأخرى من خلال "مشروع التطهير والذى يبدأ فى شهر سبتمبر (١٠٧ : ١٣).

ومما سبق يتبين انه هناك العديد من إجراءات القبول التى تتم داخل الجامعات الخاصة الانجليزية والتى تتلخص فى حصول الطالب على استمارة القبول ثم يقوم باختيار الرغبات بوضع علامات أمام البدائل والاختيارات المطروحة ثم يقوم بإرسال استمارات القبول إلى مكتب القبول بالكليات والجامعاتUCAS، وبعد ذلك يتولى مكتب خدمات القبول بهذه الجامعات تجميع استمارات القبول وإرسالها إلى الجامعات التى حددها الطالب وفى تلك الجامعات

يتم تقييم استمارات القبول حيث يقوم كل جامعة بتقييم هذه الاستمارات وفقا لسياستها التى تعمل بها.

وبناء على نتيجة التقييم تتولى تلك الجامعات إبلاغ الطالب بقرار قبوله، أما إذا تم رفضه فيلجأ الطالب إلى البحث عن مكان بإحدى الجامعات الخاصة الأخرى من خلال "مشروع التطهير "Cleaning Scheme" والذى يبدأ فى شهر سبتمبر، أما عن نظم القبول المتبعة فى كل جامعة على حدة ، فيتم تحديدها وفقاً للوائح الداخلية المنظمة لكل جامعة منها .

ومن خلال ذلك يظهر مدى الإهتمام الذى تولية الجامعات الإنجليزية الخاصة بعملية قبول الطلاب فى تحديد مكتب مختص لخدمات القبول بالكليات والجامعات الإنجليزية وهو مسئول عن استلام استمارات قبول، ويقوم بتسليم هذه الاستمارات إلى الجامعات الخاصة، ويلتزم بإبلاغ الطلاب بنتائج القبول كما أن دوره لا يقف عند هذا الحد بل يتعدى ذلك حيث يتولى تقديم المعلومات حول المقررات التى يختار من بينها الطلاب، والمؤسسات المختلفة، ومؤهلات الالتحاق المطلوبة ويقدم التوجيه والإرشاد للطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعات الخاصة.

٣- القوى والعوامل الثقافية المؤثر فى نظم القبول بالجامعات الخاصة فى إنجلترا :

هناك العديد من القوى والعوامل الثقافية التى ساهمت بشكل أو بآخر فى تشكيل نظم القبول بالجامعات الخاصة فى إنجلترا وكان لها دوراً كبيراً فى تحسين قدرتها التنافسية والتى كان من أهمها :العامل الجغرافى، والعامل السياسى، والعامل الاقتصادى، والعامل الاجتماعى، ويمكن عرض هذه العوامل والمؤثرات كما يلى :

أ- <u>العامل الجغرافى.</u>

يشمل العامل الجغرافى كافة مظاهر المناخ والطقس ،ومظاهر السطح والتى تشمل جبال وهضاب وأودية وسهول وتلال وغابات وبحيرات وأنهار ومعادن ...وغيرها بالإضافة إلى المساحة والموقع وأثر ذلك على التعليم بصفة

عامة وفى تشكيل نظم القبول بالجامعات الخاصة بإنجلترا وزيادة قدرتها التنافسية بصفة خاصة.

وتعد إنجلترا جزء من المملكة المتحدة United Kingdom ،وتتكون المملكة المتحدة من إنجلترا ،أسكتلندا ،وويلز ،وأيرلندا الشمالية، وتقع فى شمال غرب القارة الأوربية ، يحيط بها بحر الشمال ، القنال الأنجليزى ،والمحيط الأطلسى، وتبلغ مساحتها (٢٤٤٠١١٠) كيلو متر مربع ، وتقع ما بين خطى عرض ٥٠ و٦٠ درجة مئوية شمالاً (٦٩ : ٢١) ، (١٥٢).وقد أدت المساحة الشاسعة التى تتمتع بها إنجلترا إلى الإقدام على إقامة العديد من مؤسسات التعليم الجامعى الحكومية والخاصة وذلك للوفاء باحتياجات السكان المتفرقين فى ربوع الدولة .

وتعد إنجلترا البلد الأهم فى المملكة المتحدة وتعد لندن العاصمة الأولى لإنجلترا وأكبر مدينة فى إنجلترا، وأكبر منطقة حضرية فى الإتحاد الأوربى ، ويبلغ عدد سكانها حوالى (٥١) مليون نسمة ،وهى تشترك فى الحدود البرية مع أسكتلندا فى الشمال ،وويلز فى الجنوب ،والبحر الأيرلندى فى الشمال الغربى ، وبحر سلتيك فى الجنوب الغربى ،وبحر الشمال فى الشرق ،والقنال الإنجليزية فى الجنوب تفصلها عن قارة أوربا، وبذلك فإن إنجلترا تيكون من معظم ثلثى الأراضى الواقعة جنوب جزيرة بريطانيا العظمى ،بالإضافة إلى شواطى الجزر حيث تشتمل إنجلترا على أكثر من مائة من الجزر الصغيرة ،مثل جزر سيللى وجزيرة وايت Wight (٦٩ : ٢١).

ويعتبر موقع إنجلترا الساحلى كأى دولة ساحلية عاملاً مهماً يتيح أمامها فرصة هائلة للتبادل التجارى مع الدول الأخرى مما يترتب عليه تقدم اقتصادها ووفود الكثير من الجنسيات إليها بعضهم يلحق أبنائه بمؤسساتها التعليمية والتى منها التعليم الجامعى الخاص ،كما ينعكس هذا الموقع الساحلى على أنواع التعليم الجامعى الذى يقدم للطلاب حيث تعمل الدولة والقطاع الخاص على توفير

تخصصات تتناسب مع الطبيعة الجغرافية المحيطة فظهرت تخصصات كالتعدين والسياحة ..إلخ، وذلك لتوفير العمالة اللازمة للسوق من الخريجين المؤهلين .

وتتميز إنجلترا بصفة عامة بهطول الأمطار الوفيرة طوال العام على مدار السنة،وغالبية الأمطار تتساقط فوق المناطق الغربية، أما الأجزاء الشرقية تعد أكثر جفافاً ،وتتميز إنجلترا أيضاً بإنخفاض شديد فى درجات الحرارة حيث تصل إلى ما دون -١١ درجة مئوية (١٢ درجة فهرنهايت)، وحينما ترتفع فإنها تصل إلى ٣٥ درجة مئوية (٩٥ درجة فهرنهايت)،وتتعرض لنوبات متكررة من الرياح الشديدة التى تأتى من الجنوب الغربى ،كما تعرض لتساقط كثيف للثلوج فى فصلى الشتاء والربيع (١٥٢) ،وطبقاً لذلك فيبدأ العام الأكاديمى بالجامعات الخاصة الإنجليزية من ١ سبتمبر وينتهى فى ٣١ أغسطس ،كما يبدأ اليوم الدراسى بها فى الساعة التاسعة صباحاً وينتهى فى الخامسة مساءً (٧٧ : ١٠١-١٠٣).

وتعد كثرة أمطار إنجلترا مع شدة البرودة التى تتعرض لها قد يدفعها إلى تصميم الجامعات الخاصة بشكل يتناسب مع تلك الظروف ،كما أن درجة الحرارة تحدد بشكل أو بآخر مواعيد بدء ونهاية العام الدراسى والأجازات فى الجامعات الخاصة كما تحدد الأنشطة التعلمية وتؤثر على بناء الملاعب داخل تلك الجامعات حيث يكون مقفلة تفادياً لسقوط الأمطار وحماية من درجات الحرارة قارسة البرودة .

وتشمل الأنشطة الطلابية التى يمارسها طلاب الجامعات الخاصة بإنجلترا الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية،وبعض الأنشطة المسرحية ودور التمثيل ،ويتولى العديد من الطلاب تحرير بعض الجرائد الهامة والإشراف عليها ،وتعقد العديد من الإجتماعات والندوات والمناظرات للطلاب لمناقشة كافة الأمور السياسية والدينية والإقتصادية والرياضية والترفيهية (١١٧ : ١٦) ، وتتدخل العوامل المناخية فى تحديد أنواع الأنشطة المختلفة التى تمارس داخل تلك

الجامعات حيث يغلب عليها الأعمال الكتابية والندوات والإجتماعات التى تجرى داخل الأماكن المغلقة تفادياً لدرجات البرودة القارسة .

وعلى هذا تعددت وتنوعت نظم القبول للطلاب بالجامعات الخاصة بإنجلترا نتجة للحرية التى منحت لتلك الجامعات وذلك لكى تتناسب أنواع التعليم المقدمة للطلاب من البيئة التى توجد بها هذه الجامعات فجاءت معبرة عن واقع البيئة التى يعيش فيه الطلاب المتقدمين للالتحاق بتلك الجامعات، وتعد عملية تعدد وتنوع نظم القبول للطلاب بالجامعات الخاصة فى إنجلترا يترتب عليه مرونة أكبر فى نظم القبول بتلك الجامعات وهذا يزيد من إقبال الطلاب على الإلتحاق بها وذلك لإنها تتناسب مع قطاع عريض من الطلاب ،وتمثل الزيادة الملحوظة فى إقبال الطلاب على الجامعات مؤشراً هاماً يرفع من مؤشراتها التنافسية ويرفع من قدرتها التنافسية.

وعلى هذا فإن العامل الجغرافى له عظيم الأثر فى تشكيل واقع نظم القبول بالجامعات الخاصة بإنجلترا وزيادة قدرتها التنافسية ،ويظهر ذلك من خلال تأثير المناخ بكافة عناصره على تلك الجامعات حيث أثرت درجات الحرارة المنخفضة فى تحديد مواعيد بدء ونهاية العام الدارسى ،وتصميم الأبنية التعليمية ،وأنواع الأنشطة التعليمية التى تمارس ،وأماكن إقامة تلك الجامعات، كما تنعكس التأثيرات الجغرافية على الجامعات الخاصة فى إنجلترا.

فتمتع هذا النظام بدرجة كبيرة من الديمقراطية التى أعطت تلك الجامعات والقائمين عليها حريات كبيرة فى تسيير برامجها التعليمية، وفقاً لحاجات البيئة التى توجد بها هذه الجامعات ، مما أبعدها عن النمطية الشديدة التى يمكن ملاحظتها فى نظم التعليم الأخرى ويترتب على هذا الديمقراطية تنوع نظم القبول بالجامعات الخاصة لتتناسب مع رغبات وإتجاهات الطلاب المختلفة وهذا التنوع والتعدد فى نظم القبول بالجامعات الخاصة الإنجليزية الأمر الذى ترتب عليه إقبال عدد كبير من الطلاب للإلتحاق بتلك الجامعات وذلك لأنها تتناسب مع ميول

ورغبات هؤلاء الطلاب ،وزيادة إلتحاق الطلاب بالجامعة يرفع من مؤشراتها التنافسية ويزيد من قدرتها التنافسية .

ب- العامل السياسى

يتأثر النظام السياسي بالتربية فهي التي يكون له كوادره من القيادات المختلفة عن طريق ما يبثه النظام التربوي في النشء والشباب من عاطفة قيمية وارتباط بالأرض والتراث والوطن والوظيفة عن طريق تمثل هذه الأجيال الجديدة للديمقراطية والأعمال ووظائف التنظيمات السياسية المختلفة، أما تأثير النظام السياسي في النظام التربوي؛ فيتمثل في أن أهداف النظام السياسي التي تيكون في شكل إيديولوجية المجتمع السياسي يكون جزءًا أساسيًا من أهداف النظام التربوي، كما أن النظام السياسي هو الذي يتخذ القرارات الخاصة بالنظام التربوي مثل قرارات المجانية والقبول ونظم الامتحانات (١٧ :.١٨).

وعلى هذا فتتأثر الجامعات الخاصة فى إنجلترا بالعوامل السياسية حيث تشكل العوامل السياسية دوراً مهماً فى تشكيل واقع النظم التعليمية فى بلدان العالم المختلفة، النامى منها والمتقدم. ويتمثل هذا الدور فى التأثير على نوعية الأنشطة التى تمارس داخل الجامعات بإختلافها، والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها، وأساليب إدارتها، ونظم القبول والبحث المتبعة .. وغير ذلك من الأمور التى تتشكل وفقاً للسياسة السائدة داخل المجتمع التى توجد بهالجامعات .

وتعد إنجلترا أقدم ملكية، وأقدم دولة دستورية شهدتها أنظمة الحكم العالمية فالنظام السياسى فى إنجلترا هو نظام ملكى دستورى،والملك فى إنجلترا يملك ولا يحكم، إلا أن له ثلاثة حقوق رئيسية هى :الحق فى أن يعزل ،الحق فى أن ينصح ،والحق فى أن يحذر (٧١ : ١٤) ، (١٥٢)، ومقر الحكم فى مدينة لندن ويطلق على حكومة إنجلترا الحكومة الملكية النيابية والملك معروف ب"التاج" وهو رئيس الدولة فى إنجلترا ،ويعمل كرئيس أعلى للقضاه وهو الآمر الناهى فى رئاسة القوات المسلحة ،والحاكم السامى لكنيسة إنجلترا وسكوتلاندا ،وله سلطة حل البرلمان ،ومجلس الوزراء ،وعقدهما ،ونظرياً فالملك هو الذى يعين القضاه

والضباط الحربيين ورجال الهيئة الدبلوماسية والأساقفة ،كما ويمنح الجوائز والمنح الملكية ،والحقيقة أن ذلك يتم بنصح ومشاورة رئيس الوزراء(٨٩ : ١٢٧)،فالسلطة الفعلية فى يد رئيس الوزراء البريطانى ،والذى يسير كافة أمور الحكم فى إنجلترا (١٠٣ : ٧) .

ويوجد بإنجلترا أحزاب عديدة أهمها حزب المحافظين Conservative Party، وحزب العمال Labour party، وحزب الأحرار الديمقراطيين Liberal Democrats Party، وأى حزب يحصل على الأغلبية فى مجلس العموم يتولى الحكم، ويصبح زعيم هذا الحزب رئيساً للوزراء بتكليف من الملك (١٥٢).

ويعتبر النظام السياسى فى إنجلترا نظام ديمقراطى برلمانى يتم تشكيل الحكومة بواسطة الحزب السياسى الذى حصل على تأييد أغلبية الأعضاء المنتخبين فى مجلس العموم ورئيس الوزراء هو زعيم الحزب الرئيسى المكلف بتشكيل الحكومة،ويعد رئيس الوزراء القائد فى حزب الأغلبية فى البرلمان ،وهو الذى يتولى أمر المجلس الوزرارى ،ويختار أفراده وبأسم الملك يمارس كل القوى التنظيرية للملك ،ويجب أن يكون رئيس الوزراء عضواً مختاراً بالإنتخاب من مجلس العموم (١٢٠ : ٨٧).ثم يلى ذلك تصديق الملك على تعينه كرئيس لوزراء بريطانيا .

ويقوم النظام البرلمانى على أساسين هما ثنائية الجهاز التنفيذى من جهة والتوازن والتعاون من جهة أخرى ،كما يتميز بثنائية الجهاز التنفيذى بمعنى أن السلطة التنفيذية فى النظام البرلمانى تيكون من رئيس الدولة والوزارة ورئيس الدولة ملكاً أو رئيس جمهورية ،وهو غير مسئون سياسياً أمام البرلمان بينما الوزارة هى المسئولة أمام البرلمان ،كما يتميز النظام البرلمانى بالتعاون والمشاركة فى ممارسة بعض الاختصاصات، وتتحد أهم خصائص النظام البرلمانى فى وجود رئيس أعلى للدولة يسود ولا يحكم (٥٣ : ٢٩) ، ورئيس الدولة هو الذى يعين رئيس الوزراء والسلطة التنفيذية لا تنفرد بإقرار السياسات ويساندها فى ذلك السلطة التشريعية .

ويمثل مجلس العموم القوة السياسية الحقيقية فى إنجلترا.ويمكن لرئيس الوزراء – فى أى وقت – أن يقوم بحل البرلمان، وإجراء انتخابات جديدة (٨٩ : ٣٠١- ٣٠٢) ،ولعل أهم وآخر القوانين التعليمية التى أقرها مجلس العموم فى عام ١٩٩٢م ،هو قانون التعليم العالى والإضافى Further and Higher Education Act لسنة ١٩٩٢م والذى غير كثير من نظام وبنية التعليم العالى والجامعى فى إنجلترا (١٢٦)، وذلك من شأنه إصلاح نظام التعليم العالى بصفة عامة وأوضاعه المختلفة وتحسين مستوى الخدمات التعليمية التى تقدم للطلاب والذى من شأنه خلق أنظمة تعليمية تتناسب مع رغبات واحتياجات الطلاب .

وهذا يشير إلى الحراك المستمر الذى يطرأ على نظام التعليم فى الجامعات الخاصة البريطانية والتى منها نظم القبول المتبعة فى تلك الجامعات وهذا يشير إلى إستجابة هذه الجامعات لعوامل التغير فى الدولة ويضفى مرونة كبيرة على هذه النظم بما يتناسب مع الطلاب ،وهذا يرفع من مؤشرات الجامعات الخاصة التنافسية ويزيد من قدرتها التنافسية وذلك لأنها تستجيب بفاعلية لمتغيرات العصر والسوق .

ويشكل مجلس العموم البريطانى دوراً حيوى وفعال فى التأثير على شتى مجالات الحياه والتى منها التعليمية .ففى عام ٢٠٠١م قد أوصى مجلس العموم البريطانى بضرورة زيادة الأموال المقدمة للجامعات الخاصة التى تقبل الطلاب ذوى الخلفيات الإقتصادية والإجتماعية المتدنية وذلك دعماً منه لرفع كفاءة العملية التعليمية بتلك الجامعات ،وقد وكان من نتائج الإستقرار السياسى فى إنجلترا زيادة اهتمام الحكومة بالتعليم الجامعى الخاص ،حيث وفرت له كافة الإمكانات اللازمة عن طريق مجلس التمويل العالى فى إنجلترا (HFFCE) (٩٨ : ٨٨).

وتشكل الإعانات المالية التى تقدم للطلاب بناءاً على قرارات مجلس العموم دوراً كبيراً فى إجتذاب العديد من الطلاب ذوى الخلفيات الثقافية والإقتصادية والإجتماعية المختلفة وهذا يزيد من إقبال الطلاب للإلتحاق بالجامعات الخاصة الإنجليزية وهذا يرفع من القدرة التنافسية لتلك الجامعات ،حيث إن الإقبال المتزايد

من الطلاب على الجامعة يدل على نجاح الجامعة فى وضع إستراتيجية ناجحة تستطيع من خلالها إجتذاب الطلاب إليها وهذا يرفع من مؤشراتها التنافسية.

ولكل جامعة من الجامعات الخاصة الإنجليزية نموذجها الإدارى الخاص بها والذى يختلف من جامعة لأخرى ولكن هناك بعض التشابه فى المناصب الإدارية بينها والتى منها منصب رئيس الجامعة والذى يطلق عليه Chancellor ،ومنصب نائب رئيس الجامعة والذى يطلق عليه Pro- Chancellor ،وهناك بعض المجالس آلهامة داخل الحرم الجامعى والتى من أهمها مجلس قيادة الجامعة ويطلق علية The Court ،ومجلس الجامعة ويطلق عليه The Council،ومجلس الأعيان الأكاديمى ويطلق عليه The Senate ،ومجلس الكلية ويطلق عليه The School Board ، ومجلس القسم ويطلق عليه The Department Board (٨٠ : ٤٦)،(١٠٥ : ١٧)،(١٢٦).

و تتشابه الجامعات الخاصة الإنجليزية إلى حد كبير فى إدارتها مع نظام الحكم فى إنجلترا حيث إن هناك رئيس شرفى للجامعة Chancellor لا يحكم ولا يدير ،تماماً كالملك فى إنجلترا ،بينما تقع مسئولية الإدارة والتصرف فى كافة شئون الجامعة فى يد نائب رئيس الجامعة Pro- Chancellor، مثلما يحكم رئيس الوزراء ويتصرف فى كافة شئون البلاد بتفويض من الملك .وكما توجد مجالس الحكم فى إنجلترا ، توجد- أيضاً- مجالس الإدارة فى الجامعات الخاصة الإنجليزية مثل مجلس قيادة الجامعة The Court ،ومجلس الجامعة The Council،ومجلس الأعيان الأكاديمى The Senate ،ومجلس الكلية The School Board ، ومجلس القسم The Department Board.

وما سبق يشير إلى أن الجامعات الخاصة مستقلة فى إدارة وتنظيم أمورها بعيداً عن الجامعات الأخرى وبذلك فهى تستطيع التعديل والتغير بصفة مستمرة فى نظم القبول المتبعة داخل الجامعة بما يتناسب مع رغبات الطلاب وميولهم واحتياجات السوق حيث تقع مسئولية الإدارة والتصرف فى كافة شئون الجامعة فى يد نائب رئيس الجامعة بالإضافة لمساعدة بعض المجالس الموجودة داخل

الجامعة ،و تضع كل جامعة خاصة بإنجلترا اللوائح والقواعد التى تناسبها وهذا يشير إلى مرونة ملحوظة فى نظم القبول المتبعة داخل تلك الجامعات وهذا الأمر يترتب عله رفع مؤشرات الجامعة التنافسية الأمر الذى يترتب عليه زيادة القدرة التنافسية لتلك الجامعات .

كما أدى الإستقرار السياسى الذى تنعم به إنجلترا إلى الإهتمام بنوعية الخريج وإعداده الإعداد الجيد أثناء البحث حيث يلاحظ أن الجامعات الخاصة فى إنجلترا تتيح أمام الطلاب الفرصة للاختيار وانتقاء الموضوعات التى ترغب فى دراستها بعد دراسة عامة موحدة للعلوم الإنسانية ،كما أهتمت هذه الجامعات بتنمية مهارات وقدرات الطلاب وتدريبهم على الممارسة العملية بحيث أصبح حصول الطالب على الدرجة الجامعية مرهوناً بحضوره تلك الدروس والتدريبات العملية (١٢٦)، وعلى هذا فإن الإهتمام الأول والأخير فى الجامعات الإنجليزية ينصب على الإهتمام بالطالب ،حيث تهتم بإعداده إعداداً جيداً بما يتناسب مع معطيات العصر الحديث وهذا يرفع من مؤشرات التنافسية للجامعات الخاصة الإنجليزية ،حيث يمثل محور جودة الطالب المتخرج من تلك الجامعات دوراً كبيراً فى زيادة قدرتها التنافسية .

ويحتم النظام التعليمى فى انجلترا عليها بضرورة توفير التعليم الجامعى لكل من يرغب فيه من الطلبه المؤهلين "بإستعدادهم وتحصيلهم" وذلك من منطق أن المجتمع السليم هو ذلك المجتمع الذى يهدف إلى توفير الفرص المتكافئة لأفراده لكى يصبحوا مواطنين صالحين (٥٩ : ١٠٠) ،وهذا ترتب علىه إتاحة فرص متساوية أمام الطلاب الراغبين فى الإلتحاق بالجامعات الخاصة الأمر الذى أدى إلى زيادة إقبال الطلاب على تلك الجامعات وهذا رفع من مؤشراتها التنافسية وزاد من قدرتها التنافسية .

كما اهتمت الجامعات الخاصة فى إنجلترا بالتمرينات والدروس العملية والتطبيقية، وذلك لتنمية مهارات وقدرات الطالب وتدريبه على الممارسة العملية بحيث أصبح حصول الطالب على الدرجة الجامعية رهناً بحضوره تلك الدروس

والتدريبات العملية ونتيجة لديمقراطية الحكم أتيحت الفرصة أمام طلاب الجامعات الخاصة الإنجليزية للاشتراك فى إدارتها، عن طريق ممثلين لهم داخل مجالس الجامعة المختلفة واللجان الفرعية المنبثقة عنها إلا أن وجودهم فيها يكون بصورة محدودة وتنظمه قواعد معينة، وقد لا يؤخذ رأيهم فى بعض القضايا كما يسمح للهيئات والمنظمات المجتمعية المختلفة بأن يكون لهم ممثلون داخل مجالس ولجان الجامعة (١٢٦).

ويعتبر النظام الديمقراطى القائم فى إنجلترا له دور كبير فى إتاحة الفرصة للطلاب للمشاركة فى العملية التعليمية واختيار المقررات التى تتناسب مع ميولهم وقدراتهم داخل الجامعات الخاصة وهذا يؤدى إلى زيادة إقبال الطلاب علي الإلتحاق بتلك الجامعات وهذا يشير إلى نجاح الجامعات الخاصة فى تنظيم العملية التعليمية بها ويمثل ذلك عامل جذب كبير للطلاب وهذا من شأنه يرفع من القدرة التنافسية لتلك الجامعات .

ومن خلال ما سبق يتبين الأثر الكبير للقوى والعوامل السياسية على الجامعات الخاصة فى إنجلتراوالتى كان لها عظيم الأثر فى إقبال الطلاب سواء من داخل الدولة أو من خرجها للإلتحاق بتلك الجامعات الأمر الذى ترتب عليه زيادة عدد تلك الجامعات بإنجلترا ،وتمثل الزيادة الملحوظه فى زيادة أعداد الطلاب بتلك الجامعات مؤشراً هاماً يدل على جاذبية تلك الجامعات للطلاب وهذا يرفع من مؤشراتها التنافسية ويدل على إمتلاكها قدرة تنافسية عالية .

وقد كان للنظام السياسى السائد فى إنجلترا دور كبير فى التأثير على التدرج الإدارى داخل تلك الجامعات وإختصاصاتها حيث أنعكس نظام الحكم على الوظائف الإدارية داخلها فجاءت مشابه للتدرج الوظيفى فى الدولة،وقد أثر المناخ السياسى الديمقراطى المعمول به داخل إنجلترامن حيث إنتشار الديمقراطية على الساحة السياسية إلى تفرغ الحكومة للإهتمام بهذا النوع من التعليم وتقديم الدعم اللازم له فقد تبنت الحكومة العديد من الإصلاحات فى مؤسسات التعليم الجامعى الخاص، سواء فى تمويل هذه الجامعات، أو نظم القبول بها، أو نمط إدارتها، أو الأنشطة التى

تمارس داخلها. وكان لهذه العوامل أثر كبير فى زيادة الجامعات الخاصة فى إنجلترا، وزيادة الطلاب المقيدين بها وبالتالى الرفع من قدرتها التنافسية .

ج- <u>العامل الإقتصادى</u>

تعد إنجلترا قوة رائدة فى التجارة العالمية ،ومركزاً مالياً ضخماً ،فهى واحدة من أكبر الإقتصاديات الرأسمالية فى العالم الغربى ،وقد تمكنت الحكومة الإنجليزية – خلال العقدين الماضيين– من تخفيض العجز فى الموازنة ،عن طريق تطبيق برنامج الخصخصة(١٥٢).

وتعد الزراعة فى إنجلترا قطاع متطور جداً وهى تعتمد على الزراعة المكثفة والآلية ،والتى تعطى مردوداً يعد الأكبر فى الإتحاد الأوربى ،حيث إن المنتجات الزراعية تغطى حوالى ٦٠% من الإحتياجات المحلية ،وقد شهدت إنجلترا خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تغيراً اقتصادياً كبيراً تمثل فى التحول من الزراعة إلى الصناعة، وذلك بتأثير الثورة الصناعية التى انتشرت فى كل ربوع أوروبا، والأمر الذى ساعد إنجلترا فى أن يكون مركز هذه الثورة هو امتلاكها للعديد من المواد الخام مثل الفحم والفوسفات والحديد، لذلك فقد تركزت معظم الصناعات حول مناجم الفحم والحديد وهذا ترتب عليه إلى تجمعات صناعية كبيرة فى منطقة لندن والمناطق المجاورة لها(١٥٢).

ونتيجة لهذه التغيرات فقد كان لزاماً على الحكومة والسلطات المحلية إنشاء جامعات لاستيعاب أبناء العمال والنازحين إلى المناطق الصناعية، وتقدم لهم العلوم والتدريبات العملية التى يحتاجونها فى أعمالهم داخل المصنع أو الشركة أو المؤسسة الإنتاجية، وقد ظهرت عدة جامعات بهدف تقديم التعليم والبحوث التى تتطلبها الصناعة (٨٠ : ٢٣٣-٢٣٤) ، (١١١ : ٢٣٣-٢٣٤).

ويظهر أثر العامل الاقتصادى فى دولة ما من خلال الاعتماد الواضح لأى جهد مبذول لتطوير التعليم وتحسينه على مدى توفر الموارد المالية المناسبة، التىَ يمكن أن توفرها الدولة للصرف عليها. فلا يمكن لدولة ما أن تطور نظامها التعليمى وتزيد حجم المقبولين فيه، وتحسن نوعية التعليم الذى يقدمه، ما لم يكن

لديها دخول كافية تمكنها من الإنفاق عليه، لذلك فإن النمو الاقتصادى أساس نمو التعليم، وفى الوقت نفسه فإن التقدم فى التعليم أساس لإحداث النمو الاقتصادى (١٥٢).

ونتيجة للرخاء الإقتصادى الذى عم ربوع إنجلترا زاد الإهتمام بالإبحاث ومشاريع التخرج كنشاط أساسى مصاحب للمقررات الدراسية وتوفير كافة الموارد المالية والأجهزة والمعدات والحاسبات الإلكترونية ،من أجل تهيئة المناخ العلمى المناسب لطلاب الجامعات الخاصة فى إنجلترا . كما تهتم هذه الجامعات بفتح مجالات الأنشطة المختلفة أمام الطلاب ،وتجهيز المبانى الجامعية بالقاعات وملاعب وصالات لممارسة الأنشطة المختلفة ،وتجهيزها بما يحقق مستوى أفضل (١١٧) .

وفى ضوء ما سبق يتبين الدور الفعال الذى يشكله العامل الإقتصادى فى التعليم الجامعى الخاص فى إنجلترا ،وهذه العلاقة التى نمت بين التعليم الجامعى الخاص والنمو الإقتصادى أوضحت أن هذا النوع ن التعليم له عوائد وأرباحاً تفوق أكثر المشروعات الإقتصادية ربحاً ،وبهذا فالظرف الإقتصادية بإنجلترا أجبرتها على لإهتمام بتقديم تخصصات عديدة داخل هذا النوع من التعليم فلنم الإقتصادى أساساً لنمو التعليم بصفة عامة بكافة مراحله وأنماطه وتخصصاته فى إنجلترا .

د- <u>العامل الإجتماعى</u>

للمؤثرات الإجتماعية دور كبير فى تشكيل ملامح النظام التعليمى فى أى مجتمع من المجتمعات وذلك لأن الجامعة هى بالأساس الأول مؤسسة تربوية أقامها المجتمع لخدمة أهدافه والتى منها تربية وتخريج اجيال من المتعلمين للمشاركة وخدمة المجتمع الذى ينتمون إليه ، حيث يعتبر التعليم عملية اجتماعية تستمد أهدافها من فلسفة المجتمع الذى توجد فيه، لذلك فالنظام التعليمى يتأثر بالأوضاع الاجتماعية السائدة فى المجتمع، فإن وجد النظام الإقطاعى مثلاً فى مجتمع ما، فإن التعليم يتسم بسمات مجتمع الإقطاع بكل ما فيه من متناقضات

وظلم وتعدى على حقوق الإنسان، والأمر يختلف تماماً فى حالة المجتمع الديمقراطى أو الاشتراكى، وبهذا يمكن القول أن التعليم يتأثر بالقيم الاجتماعية والعادات السائدة، ونوع العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

ويشمل البناء الطبقى فى إنجلترا الطبقات الآتية : (٣٢ : ٢٣٧- ٢٣٨)

- الطبقة الرأسمالية الكبيرة : الرأسمالية الصناعية ،التى تحتل المراكز القيادية وتسير دفة الأمور فى هذه المجتمعات ،وغالباً ما يكون بيدها السلطة والثروة.
- الطبقة الرأسمالية المتوسطة : الرأسمالية الصناعية ،التى لا تملك من الثروة والسلطة قدر ما تملكة الطبقة الرأسمالية الكبيرة، وهى تعبر بشكل أو بآخر عن آرائها وحريتها من خلال الأحزاب الديمقراطية .
- الطبقة الرأسمالية الصغيرة :وتتمثل فى الطلبة والموظفين الصغار والحرفيين ،وهذه الطبقة عددها كبير ولها أحزابها السياسية الأكثر ثورية من بقية الطبقات .
- الطبقة العاملة : وهى الطبقة التى تبيع قوت عملها ،ولا تملك أى مصدر للدخل سوى العمل لدى أصحاب الشركات ،والمؤسسات الصناعية .

وبما أن الجامعات الخاصة الإنجليزية نشأت فى مجتمع رأسمالى صناعى فهى تهدف إلى الإرتقاء بمدارك الطلاب وتزوديهم بمعارف ومهارات صناعية متعددة فهى تهدف إلى المساهمة فى خلق إقتصاد قوى (٨٢: ٢) ، وهذا دفع الجامعات الخاصة فى إنجليزا إلى إنشاء وإفتتاح كليات تخدم تلك التخصصات بهدف تقديم التعليم والبحوث التى تتطلبها الصناعة ،فظهرت على سبيل المثال كلية ماسون Mason،والتى سميت فيما بعد جامعة بيرمنجهام Birmingham(١١٧: ٤) ، وهذا يشير إلى نجاح الجامعات الخاصة فى خدمة المجتمع الذى توجد فيه وتشير أيضاً إلى التعاون الوثيق بين الجامعة والمجتمع المحيط بها وهذا يعد مؤشراً هماً يزيد من القدرة التنافسية للجامعة وذلك لأنها استطاعت بفضل ما تقدمه من تعليم فى خدمة خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه نتجة للزيادة الكبيرة فى أعداد الطلاب الراغبين فى الإلتحاق بالجامعة فى إنجلترا،فقد أوصى تقرير بارلو Parlow Report عام ١٩٤٦ بمضاعفة عدد الملتحقين بالجامعة ،خاصة فى التخصصات العملية ،لمقابلة احتياجات المجتمع الماسة إلى القدرات العلمية فى كافة التخصصات(١٢٦)، وهذا إنطلاقاً من كون الجامعة فى أنجلترا هى مؤسسة تربوية قد أقيمت لخدمة المجتمع .

كما أنه فى عام ١٩٦٣م طرح تقرير روبتر Robbins Report عدة قواعد أساسية لتطوير الجامعة الخاصة الإنجليزية فى التعليم الجامعى ،وانشاء جامعات تكنولوجية متخصصة ،ومن أهم الجامعات التكنولوجية الخاصة والتى أنشئت بناء على توصية تقرير روبتر ،جامعة أستون Astonفى بيرمنجهام ،وجامعة باثBath، وجامعة برادفورد Bradford، وجامعة برونل brunel،وجامعة سيتى City فى لندن ،جامعة شرق أنجليا East Anglia،جامعة إيسكس Essex،جامعة كيلى Keele،جامعة كينت Kent ،جامعة لانكاستر Lancaster،جامعة ساسيكس Sussex،جامعة وورويك Warwick،جامعة يورك York (٩٢ : ٩).(١٢٦) .

وعلى هذا فقد تجاوبت الجامعات الخاصة الإنجليزية مع حاجات المجتمع وخطط التنمية فيه ،من خلال برامجها ،وموضوعاتها العملية ،ومصادر أبحاثها، وأساليب إعداد أبنائها ،وتنمية أعضاء هيئة التدريس فيها بما يمكنهم من تحقيق وظائفها.

ويظهر ذلك فى إلزام عضو هيئة التدريس بالمشاركة فى برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعى .فلم يعد عضو هيئة التدريس حبيس أبراجه العاجية فى الجامعة وإنما بدأ فى الإشتراك الفعال فى خدمة المجتمع (٤٢ : ١٠٤).

وكان من نتائج ذلك استعانة هذه الجامعات بأحدث الأجهزة والأدوات والمعدات المستخدمة فى التدريس ،كما طبقت أحدث وأنجح الطرق التدريسية المستخدمة فى العالم ،فالجامعات الخاصة الإنجليزية تشتهر بوجود نظام التوجيه والإرشاد الجماعى Tutorial، والذى يلتقى من خلاله الطالب مع المعلم المرشد

Tutor داخل الكلية مرة واحدة أسبوعياً يتم من خلالها مناقشة مقال معين أو محاولة حل مشكلة يتم تحديدها مسبقاً ،والغرض من هذا النظام هو فحص ونقد إجابات الطالب ورأيه حول موضوع معين ،وجمع أية آراء قد تنتج من خلال المناقشة (١١٨ : ١٠٢).

وتعد اللغة الإنجليزية اللغة المستخدمة رسمياً فى إنجلترا ، مع الأخذ فى الإعتبار وجود بعض اللغات المحلية ذات الإستخدام المحدود مثل لغة الكورنيش Cornish، واللغة السلتية التى يتحدث بها فى كورنول حوالى ٣٥٠٠ فرد إنجليزى ،ومن اللغات المعترف بها فى إنجلترا الويلزية Welsh، واللغة الأيرلندية ،هذا بالإضافة إلى بعض اللغات الأخرى التى حملها المهاجرون الجدد فى دول الكومنولث معهم ،ومن أهمها اللغة الأردية (لغة أهل باكستان) (١١٨ : ١٠٢) ،(١٥٢) .

وعلى هذا فإن اللغة الإنجليزية تؤثر فى عملية قبول الطلاب بالجامعات الخاصة الإنجليزية فهى اللغة المستخدمة رسمياً فى إنجلترا إذاً فهى لغة التدريس فى الجامعات الخاصة الإنجليزية ،وهى لغة الحوار بين الطلاب وأساتذتهم ، وبينهم وبين بعض ،وهى التى يكتب بها الطالب أبحاثة ومقالاته ويؤدى بها الإمتحانات المختلفة ،ويكتب بها طلب الإلتحاق بالجامعة ،كما أنه يعقد إختبارات لإثبات الكفاءة فى اللغة الإنجليزية للطلاب الذين لا يتحدثونها وعلى الطلاب إجتياز هذا الإختبار كشرط للإلتحاق بتلك الجامعات فالذين ليست اللغة الإنجليزية هى لغتهم الأصلية لابد وأن يمتلكوا قدرات عالية، وأن يثبتوا جدارتهم فى هذه اللغة .

ويستمد التعليم الجامعى فى إنجلترا تميزه من عدة مبادئ أساسية تهتم بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لجميع أبناء المجتمع فى الريف والحضر على حد سواء ،وللأقليات العرقية والأثنية والمهاجرين دون إعتبار للجنس أو الدين أو الفقر أو غيرها (٤ : ٣٩٦) ، وتمثل مجموعة الأقليات العرقية حوالى ٧,٣% من إجمالى سكان إنجلترا،كما يلاحظ مشاركة الطلاب السود والهنود فى البحث بهذه الجامعات للحصول

على الدرجة الجامعية الأولى ،ودرجة البكالوريوس،والدراسات العليا ،كما يوجد مجموعات عرقية متنوعة فى إنجلترا ومنها البيض وتصل نسبتهم ٩٢٠١% ،٠٤% من جنوب آسيا ،٠٢ % من السود ، ١٠٢ % من عرقيات مختلفة ،٠٤% من الصينية ،٠٤ % من عرقيات أخرى (٧٣ : ٢٠٦) ، (٨٠ : ٢٣)،(١٥٢) .

وعلى هذا فإن الجامعات الخاصة فى إن إنجلترا تسعى لتوسيع عملية قبول الطلاب ذوى الخلفيات المختلفة وعلى سبيل المثال وليس الحصر فإن جامعة أوكسفورد تسعى لتوسيع الإلتحاق بالجامعة عن طريق قبول الطلاب من خلفيات اجتماعية وثقافية واقتصادية متنوعة تهتم بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لجميع أبناء المجتمع على حد سواء دون النظر لخلفياتهم الثقافية والإجتماعية والعرقية.

وقد بلغت نسبة مشاركة الطلاب الذين ينتمون إلى أسر العمال خلال السنوات الأخيرة نحو١٨% من جملة طلاب الجامعات الخاصة الإنجليزية ،كما وصل حجم مشاركة طلاب الأقليات العرقية بهذه الجامعات إلى ١٢٠٢% ،كما وصلت نسبة تمثيل النساء بها إلى ٥٥% من إجمالى طلاب هذه الجامعات (٧٣ : ٦)،(١٠٧: ٧)، وتعتبر عملية إقامة جامعات خاصة داخل إنجلترا خاصة بأبناء الأقليات المختلفة إنما هى وسيلة لتذويب الفروق بين أبناء السكان الأصلين وأبناء الأقليات.

وقد وصل عدد السكان فى إنجلترا فى تقديرات ٢٠١٠م إلى٦٣٠٢٣٠٠٠٠٠ (١٥٢)،وقد أدت الزيادة الملحوظة فى عدد السكان إلى زيادة مؤسسات التعليم الجامعى الخاص فى إنجلترا حيث وصل إلى حوالى (١٣١) مؤسسة للتعليم العالى منها (٧٧) جامعة، (١٤) كلية تعليم عالى عامة،(٤٠) مؤسسة تعليم متخصصة(١٠٥ : ٢).

وفى ضوء ما سبق يتبين أن للعامل الإجتماعى دور كبير فى تشكيل نظم القبول داخل الجامعات الخاصة بإنجلترا وقد أنعكست المؤثرات الإجتماعية التى مر بها المجتمع الإنجليزى فقد أثر البناء الطبقى فى انجلترا على رغبة أبناء

الطبقة الرأسمالية فى الحصول على تعليم مميز لإبنائهم فألحقوهم بمؤسسات التعليم الجامعى الخاص ذات السمعة الطيبة والمخصصة لأبناء النبلاء مثل جامعة أوكسفورد ،وأيضاً عملية التنوع العرقى داخل هذا المجتمع قادت إلى إقامة جامعات خاصة لهم وذلك لتزويب الفروق بين الطبقات لهم ،والزيادة السكانية الملحوظة كان لها عظيم الأثر فى الأقبال على إقامة العديد من هذه المؤسسات لإستيعاب هذه الزيادة وتمثل تلك العوامل مؤشرات هامة ترفع من القدرة التنافسية للجامعات الخاصة فى إنجلترا.

ومن خلا ما سبق يتبين أن للقوى والعوامل الجغرافية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية دور كبير فى تشكيل معالم نظم القبول بالتعليم الجامعى الخاص داخل ربوع إنجلترا وظهر ذلك من خلال التأثير الملحوظ للمؤثرات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على نظم القبول بالجامعات الخاصة .

ثالثاً :نظم القبول بالجامعات الخاصة فى اليابان ودورها فى تحسين قدرتها التنافسية :

من الملاحظ أن التعليم الخاص بكافة مراحله يحظى بالتقدير لدى اليابانيون. والدليل على ذلك أن معظم رياض الأطفال والكليات والجامعات هى مؤسسات خاصة (٩٤ : ١٣٧) ،كما أن الآباء يفضلون إلحاق أبنائهم بمدارس خاصة ويرون فى ذلك طريقة جذابة لفرصة أكبر فى القبول بالكليات ذات المكانة العالمية (٨٤ : ١٠) .وهذا يبين أن التعليم الجامعى الخاص يحظى بنوع من التقدير من قبل الأسر اليابانية حيث تسعى لإلحاق أبنائها برياض أطفال خاصة ثم تعليم أساسى خاص وذلك حتى يستطيع أبناؤها الإلتحاق بجامعات خاصة مرموقة وذلك بهدف ضمان حصولهم على وظيفة مرموقة .

وتنقسم الجامعات اليابانية إلى ثلاث فئات وفقا للكيانات المؤسسة لها وهى كا يلى: جامعات قومية أو وطنية National وهى التي تأسست في الأصل من قبل حكومة وطنية ، وجامعات عامة محلية Public وهى التى تأسست من قبل

الحكومات المحلية أو الشركات العامة ، وجامعات خاصة Private التي تأسست من قبل الشركات التعليمية ،وقد بلغ عدد الجامعات فى اليابان حوالى ٧٨٣ جامعة ويبلغ عدد الجامعات الوطنية أو القومية وعددها ٨٦ جامعة وتنشئها وتمولها الحكومة ، والجامعة العامة المحلية وعددها ٩٢ جامعة وهى تنشئها المقاطعات أو البلديات ، وجامعات خاصة وعددها ٦٠٥ جامعة ، وهناك جامعات خاصة يصل عددها إلى ٤٥٩ جامعة مخصصة للدراسات العليا (٨٧ : ٢)، (١٢٧) .

وبناء على ذلك فيصل عدد الجامعات الخاصة إلى عدد يزيد عن عدد الجامعات الحكومية والمحلية معاً ،وبعض الجامعات الخاصة تتمتع بمنزلة علمية تفوق الجامعات الحكومية فيما عدا جامعة طوكيو(٣٧ : ٣٩٨-٣٩٩). وهذا يشير إلى أنه نحو ٨٠% من مؤسسات التعليم الجامعى فى اليابان هى مؤسسات خاصة وهذا يبين مدى إهتمام اليابانيون بهذا النوع من التعليم .

وهناك العديد من الجامعات الخاصة اليابانية التى تقع داخل هذا البلد العتيق والتى من أشهرها: جامعة توكاي، جامعة طوكيو التكنولوجية ،جامعة طوكيو للإناث، جامعة طوكيو للعلوم، جامعة كوريا (اليابان)، جامعة كوكوشيكان، جامعة تويو، جامعة سوكا ،جامعة شوؤو ،جامعة صوفيا (اليابان) ،جامعة كيئو ،جامعة ميجي ،جامعة نيهون ،جامعة واسيدا ، معهد تشيبا للتقنية(١٥١) .

وبالرغم من حرص نظام التعليم فى اليابان على تحقيق المساوة فى التعليم إلا أن جحيم الإختبارات والتنافس الشديد والإقبال على التعليم سمة يتميز بها التعليم فى اليابان فأحتدت المنافسة للإلتحاق بالمدارس الثانوية المرموقة ومن ثم الإلتحاق بالجامعات الكبرى المرموقة التى توفر فرصاً مرموقة للعمل (٧٥ : ٥٥-٥٦).

وللوقوف على نظم القبول بالجامعات الخاصة اليابانية ودورها فى تحسين القدرة التنافسية لتلك الجامعات سوف يتم إلقاء الضوء على المحاور التالية :

١- القدرة التنافسية بالجامعات الخاصة فى اليابان .

٢- نظام القبول بالجامعات الخاصة فى اليابان.

٣- القوى والعوامل الثقافية المؤثرة بالجامعات الخاصة فى اليابان

ويعرض الباحث هذه المحاور كما يلى :

١- القدرة التنافسية بالجامعات الخاصة فى اليابان .

تعد الجامعة ذات قدرة تنافسية إذا تمكنت من الحفاظ على موقعها التنافسى أمام مثيلاتها من الجامعات المنافسة لها فى نفس المجال وتوجد العديد من المؤشرات التى تستخدمها الهيئات العالمية التى تولى إهتمام كبير بتصنيف الجامعات على كافة الأصعدة عالمياً كانت أم محلياً والغرض الأساسى من هذه التصنيفات هو قياس القدرة التنافسية لتلك الجامعات حيث تسعى بعض الجهات إلى وضع ترتيب للجامعات Ranking على المستوى العالمى من خلال إطار موضوعى يتسم بالحيادية فى شكل تقرير سنوى ،ومن أبرزها تقرير معهد التعليم العالى بجامعة جياوتونج بالصين ،حيث يقوم هذا المعهد بنشر تقريره على الشبكة الدولية للمعلومات تحت مسمى التقويم الأكاديمى للجامعات ،حيث يستند هذا التقويم على الأداء البحثى والأكاديمى للمؤسسات الجامعية مستخدماً فى ذلك مجموعة من المؤشرات والمعايير والتى تعكس الأداء التنافسى لتلك الجامعات (١٣٢) .

وتعد صحيفة Asahi Shimbun اليابانية من الجهات التى تولى اهتماماً كبيراً بقياس القدرة التنافسية للجامعات اليابانية من خلال ترتيبها وتعتمد فى ذلك على مجموعة من المعايير والتى كان من بينها نسبة عدد الأساتذة إلى عدد الطلبة فتوازن النسب بين عدد الطلاب وعدد الأساتذة فى الجامعة يمكن الجامعة من قدرة تربوية عالية ويسهم فى تدعيم قدرتها التنافسية،عدد أجهزة الحاسوب إلى الطلاب فعملية توفر حاسب لكل طالب يزيد من قدرة الطالب على استيعاب تكنولوجيا العصر الحديث وبالتالى يزيد من قدرتها التنافسية ،عدد الكتب المستعارة لكل طالب ، المرافق والخدمات المقدمة للمعوقين (مثل المصاعد، الطرق المنحدرة، الكتب المطبوعة بخط برايل، أجهزة تكبير الوثائق، السماعات، وأجهزة أخذ الملاحظات وغير ذلك) (٤٧ : ٨٥-٨٦) ، (٥٤ : ١٠-١١).

و يعرض الباجث أهم مؤشرات القدرة التنافسية ومداخل تحقيقها فى الجامعات الخاصة فى اليابان كما يلى:

- **البحث العلمى بالجامعات الخاصة .**

يمثل البحث العلمى دور كبير ويستخدم كمعيار لتصنيف الجامعات ،حيث صنفت مجلة النيوزويك News Week الجامعات على اساس الإمتياز والتنوع فى الأبحاث ، وقد جاءت جامعتان يابانيتان ضمن هذا التصنيف ،وكان ترتيب الجامعات العشر الأولى فى العالم من نصيب جامعة هارفارد ،جامعة ستانفورد ،جامعة بيل، معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا ،جامعة كاليفورنيا بركلى ،جامعة كامبريدج،معهد ماستشوستس للتكنولوجيا،جامعة أكسفورد ،جامعة كاليفورنيا سان فرانسيسكو،وجامعة كولومبيا..إلخ وبين الجامعات الأربعين التالية اثنتان وعشرون جامعة أمريكية، وخمس جامعات بريطانية ،وخمس جامعات سويسرية،وثلاث جامعات كندية، وجامعتان استراليتان،وجامعة سنغافورية (٣٠ : ١٥٠).

كما يعد البحث العلمى أحد الأركان الأساسية التى تشكل دعامة نشاط الجامعة كإحدى مؤسسات التعليم العالى حيث يحتل مرتبة وسيطة ومهمة بين الركنين الآخرين وهما: التدريس وخدمة المجتمع، فتحسين التدريس يتطلب مزيداً من البحوث الميدانية بهدف إنتاج قاعدة المعرفة ،وتحسين مستوى الأداء الأكاديمى ،ورفع مكانة الجامعة وتأثيرها فى المجتمع (٧٢ : ٥) ، فالبحث العلمى أحد أهم المقاييس الدالة على الدور القيادى للجامعات فى المجالات العلمية والمعرفية ،بل أن سمعة الجامعات ومكانتها ترتبط إلى حد كبير بالأبحاث العلمية التى تنتجها وتنشرها (١٢ : ٣١٢).

وبصفة عامة تنفق اليابان على البحث العلمى ٢،٧% من الناتج القومى مقابل٣،٣% بالإضافة إلى قوة مساهمة القطاع الخاص فى تمويل البحث العلمى فى اليابان حيث يسهم القطاع الخاص بنسبة ٨٨% والحكومة بنسبة ٨% (١٨ : ٨).

وهذا فيه إشارة واضحة على مدى جاذبية الجامعات الخاصة للطلاب ويشير ذلك إلى قدرة تلك الجامعات على المنافسة فى قطاع التعليم الجامعى وهذا من شأنه يرفع مؤشرات التنافسية لتلك الجامعات.

ويعد حجم المخصصات المالية التى تخصص للإنفاق على البحوث والتنمية من المؤشرات الهامة أيضاً والتى تستخدم لقياس القدرة التنافسية للجامعات، وبصفة عامة فقد أهتمت اليابان أهتماماً كبيراً بتمويل البحث العلمى والإنفاق عليه، ويظهر ذلك من خلال حجم الإعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمى من إجمالى الناتج المحلى.

وقد لوحظ أن الإنفاق على البحث العلمي في اليابان يصل إلى ٣,٣٦%من الناتج المحلي الإجمالي طبقاً لمؤشرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٦٥ : ٥١). ومن خلال ذلك يتبين أن القطاع الخاص فى اليابان هو أكبر القطاعات التى تتولى تقديم مخصصات مالية لدعم البحث العلمى والإنفاق عليه وتتفوق على نفس القطاع فى كلاً من الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر ؛حيث إن القطاع الخاص هو المصدر الأهم فى الدول المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية .

- **أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة .**

يؤثر مستوى اعضاء هيئة التدريس بدرجة كبيرة على القدرة التنافسية لها ،وتضم الجامعات الخاصة فى اليابن نخبة متميزة من أعضاء هيئة التدريس والذين يتمتعون بمواصفات تؤهلهم للبقاء فى تلك الجامعات ،وعلى سبيل المثال في عام ١٩٤٩، أصبح يوكاوا هيديكي أول الحائز على جائزة نوبل اليابانية، الحائز على جائزة الفيزياء للتنبؤ وتلاه أوساك رينوا Esaki Reona بجائزة الفيزياء في عام ١٩٧٣، Tonegawa سوسومو وحاز على جائزة لعلم وظائف الأعضاء أو الطب في عام ١٩٨٧، وأوي كينزابورو على جائزة نوبل للاداب في عام ١٩٩٤ م (١٢٤) ، (١٥٤).

وفي الآونة الأخيرة، فاز كوشيبا ماساتوشي من جامعة طوكيو على جائزة الفيزياء، وسوزوكي اكيرا من جامعة هوكايدو، ونيجاشى ايتشى من جامعة

طوكيو على جوائز الكيمياء في عام ٢٠١٠، وياماناكا شينيا من جامعة كيوتو على جائزة علم وظائف الأعضاء أو الطب في عام ٢٠١٢ لتطوير الخلية الجذعية ،وفي عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٠ وحده تم منح جائزة نوبل لستة من علماء اليابان ،وهو أعلى تكريم لعلماء الطبيعة، وتسليط الضوء على اليابان يهدف إلى أن تصبح الشركة العالمية الرائدة في مجال العلوم والتكنولوجيا (١٢٤).

- **مصادر التمويل بالجامعات الخاصة .**

ومن المؤشرات الهامة التى تزيد من القدرة التنافسية للجامعة تعدد وتنوع مصادر تمويلها(١٤٠)، وتعتمد الجامعات الخاصة اليابانية فى تمويلها على أكثر من مصدر حيث تعتمد على الشطر الأكبر فى تمويلها على رسوم الدارسين والجامعات الخاصة تتلقي تقريبا حوالى (٥٥,٧%) من الرسوم الدراسية وهى رسوم خدمات الطلاب والتعليم التكميلي ،وأيضاً عائد الأنشطة البحثية التى تمارسها هذه المؤسسات فى مجال الصناعة والتجارة وكذلك الهبات والممتلكات الخاصة بها والإعانات الحكومية من حين إلى حين، وتحصل الجامعات الخاصة اليابانية على دعم حكومى غير مباشر فى صورة قروض دراسية وبحثية تتيحها البنوك لطلاب الجامعات الخاصة (١٠ : ١٩٦) ، (٢١ : ٣٦) ، (٦٥ : ٤٥).

وهذا يرفع من قدرتها التنافسية حيث توجد علاقة طردية بين القدرة التنافسية للجامعات وتعدد وتنوع مصادر تمويلها فكلما تعددت تلك المصادر عمل ذلك على رفع مؤشراتها التنافسية وقد يرجع ذلك إلى أن الجامعة التى تتعدد مصادر تمويلها من قبل الهيئات والمؤسسات الصناعية وغيرها ورجال الأعمال ..قد يدل على تميزها فى كافة ما تقدمه من أنشطة تعليمية أو غيرها والتى تلاقى قبول من قبل هؤلاء.

- **الإدارة والحوكمة بالجامعات الخاصة .**

يتكون الجهاز الإدارى بالجامعات الخاصة فى اليابان من رئيس الجامعة وثلاثة جهات تنفيذية ممثلة فى :لجنة المديرين ،ومجلس الإدارة ،ومجلس التعليم والبحث ،وتتضمن لجنة المديرين أعضاء يعين بعضهم من جانب وزير التعليم

والبعض الآخر يختاره رئيس الجامعة أما مجلس الإدارة فيتضمن : رئيس الجامعة ، وأعضاء تنفيذين وأعضاء من خارج الجامعة لديهم خبرة خاصة بالأمور الجامعية ،ويتضمن مجلس التعليم والبحث العلمى أيضاً رئيس الجامعة ،والأعضاء التنفيذين من جانب رئيس الجامعة ،ورؤساء الوحدات التعليمية والبحثية الهامة مثل :الكليات والمراكز البحثية (٣ : ٨٢٧) .

- **نظم القبول بالجامعات الخاصة .**

لقد شكلت الجامعات الخاصة حوالي ٨٠% من جميع الجامعات التى توجد فى اليابان، وكان حوالي ٨٠% من جميع طلاب الجامعات في سجلاتها، وقد شجعت كل جامعة خاصة الأنشطة التعليمية والبحثية وساهمت تلك الجامعات إلى حد كبير في تطوير التعليم العالي الياباني (٩٥ : ٦)، وبذلك فيسيطر القطاع الخاص فى اليابان على التعليم الجامعى ؛حيث يلتحق ٨٠% من الطلاب بالجامعات الخاصة و٢٠% منهم فى الجامعات الحكومية، ولكن تتميز الجامعات الحكومية بمكانة خاصة (٣٦ : ٦٢).

وقد ارتفعت في اليابان نسبة الطلاب الذين يقبلون على التسجيل في الجامعات والكليات المتوسطة بشكل مطرد منذ الحرب العالمية الثانية لتتجاوز ٥٠% اعتبارا من الآن. إذا تم إضافة النسب المئوية للطلاب التسجيل في الكليات التقنية والمدارس المتخصصة، حيث تجاوزت النسبة الإجمالية ٧٠%. وانطلاقا من هذا الوضع، فمن المفترض أن اليابان قد دخلت بالفعل مرحلة النفاذ الشامل إلى التعليم العالي(٩٥ : ٦)

ويعد إرتفاع معدلات القبول أو التحاق الطلاب بتلك الجامعات إشارة واضحة على أن هذا النوع من التعليم يتميز بقدرة تنافسية عالية فى مجال التعليم العالى فالزيادة الملحوظة للإلتحاق الطلاب بتلك المؤسسات يوضع بعين الإعتبار لدى الهيئات الدولية المنوط بها تصنيف الجامعات وتقويمها .

وقد بلغ عدد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة فى اليابان ٧٣،٧% من جملة الطلاب المقيدين بالجامعات اليابانية ،٣٦،١ % ،فى حين ٤،٩% هم مقيدين بالجامعات العامة المحلية ،و٢١،٤% مقيدين بالجامعات القومية ،ويبلغ عدد

الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بالجامعات الخاصة اليابانية،بينما يصل عدد المقيدين بالجامعات العامة المحلية إلى ٦،٠%،و٥٧،٩% فى الجامعات القومية (٦٥ : ٤٣).وهذا يشير إلى ارتفاع أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات الخاصة اليابانية مقارنة بنظيراتها بالجامعات العامة المحلية والقومية وهذا يدل على قدرة تلك الجامعات على جذب الطلاب إليها وعلى استحواذها على معظم الطلاب اليابانيين .

وقد لوحظ أن كفاءة وجودة النظم التعليمية بالجانعات تعتمد على نجاح تلك الجامعات فى إضافة البعد الدولى إلى أنشطتها ،والمقصود بذلك نجاحها فى جذب الطلاب الدوليين من خارج البلاد إلى جامعاتها ،كما أنها تعد استراتيجية وطنية للحفاظ على القدرة التنافسية فى قوة الاقتصاد(٣٤ : ٥٣٢) .

وفى الجامعات اليابانية يتم القبول على أساس اختيار الطلاب وفقاً لإمتحان قبول إلى جانب الشهادات المعتمدة من المدارس الثانوية ،وقد أدخل امتحان الإنجاز المشترك كامتحان موحد تم وضعه بهدف تقييم المعلومات الأساسية والعامة لدى المتقدمين إلى الجامعات القومية (الحكومية) ،والجامعات المحلية ،والجامعات الخاصة ،من خريجى المدارس الثانوية ،وقد أدخل هذا الإمتحان كمرحلة أولى فى نظام امتحان ذى المرحلتين ،اعتباراً من العام الجامعى ١٩٧٩م،أما المرحلة الثانية فهى عبارة عن اختبار يجرى عن طريق المؤسسات التعليمية (كل جامعة على حدى)،بشكل فردى لتحديد القبول النهائى للطلاب المتقدمين (٣٧ : ٣٩٣-٣٩٤).

وتعد اختبارات القبول للطلاب والسياسة المتبعة فى هذا الإطار داخل الجامعة من أهم المؤشرات التى تعتمد عليها هيئات تصنيف الجامعات لتحديد مدى تمتع الجامعة بقدرة تنافسية من عدمه (٤٧ : ٨٥-٨٦)، (٥٤ : ١٠-١١)، والجامعات اليابانية حكومية أو محلية أو خاصة تولى إهتمام كبير بوضع أكثر من امتحان كمحدد أساسى لقياس القدرات الأكاديمية والمهارية والعقلية والتى لابد من توفرها فى الطلاب المتقدمين والراغبين فى الإلتحاق بالجامعات باليابان وهذه

الإمتحانات منها ما يجرى على المستوى القومى وهى موحدة ومنها ما يجرى من قبل الجامعات والكليات كلٍ على حدى وتتم بشكل فردى وتختلف من جامعة إلى جامعة .

- المناهج والمقررات الدراسية بالجامعات الخاصة .

أهتمت الجامعات الخاصة في اليابان بوضع مناهج تخدم التخصصات التى توجد بالكليات التقنية والمهنية وذلك لخدمة المجتمع (٤٨ : ٢١) ،(٨٦ : ٥٤)، كما أن مناهجها لم تقتصر على البحث النظري فقط بل شملت الجزء العملى التطبيقى لذلك عملت على توفير دورات تدريبية لطلاب الجامعات وتسمى هذه الظاهرة "التعليم المزدوج"(١٣١).

- طرق التدريس والامتحانات بالجامعات الخاصة .

تحرص الجامعات الخاصة اليابانية على الارتقاء بالتدريس وأساليبه المختلفة وتنمية معارف ومهارات الطلاب وربطهم بالواقع العملى؛حيث تعتمد تلك الجامعات على أحدث طرق التدريس لتحقيق جودة التعليم ،وتغطي تخصصات الجامعات الخاصة جميع مجالات البحث، التي تركز تقليديا على العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية، والأعمال التجارية والقانون وتسعى لتوفير الموارد اللازمة لتوفير التعليم المناسب للطلاب وعلى سبيل المثال: والعلوم الطبيعية،الهندسة والعلوم الطبية (١٢٧)،(١٥١).

وبالنسبة لعملية التقويم فى الجامعات الخاصة اليابانية فهى عملية مستمرة ،تعتمد على مجموعة من المقاييس والوسائل المتخصصة لذلك، وبالنسبة للأنشطة الطلابية بالجامعات الخاصة فى اليابان ،يحرص طلاب تلك الجامعات على ممارسة بعض الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية ،حيث تصدر معظم هذه الجامعات بعض الجرائد والمجلات التى يقوم الطلاب بتحريها والإشراف عليها ،كما توجد بعض المسارح ودور التمثيل (١٥٠).

- **نظم الجودة بالجامعات الخاصة .**

سعت وزارة التربية والتعليم، الثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا لدعم الأنشطة التعليمية بالجامعات اليابانية والتى منها الجامعات الخاصة ؛حيث إنها سعت لتحسين نوعية الدورات الدراسية الجامعية والدراسات العليا وتحسين القدرة التنافسية لتلك الجامعات على المستوى الدولى من خلال تطوير نظام لضمان الجودة لضمان الجودة التي يمكن أن تلبي الطلب العالمي وحماية مصلحة الطلاب، بهدف زيادة تحسين القدرة التنافسية القياسية والدولية للتعليم والبحوث للجامعات اليابانية (٨٨ : ٢٧)،(٩٥ : ١٠-١١)، وقد استند نظام ضمان الجودة في اليابان اساسا على سيطرة وزارية خلال إنشاء مؤسسات التعليم العالي الجديدة وهناك خمس منظمات التي هي معتمدة علنا لإجراء عمليات التقييم(١٣١).

- **التخصصات العلمية والتشعيب بالجامعات الخاصة .**

حاولت وزارة التربية والتعليم باليابان في الآونة الأخيرة تعزيز وظائف التعليم والبحث في برامج الدراسات العليا من أجل تعزيز القدرة التنافسية العالمية لذلك فقد شرعت للقيام بالعديد من الاصلاحات فى التعليم الجامعى والتى من شأنها تعزيز جودة التعليم والبحوث، وتحسين القدرة على الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية، والعمل على تنويع التخصصات التى تقدمها الجامعات والتى تخدم القطاعات المختلفة فى الدولة (١٢٧).

- **علاقة الجامعات الخاصة بالمجتمع المحيط .**

تعد الجامعة التى يتخرج منها الطالب فى اليابان هى التى تحدد توقعات وإمكانات أفضل الوظائف والمهن ،وأنماط المهن لخريجى مختلف الجامعات معروفة على نطاق واسع ،والمعاهد والمؤسسات التعليمية تصنف بطريقة غير رسمية طبقاً لنجاح خريجيها فى الحصول على وظيفة لها مكانتها المرموقة (٢٦ :٣٣٦)، وتوجد هيئات تعتمد فى تصنيفها للجامعات على مجموعة من المؤشرات من بينها مقدار ما توفره تلك الجامعات للطلاب المتخرين منها من

وظائف فى سوق العمل ومدى إقبال المؤسسات على هؤلاء الخريجين والطلب عليهم من قبل سوق العمل (١٤٧) .

يعد تخرج سياسين ولاعبين رياضيين محترفين ورؤساء شركات من الجامعة الأم ،فهذا يعطى للجامعة سمعة أكاديمية فى الأوساط العلمية ويعزز من مكانتها التنافسية لأن ذلك فيه دلالة واضحة على مدى قدرة الجامعة على خدمة المجتمع وبالتالى فهو دالاً على قدرتها التنافسية (٤٧ : ٨٥-٨٦) ، (٥٤ : ١٠-١١).

ومن المؤشرات الهامة التى تزيد من القدرة التنافسية للجامعات الخاصة التعاون الفعال بين الجامعات والقطاعات الخدمية الموجودة فى الدولة حيث نشأت بينهما علاقة تبادل منفعة حيث تسهم الجامعة بتقديم ما يحتاجة سوق العمل من قوى عاملة مناسبة ومميزة فى حين تقدم القطاعات الصناعية والزراعية بتقديم الأموال اللازمة لتلك الجامعات لتدعيم البحث العلمى للقيام بالبحوث التى تحتاجها تلك القطاعات (٥ : ٣٦) ،كما أن قادة الصناعات والشركات العالمية باليابان توفر التوجيه للطلاب للفرص التعليمية التى تتناسب مع متطلبات سوق العمالة (٦٨ : ٢).

وتهتم الجامعات الخاصة اليابانية بربط التعليم داخل مؤسساتها بسوق العمل. وتتبع اليابان أكثر من طريقة لإحداث التقارب بين التعليم والعمل من خلال عدة طرق من بينها إنشاء الكليات التقنية والمهنية ،وقد أسهمت تلك الكليات التى تضمها الجامعات الخاصة باليابان فى زيادة نمو الاقتصادى فى اليابان وذلك عن طريق قيام تلك الجامعات بتزويد السوق بالعمالة المناسبة التى تشارك فى دفع عجلة النمو الاقتصادى (٨٦ : ٥٤).

ونظراً للتشدد فى متطلبات سوق العمل فعملت في الآونة الأخيرة، على توفير دورات تدريبية لطلاب الجامعات ؛حيث يحضر الطالب تلك الدورات بالكليات التدريبية المتخصصة وذلك أثناء البحث أو بعد التخرج للحصول على تدريب وشهادات العملي لمساعدتهم على الحصول على وظائف. وتسمى هذه الظاهرة "التعليم المزدوج"(١٣١).

وهذا يشير إلى اهتمام الجامعات اليابانية بدراسة احتياجات سوق العمل والعمل على سد تلك الاحتياجات عن طريق إقامة مؤسسات تخدم تلك القطاعات كما يشير إلى اهتمامها الشديد بإعداد الطلاب المتخرجين لكى تتناسب مواصفاتهم مع متطلبات سوق العمل من خلال توفير الدورات التدريبية المناسبة لهم سواء أثناء دراستهم أو بعد التخرج ؛وهذا يرفع من القدرة التنافسية لتلك الجامعات.

- **الخدمات التعليمية والأبنية التعليمية بالجامعات الخاصة .**

تسعى اليابان لرفع مستوى التعليم الجامعى بها لمواجهة المنافسة القوية فى هذا المجال، ومن أجل تعزيز دور الجامعات في مجال الابتكار فقد عملت على زيادة رفع كفاءة الإنفاق على التعليم لكل طالب (٨٨ : ٢).

وهذا يظهر إهتمام الجامعات الخاصة اليابانية بالطلاب من خلال زيادة معدل انفاقها على الطالب الواحد ؛حيث تهتم الجامعات اليابانية بزيادة معدل الإنفاق على الطالب الواحد رغبة منها فى تحسين مستوى خريجيها بحيث تتطابق مواصفاتهم مع المواصفات المطلوبه فى سوق العمل وهذا من شأنه زيادة المؤشرات التنافسية لتلك الجامعات .

وتسعى الجامعات اليابانية إلى زيادة قدرة الجامعة على المنافسة من خلال تحسين الخدمات التعليمية وأفضل الممارسات المقدمة وبتكلفة أقل للطلاب ؛حيث ترى الجامعات الخاصة باليابان فى هذا وسيلة فعالة لتحفيز المنافسة ورفع القدرة التنافسية للجامعات اليابانية (٩ : ٢٣٢) ، (٨٨ : ٢٨).

٢- نظم القبول بالجامعات الخاصة باليابان .

يشمل نظام قبول الطلاب بالجامعات الخاصة اليابانية إدارة القبول، متطلبات القبول،إجراءات القبول، وهى كما يلى :

ب- إدارة القبول بالجامعات الخاصة اليابانية

يوجد بكل جامعة خاصة فى اليابان مكتب لقبول الطلاب ويعتبر مسئولاً مسئولية كاملة عن عملية قبول الطلاب وفحص طلبات المتقدمين من خلال اللجنة المختصة بفرز طلبات المتقدمين بمكتب القبول وتحديد الطلاب المقبولين بالجامعة

ورفض الطلاب الذين لم ينطبق عليهم الشروط المقررة من قبل الجامعة (١٤٣)،(١٥٠).

ج- متطلبات القبول بالجامعات الخاصة اليابانية

يتم قبول الطالب بالجامعات الخاصة اليابانية وفقاً لنتائجه فى شهادة المدرسة الثانوية العليا المعتمدة من المدارس اليابانية، وفى عام ١٩٧٩م بدأ العمل بنظام جديد للقبول بالجامعات الخاصة اليابانية، وبموجب هذا النظام يتم تقييم التحصيل الدراسى الأساسى والعام للمتقدمين على أساس ما يلى (٧٠ : ٣٧٥-٣٧٦)،(١٢٣)،(١٣٧).

- الطلاب الذين أتموا ١٢ عاما من التعليم المدرسي، مثل خريجي المدارس الثانوية أو المدارس الثانوية، مؤهلة لدخول الجامعات .
- الطلاب الذين اجتازوا امتحان معادلة التعليم لمدة ١٢ سنة فى الخارج .
- الحاصلون على شهادة الثانوية الطلاب الأجانب في اليابان باعتبارها معادلة للمدارس الثانوية في الخارج .
- نتائج " امتحان القبول الوطنى للمرحلة الأولى"، والذى يعقد للجميع فى موعد واحد فى كافة أنحاء البلاد، ويشرف علي إعداده وتطبيقه وتصحيحه المركز الوطنى لامتحان القبول بالجامعات National Center University Examination.
- وجميع الجامعات الخاصة فى اليابان تهتم باختيار أفضل العناصر من الطلاب لذلك فهى تعقد لهم اختبارات القبول والتى يتوجب عليهم اجتيازها، والتي هي عموما اختبارات التحصيل في اللغة اليابانية، واللغات الأجنبية، والدراسات الاجتماعية،الرياضيات، والعلوم (١٢٧).
- أما القدرات الخاصة للمتقدمين واستعداداتهم التى تقررها بعض الجامعات الخاصة ، فيتم تقويمها على أساس نتائج "امتحان المرحلة الثانية" والذى يتضمن اختبارات المقال والمقابلات وغيرها، والذى تعقده كل جامعة على حدة .
- تقيم شامل لنتائج كل متقدم ؛حيث يتم القبول النهائى لهؤلاء الطلاب بعد عملية

وهذا يشير إلى اهتمام الجامعات اليابانية بدراسة احتياجات سوق العمل والعمل على سد تلك الاحتياجات عن طريق إقامة مؤسسات تخدم تلك القطاعات كما يشير إلى اهتمامها الشديد بإعداد الطلاب المتخرجين لكى تتناسب مواصفاتهم مع متطلبات سوق العمل من خلال توفير الدورات التدريبية المناسبة لهم سواء أثناء دراستهم أو بعد التخرج ÷وهذا يرفع من القدرة التنافسية لتلك الجامعات.

- **الخدمات التعليمية والأبنية التعليمية بالجامعات الخاصة .**

تسعى اليابان لرفع مستوى التعليم الجامعى بها لمواجهة المنافسة القوية فى هذا المجال، ومن أجل تعزيز دور الجامعات في مجال الابتكار فقد عملت على زيادة رفع كفاءة الإنفاق على التعليم لكل طالب (٨٨ : ٢).

وهذا يظهر إهتمام الجامعات الخاصة اليابانية بالطلاب من خلال زيادة معدل انفاقها على الطالب الواحد ؛حيث تهتم الجامعات اليابانية بزيادة معدل الإنفاق على الطالب الواحد رغبة منها فى تحسين مستوى خريجيها بحيث تتطابق مواصفاتهم مع المواصفات المطلوبه فى سوق العمل وهذا من شأنه زيادة المؤشرات التنافسية لتلك الجامعات .

وتسعى الجامعات اليابانية إلى زيادة قدرة الجامعة على المنافسة من خلال تحسين الخدمات التعليمية وأفضل الممارسات المقدمة وبتكلفة أقل للطلاب ؛حيث ترى الجامعات الخاصة باليابان فى هذا وسيلة فعالة لتحفيز المنافسة ورفع القدرة التنافسية للجامعات اليابانية (٩ : ٢٣٢) ، (٨٨ : ٢٨).

٢- نظم القبول بالجامعات الخاصة باليابان .

يشمل نظام قبول الطلاب بالجامعات الخاصة اليابانية إدارة القبول، متطلبات القبول،إجراءات القبول، وهى كما يلى :

ب- إدارة القبول بالجامعات الخاصة اليابانية

يوجد بكل جامعة خاصة فى اليابان مكتب لقبول الطلاب ويعتبر مسئولاً مسئولية كاملة عن عملية قبول الطلاب وفحص طلبات المتقدمين من خلال اللجنة المختصة بفرز طلبات المتقدمين بمكتب القبول وتحديد الطلاب المقبولين بالجامعة

ورفض الطلاب الذين لم ينطبق عليهم الشروط المقررة من قبل الجامعة (١٤٣)،(١٥٠).

ج- متطلبات القبول بالجامعات الخاصة اليابانية

يتم قبول الطالب بالجامعات الخاصة اليابانية وفقاً لنتائجه فى شهادة المدرسة الثانوية العليا المعتمدة من المدارس اليابانية، وفى عام ١٩٧٩م بدأ العمل بنظام جديد للقبول بالجامعات الخاصة اليابانية، وبموجب هذا النظام يتم تقييم التحصيل الدراسى الأساسى والعام للمتقدمين على أساس ما يلي (٧٠ : ٣٧٥-٣٧٦)،(١٢٣)،(١٣٧).

- الطلاب الذين أتموا ١٢ عاما من التعليم المدرسي، مثل خريجي المدارس الثانوية أو المدارس الثانوية، مؤهلة لدخول الجامعات .
- الطلاب الذين اجتازوا امتحان معادلة التعليم لمدة ١٢ سنة فى الخارج .
- الحاصلون على شهادة الثانوية الطلاب الأجانب في اليابان باعتبارها معادلة للمدارس الثانوية في الخارج .
- نتائج " امتحان القبول الوطنى للمرحلة الأولى"، والذى يعقد للجميع فى موعد واحد فى كافة أنحاء البلاد، ويشرف علي إعداده وتطبيقه وتصحيحه المركز الوطنى لامتحان القبول بالجامعات National Center University Examination.
- وجميع الجامعات الخاصة فى اليابان تهتم باختيار أفضل العناصر من الطلاب لذلك فهى تعقد لهم اختبارات القبول والتى يتوجب عليهم اجتيازها، والتي هي عموما اختبارات التحصيل في اللغة اليابانية، واللغات الأجنبية، والدراسات الاجتماعية،الرياضيات، والعلوم (١٢٧).
- أما القدرات الخاصة للمتقدمين واستعداداتهم التى تقررها بعض الجامعات الخاصة ، فيتم تقويمها على أساس نتائج "امتحان المرحلة الثانية" والذى يتضمن اختبارات المقال والمقابلات وغيرها، والذى تعقده كل جامعة على حدة .
- تقيم شامل لنتائج كل متقدم ؛حيث يتم القبول النهائى لهؤلاء الطلاب بعد عملية

تقييم شاملة لنتائج كل متقدم إلى هذه الامتحانات، وبعد دراسة تقارير المدارس الثانوية العليا التى درس فيها الطلاب المتقدمون.

- بعض الكليات مثل كلية التربية تتطلب من الطلاب تقديم شهادة لحسن السير والسلوك والخلق من المدرسة الثانوية العليا التى كان بها الطالب .
- بعض الكليات تتطلب تقديم السجل الدراسى للطالب فى المرحلة التعليمية السابقة ال Portfolio .
- بعض الكليات تتطلب تقديم السجل الصحى للطالب وذلك لإثبات خلوه من العيوب الجسمية والسمعية والبصرية .
- بعض الكليات تتطلب ضرورة تمتع الطالب بالصفات الحميدة مثل الفطنة والفراسة والذكاء والكفاءة فى العمل وحب الخير للغير .

أما عن متطلبات القبول لطلاب الماجستير والدكتوراه فهى متشابه إلى حد كبير مع متطلبات القبول بطلاب البكالوريوس فيما عدا بعض الخطوات الأخرى ؛حيث يطلب من الطلاب المتقدمين للحصول على درجة الماجستير تقديم شهادة البكالوريوس الحاصل عليها الطالب مع ضرورة حصوله على الدرجات المحددة للالتحاق ببرنامج الماجستير ،أما الطالب المتقدم للدكتوراه فعليه أن يقدم رسالة الماجستير التى قام باعدادها كشرط أساسى ضمن ملفه للالتحاق ببرنامج الدكتوراه وهى كما يلى (١٢٣).

د- <u>إجراءات قبول الطلاب بالجامعات الخاصة اليابانية.</u>

هناك العديد من الإجراءات التى يلتزم القيام بها الطلاب المرشحين للالتحاق بالجامعات الخاصة اليابانية والتى منها ما يلى : (١٤٣) ،(١٤٥)

- يلتزم الطالب بالحصول على النموذج المعد لطلب الإلتحاق بالجامعة وعليه ملىء الفراغات الموجودة فى الطلب ،ويجوز للطالب بتسجيل طلبه على موقع الجامعة على شبكة الإنترنت الخاص بالجامعة .
- يقوم الطالب التأكد من تضمين كافة المعلومات فى طلبه مع مقالة مكتوبة تطلب منه .

- يقوم الطالب بدفع رسوم الطلب وتقديمه مباشرة إلى مكتب القبول أو على الانترنت .
- يتم إرسال الاستمارات المطبوعة إلى مكتب القبول بالجامعة الخاصة الراغب فى الالتحاق بها .
- يلتزم الطالب بدفع الرسوم المقررة من الجامعة .
- فترة تقديم الطلبات يكون إما أن يكون فى ١٥ أكتوبر إلى١٥ نوفمبر هذا بالنسبة للمرحلة الأولى أو فى ١٧ مارس إلى ١٧ أبريل بالنسبة للمرحلة الثانية .
- يتم وصول طلبات الإلتحاق إلى مكتب القبول فى ٢٢ نوفمبر من العام الدراسى بالنسبة للمرحلة الأولى أما المرحلة الثانية فيجب وصول تلك الطلبات إلى مكتب القبول فى ٢٤ أبريل .

وبعد إطلاع اللجنة المختصة بفرز طلبات المتقدمين بمكتب القبول بالجامعة فيجوز رفض الطلبات المتأخرة ويتم إشعار نتائج قبول الطلاب من عدمه على موقع الجامعة فى ١٠ ديسمبر من العام الدراسى بالنسبة للمرحلة الاولى أما الطلبات التى يتم تقديمها فى المرحلة الثانية يجوز رفض الطلبات المتأخرة، ويتم إشعار النتائج على موقع الجامعة فى ٢٠ مايو.

وعلى هذا فإن نظم القبول بالجامعات الخاصة اليابانية تعتمد بدرجة كبيرة على نتائج الامتحانات، سواء كانت امتحانات الشهادة الثانوية، أو ما يعادلها، أو امتحانات القبول بهذه الجامعات.

٣- القوى والعوامل الثقافية المؤثرة بالجامعات الخاصة فى اليابان:

هناك العديد من القوى والعوامل الثقافية التى ساهمت بشكل كبير فى تشكيل نظم القبول بالجامعات الخاصة فى اليابان لتحسين قدرتها التنافسية والتى من بينها العامل الجغرافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وفيما يلى توضيح ذلك:

٥- العامل الجغرافي

تؤثر العوامل الجغرافية بشكل كبير على التعليم بصفة عامة وعلى التعليم الجامعى الخاص فى اليابان، وتشمل العوامل الجغرافية موقع الدولة، والمناخ، ومساحة الدولة، والموارد الطبيعية وغيرها، ويظهر ذلك الأثر فى أن اليابان تقع فى الحافة الشرقية لقارة آسيا ،وتبلغ مساحتها حوالى٨٨،٣٦٩ كم٢بما يعادل ثلث مساحة مصر تقريباً ،وهى عبارة عن آلاف من الجزرحيث تيكون من أربعة آلف جزيرة تمتد بين الشمال والجنوب على شكل أرخبيل طوله ٣٠٠كم،وتنقسم إلى أربعة منها رئيسية هى :هونشو Honshu ،وهوكايدوHokkido ،وكيوشو KYSHU،وشيكوكو SIKOKU،وجزر اليابان مقسمة إدارياً من قبل الحكومة إلى ٤٣ولاية وأربعة باديات،ويوجد فى اليابان ٤٧ إقليماً ينقسم كل منها إلى عدد من البلديات المحلية والتى بلغت ٣٢٥٥ بلدية فى عام ١٨٨٢م ،وتبلغ مساحتها الإجمالية ٣٦٩،٨٨١ كيلو متراً مربعاً ،وتعد طوكيو عاصمة اليابان(٢ : ٣١١) ، (٢٦ : ٨٢) ،(١٣٣) .

وتغطى أكثر من ٧١% من سطح اليابس والسهول اليابانية قليلة وصغيرة المساحة ،وهى تغطى حوالى ٢٩% من إجمالى المساحة الكلية للجزر اليابانية ويقع معظمها محاذياً للسواحل ،وهناك فى اليابان أكثر من ١٩٦ بركاناً منها ٣٠ بركاناً فى حالة نشاط ،والزلازل تحدث باستمرار ففي كل عام، أكثر من ١٠٠٠ هزة زلزال يهز اليابان والرياح العاتية والأعاصير والتسونامي (أمواج المد) المدمرة (١٥ : ١٤١)،(١٣٣). وقد أثرت تلك الظواهر الطبيعية التى تتعرض لها اليابان على الجامعات الخاصة والذى أثر فى تصميم مبانى غير مرتفعة ومن مواد غير ثقيلة تفادياً لوقوع الزلازل والهزات الأرضية العنيفة .

وتقع معظم اليابان فى المنطقة المعتدلة الشمالية ويسودها طقس موسمى رطب تهب عليه رياح جنوبية شرقية من المحيط الهادى أثناء الصيف ورياح شمالية غربية فى الشتاء والتى تأتى من أوراسيا،وتتميز اليابان بأربعة فصول واضحة المعالم فهى :الربيع والصيف والخريف والشتاء،لكن غالباً ما تعانى من الكوارث

الطبيعية مثل الأعاصير والانفجارات البركانية والزلازل ،وعلى الرغم من هذه الكوارث والتى تودى بأرواح الكثيرين إلا أن اليابانين يعملون جاهدين منذ عدة سنوات لتقليل آثارها المدمرة وتستخدم اليابان أحدث التقنيات لتصميم مبان مقاومة للزلازل ومتابعة مسارات العواصف بمنتهى الدقة (١٢٨) .

وقد أثر مناخ اليابان بشكل كبير على تصميم المبانى الجامعية بالجامعات الخاصة فجاءت لتتناسب مع الرياح والأعاصير التى تتعرض لها ويكون الأجازات خلال فصل الشتاء حيث البرودة القارسة التى تصعب فيها البحث ويأخذ الطلاب أيضاً أجازة رسمية فى الصيف حيث الحرارة الشديدة وتستخدم تلك الجامعات أحدث التقنيات لتصميم مبان مقاومة للزلازل ومتابعة مسارات العواصف بمنتهى الدقة حتى تبنى تلك المؤسسات بعيدة عن تلك المسارات.

وفى فصل الشتاء تغطى الثلوج ربوع اليابان وتنخفض درجات الحرارة بشكل ملحوظ ويشمل كل من شهر ديسمبر ويناير وفبراير،وفى فصل الخريف تتساقط أوراق الأشجار وتستمر درجات الحرارة فى الانخفاض ويشمل كل من شهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر،وفى فصل الربيع تزدهر الحدائق ولكن درجات الحرارة مازالت منخفضة ويشمل مارس وأبريل ومايو، وفى فصل الصيف تتحسن درجات الحرارة ويشمل كل من شهر يونيو ويوليو وأغسطس ،ولذلك ففى اليابان يبدأ العام الدراسى فى أول أبريل، وينتهى فى نهاية مارس من العام التالى، وتبدأ العطلة فى نهاية يوليو وتنتهى فى نهاية أغسطس (٣٧ : ٣٩٣) ، ففى أبريل يسود مناخ الشتاء حيث البرودة القارسة وانخفاض شديد فى درجات الحرارة وفى يوليو أجازة الصيف حيث درجات الحرارة المرتفعة.

ومما سبق يتبين مدى تأثير هذه الظروف الجغرافية على الشعب اليابانى فجعلت اليابانيون يتميزون بالوحدة والتجانس وليس التباين والتعدد فاليابانيون يرون أنفسهم شعباً واحداً يعيش فى أمة متحدة ،كما أثرت هذه الأوضاع الجغرافية على التعليم بشكل عام والتعليم الجامعى بصفة خاصة حيث أثرت هذه الظروف فى تحديد أوقات البحث وبدء السنة الدراسية وأجازات الجامعات الرسمية وتحديد

أيام البحث حيث تبدأ السنة الدراسية لتلك الجامعات فى أبريل من كل عام وتنتهى فى ٣١مارس من العام التالى ،ويكون الأجازة فى فصل الصيف فى نهاية يوليو حتى نهاية أغسطس وفى الشتاء من نهاية ديسمبر حتى منتصف يناير ،وفى الربيع من منتصف الربيع حتى أول أبريل.

و- العامل السياسي

تحتل العوامل السياسية مكاناً بارزاً فى تشكيل واقع النظام التعليمى فى اليابان بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة، ويتمثل هذا فى نوعية الأنشطة التى تتم داخل الجامعات والأهداف التى تسعى لتحقيقها وأساليب الإدارة المتبعة بداخلها وطرق التمويل وغير ذلك من الأمور التى تتشكل وفقاً لسياسة الدولة فى اليابان.

فيعتبر الإمبراطور(الحاكم) مقدس أسطورياً ويطلق عليه باليابانية "تينو" وتعنى حرفياً "سيادة السماء" ويشار إليه رسمياً بأسم "ميكادو" ،وينص دستور اليابان على أن الإمبراطور هو رمز الدولة وقائد الدولة وعميد العائلة الأمبراطورية ،والبرلمان(الدايت) هو أعلى سلطة فى اليابان وهو يتألف من مجلسين ،هما مجلس النواب ويبلغ عدد أعضائه ٥١٢ عضو ،ومجلس الشيوخ ويبلغ عدد أعضائه ٢٥٢ عضو، وتتبع اليابان النظام البرلمانى طبقاً لدستور ١٩٤٧م وعلى رأس الدولة الأمبراطور الذى يعتبر رمز الدولة ووحدة الشعب (٩٧ : ١)،(١٤١)،(١٤٦) .

كما يقوم رئيس الوزراء بتشكيل مجلس الوزراء حيث لا يتجاوز عدد الوزراء عشرين وزيراً ليس منهم وزير الدفاع ،ويتحمل رئيس الوزراء مسؤلية البرلمان ،وإصدار الانتخابات التشريعية وقيادة أكبر حزب وتحالف ،ويعتبر الحزب الديمقراطى هو الحزب المحافظ فى اليابان ،وهناك الحزب الاشتراكى وقد تأسس عام ١٩٥٥م وهو الحزب الرئيسى المعارض ،وبجانب هذين الحزبين هناك أحزاب أخرى صغيرة مثل الحزب الديمقراطى الإشتراكى وغيره (٧ : ٥١٤)، (٢٦ : ٨٢) ، (١٣٥).

ومن خلال الحزب الديمقراطى التحررىIDP أتخذت اليابان طريق الدولة الديمقراطية الإجتماعية التى ترأسها حكومة كبيرة وتحت حكومة كويزومى من (٢٠٠١-٢٠٠٦) أكدت على مجموعة من السياسات والتى كان من بينها الخصخصة ،والسوق الحرة ،وإعادة التنظيم (١٢٢ : ٣).

وبناءً على ذلك انعكست تلك السياسة التى مارستها الدولة على التعليم الجامعى الخاص حيث حرصت تلك الحكومة على الإتجاه إلى الخصخصة أى إشراك القطاع الخاص فى المشروعات التى كانت تنفرد بها الدولة والتى من بينها التعليم بكافة قطاعاته فزاد عدد الجامعات الخاصة بشكل يفوق عدد الجامعات الحكومية وقد تم الإشارة لذلك من قبل.

كما إنعكس نظام الحكم فى اليابان على شكل الإدارة الموجودة بالجامعات اليابانية والتى من بينها الجامعات الخاصة فجاءت كالتالى . فيكون الجهاز الإدارى من رئيس الجامعة وثلاثة جهات تنفيذية ممثلة فى : لجنة المديرين ،ومجلس الإدارة ،ومجلس التعليم والبحث ،وتتضمن لجنة المديرين أعضاء يعين بعضهم من جانب وزير التعليم والبعض الآخر يختاره رئيس الجامعة أما مجلس الإدارة فيتضمن : رئيس الجامعة ،وأعضاء تنفيذين وأعضاء من خارج الجامعة لديهم خبرة خاصة بالأمور الجامعية ،ويتضمن مجلس التعليم والبحث العلمى أيضاً رئيس الجامعة ،والأعضاء التنفيذين من جانب رئيس الجامعة ،ورؤساء الوحدات التعليمية والبحثية الهامة مثل :الكليات والمراكز البحثية (٣ : ٨٢٧).

وعلى هذا فيتشابه نظام الحكم فى الدولة مع الجهاز الإدارى فى الجامعات الخاصة فكما يوجد للدولة إمبراطور يتولى مقاليد الحكم فى الدولة ، يوجد للجامعة رئيس لها يتولى زمام الأمور،وكما يوجد البرلمان أو الدايت والذى هو زراع صنع السياسة فى البلاد يوجد بالجامعات مجالس تنفيذية تساعد رئيس الجامعة فى إدارة العملية التعليمية داخل الجامعة ،وكما يحاط الأمبراطور بكبار رجال الحكم الذين يساعدوه فى إدارة أمور البلاد يوجد بالمثل قادة إداريين يساعدون رئيس الجامعة فى إدارة العملية التعليمية بالجامعة.

وقد نبه مجلس إصلاح التعليم، الذى انشأه رئيس وزراء اليابان فى منتصف عام ٢٠٠٧م ،على ضرورة المنافسة للتعليم العالى ،وأوصى بالمزيد من المرونة بشأن العمر الذى يبدأ فيه الالتحاق الطالب بالجامعة، وفى يوليو ٢٠٠٩م أعلنت الحكومة اليابانية مبادراتها والتى اشترطت خصائص معينة فى المؤسسات التى ترغب فى الانضمام إلى المبادرة ومنها تسهيل تبادل الطلاب على المستوى الدولى ونظام لتسهيل قبول الطلاب الأجانب.

وقد ظهرت جهود متنوعة لتطوير التعليم الجامعى اليابانى ،حيث حددت وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا ثلاثة توجهات لإيجاد جامعات مميزة وهي :الإرتقاء بالتعليم والبحث العلمى ،وتفريد التعليم العالى ومن أساليبه إدخال مجموعة من التحسينات فى القبول بالجامعة حيث يكون القبول وفقاً لتوصيات خاصة بإمتداد التقويم إلى قرارات خاصة بالقدرات والمعايير الخاصة بالطلاب المتقدمين ،وتفعيل إدارة المنظمة حيث يحاول الجامعات تحسين منظماتها من خلال الإرتقاء بحراك أعضاء هيئة التدريس وتقويم أنفسهم (٣ : ٨٢٩-٨٣٠).

وقد عملت الحكومة اليابانية جاهدة على تحسينه وزيادة قدرة تلك المؤسسات على المنافسة وذلك بدفعها قدماً لتحسين خدماتها التعليمية التى تقدم للطلاب ولتحقيق ذلك أنشئت مجلس الإعتماد الجامعى اليابانى (JUAA) وذلك بهدف تفريد وتحسين الكليات المتميزة فى اليابان ، كما وضعت الحكومة اليابانية استراتيجية تساهم فى زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات اليابانية سواء من داخل البلاد أو الطلاب الدولين وتحسين مهارات الطلاب اليابانين (٩ : ٢٣٥) ، (٢٣ : ٤٥١).

وما سبق يبين مدى إهتمام الدولة وحرصها على توفير التعليم الجامعى لجميع أبناء الشعب اليابانى حيث أعطت القطاع الخاص الفرصة للإقامة الجامعات الخاصةالخاص لإستيعاب الزيادة الملحوظة للطلاب ولتخفيف الضغط على القطاع الحكومى ويظهر هذا الإهتمام فى حرصها على إصدار المراسيم

والقرارات التى تنظم ذلك النوع من التعليم والذى يخدم قطاع عريض من المجتمع .

ز- العامل الإقتصادي

يؤثر العامل الإقتصادي على نظام التعليم الجامعى الخاص فى اليابان ويشمل العامل الإقتصادي مستوى النمو الذى حققته الدولة ،والسياسة-الإقتصادية التى تتبعها الدولة،كما تشمل مستوى الرفاهية التى يعيشه المواطنون ،ودخول الأفراد ونصيب كل فرد من الموازنة العامة للدولة.....الخ.

فقد شكل نظام التعليم في اليابان دورا محوريا في تمكين البلاد لمواجهة التحديات التي تطرحها ضرورة استيعاب بسرعة الأفكار الغربية، والعلوم، والتكنولوجيا ،وكان أيضا عاملا رئيسيا في انتعاش اليابان و النمو الاقتصادي السريع في العقود التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية (١٢٤).

ولقد أصبحت اليابان منذ السبعينيات فى المركز الثانى اقتصاديا على المستوى العالمى خلف الولايات المتحدة الأمريكية مباشراً ،حيث استيقظ اليابان من الدمار الرهيب الذى أتى به أثناء الحرب العالمية الثانية ،وقد أصبحت على أثر ذلك قوى عظمى ومن ضمن الثمانية الدول الكبرى فى العالم حيث يعد الاقتصاد اليابانى أكثر نظم الاقتصاد تقدماً فى آسيا واليابان أول دولة صناعية آسيوية (١٥ : ١٠٤)،(٢٦ : ٣٣٤).

وقد بدأت اليابان مشروعها فى التنمية الإقتصادية منذ عشرينات القرن التاسع عشر ،وبدأت الانطلاقة مسرعة بعض الشئ مع بدايات عصر التحديث ،أو العصر الميجى(Miji) عام ١٨٦٨م ،وكان معدل الإنتاج الفردى ضئيلاً بالنسبة للدول الغربية فلم يكن يتجاوز الخمس تقريباً ،فأصبح هذا المعدل يصل إلى نظيره الغربى الآن تقريباً (٣٧ : ٣٨٠).

كما نجحت اليابان فى تحديث اقتصادها والوصول إلى نمو اقتصادى يصل إلى ٥% ووفقاً لتقديرات ٢٠١٠ تتمثل أضخم آسيا فى الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية وأندونسيا ، حيث يعد لإقتصاد اليابان ثالث أضخم إقتصاديات

العالم بعد الولايات المتحدة والصين ،وتعد اليابان من الدول الثرية إقتصادياً،حيث يعد متوسط مستوى المعيشة اليابانى من أعلى المستويات فى العالم ،ولديها مستوى للديون أقل من المستويات ،كما تتقلص الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى اليابان ،فهى تعد واحدة من أضيق الفجوات فى العالم(٣ : ٨٢٣)،(١٢٩).

وقد تأسست قاعدة صناعية مهمة لليابان مع بداية الحرب العالمية الأولى ،وقد لعب نظام التعليم دورا محوريا في النهضة الاقتصادية في اليابان في فترة ما بعد الحرب، وكانت نسبة السكان البالغين الذين أكملوا التعليم العالي في المرتبة الثانية في منظمة التعاون والتنمية المنطقة في ٤٣% في عام ٢٠٠٨م (٨٨ : ٥) ،وقد ظلت الزراعة هى السائدة ،وزاد الإنتاج الصناعى بعد هذه الحرب إلى خمسة أضعاف مما كان عليه قبلها(٦٥ : ٣٣) ، (١٢٩).

كما أثرت الأنشطة الإقتصادية التى تميزت فيها القطاعات المختلفة فى اليابان على التعليم الجامعى الخاص فظهرت العديد من الجامعات بداخلها تخصصات تناسب تلك الأنشطة التى يزاولها أفراد المجتمع اليابانى حتى يتخرج عمال مهرة يستطيعون إدارة عجلة الإقتصاد فى الدولة. ولذلك فقد أهتمت الجامعات الخاصة فى اليابان بالتخصصات التقنية التى تعتمد على التكنولوجيا الحديثة التى تخدم قطاع الصناعة الحديثة ويلاحظ هذا من اهتمامها باقامة ثلاث جامعات خاصة تقنية Technical Colleges (٨٨ : ١٩).

وفى تقرير التنافسية العالمى والذى جاء عام ٢٠١٣- ٢٠١٤ م ،والذى أصدره المنتدى الاقتصادى العالمى والذى شمل تنافسية ١٤٨ دولة حول العالم عن احتلال اليابان المركز التاسع حيث أنها كانت ضمن قائمة أفضل عشرة دول ممن يتمتعون باقتصاد قوى بينما حلت المملكة المتحدة المرتبة العاشرة ، فى حين أحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الخامسة وعلى هذا فتعتبر اليابان فى مصاف الدول التى تتمتع بقدرة تنافسية عالية سواء على المستوى الآسيوى أو المستوى الاقتصادي العالمى ،فهى تحتل دائماً مرتبة متقدمة على الصعيد الاقتصادي وينعكس هذا بطبيعة الحال على مستوى التعليم الجامعى فيها والدليل

على ذلك تصدر جامعاتها قائمة التصنيفات الدولية للجامعات من حيث القدرة التنافسية .

ح- العامل الإجتماعي

يؤثر العامل الإجتماغي بشكل كبير على نظم التعليم بكافة مراحله وتخصصاته ومنها التعليم الجامعى الخاص ،وتشمل العوامل الإجتماعية التعداد السكانى فى المجتمع والأجناس والعرقيات المختلفة وتوزيع السكان بين الريف والحضر والتقاليد والعادات المختلفة للمجتمع .

وفى اليابان تعد الوحدة الثقافية والتجانس والقدرة الديناميكية فى مزج الثقافات الوافدة وتطوير مهاراتها العامة فى حل المشكلات التى تواجه المجتمع ،كما أن إنتماء المواطن اليابانى المتميز لوطنه وايثاره مصلحة الجماعة التى ينتمى اليها كانتا الركيزة الأساسية فى التقدم(٣٧ : ٣٦٦).

وذلك لأن التعليم فى اليابان يشكل دورا هاما في تعزيز القدرة على التفكير وفهم الآخرين والثقافات المختلفة من خلال الحوار. كما يرتبط ارتباطا وثيقا التعليم للمجتمعات والثقافات بما في ذلك اللغات والأديان وتعزيز احترام التنوع الثقافي والمتبادلة (٩٦ : ١١)، ويتسم المجتمع اليابانى بتأكيده على تفرده وطابعه الفريد ،فقد أنعكست كثرة البراكين والكوارث الطبيعية على طباع الشعب اليابانى، مما ساهم فى إكتساب بعض الصفات كالشجاعة والاتجاه نحو صنع البدائل ،والتوافق مع البيئة (٣ : ٨٢٤).

ويبلغ إجمالى تعداد سكان اليابان حوالى ١٢٧١٣١٨٠٠ نسمة فى عام ٢٠١٤ م، وهى بذلك تعتبر سابع دولة أكثر تعداداً بالسكان ،ويتميز الشعب اليابانى بدرجة عالية من التجانس العرقى فحوالى ٩٩،٤% من السكان من أصل يابانى ،والنسبة الباقية ٥،٠% من الكوريين وما تبقى وقدره ١،٠% فهم من الجنسيات المختلفة (٢٨ : ٣٤٨)، (١٢٩) ، وعلى هذا فقد أثرت الزيادة السكانية الملحوظة للشعب اليابانى إلى التوسع فى إقامة العديد من المؤسسات الجامعية

العالم بعد الولايات المتحدة والصين ،وتعد اليابان من الدول الثرية إقتصادياً،حيث يعد متوسط مستوى المعيشة اليابانى من أعلى المستويات فى العالم ،ولديها مستوى للديون أقل من المستويات ،كما تتقلص الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى اليابان ،فهى تعد واحدة من أضيق الفجوات فى العالم(٣ : ٨٢٣)،(١٢٩).

وقد تأسست قاعدة صناعية مهمة لليابان مع بداية الحرب العالمية الأولى ،وقد لعب نظام التعليم دورا محوريا في النهضة الاقتصادية في اليابان في فترة ما بعد الحرب، وكانت نسبة السكان البالغين الذين أكملوا التعليم العالي في المرتبة الثانية في منظمة التعاون والتنمية المنطقة في ٤٣% في عام ٢٠٠٨م (٨٨ : ٥) ،وقد ظلت الزراعة هى السائدة ،وزاد الإنتاج الصناعى بعد هذه الحرب إلى خمسة أضعاف مما كان عليه قبلها(٦٥ : ٣٣) ، (١٢٩).

كما أثرت الأنشطة الإقتصادية التى تميزت فيها القطاعات المختلفة فى اليابان على التعليم الجامعى الخاص فظهرت العديد من الجامعات بداخلها تخصصات تناسب تلك الأنشطة التى يزاولها أفراد المجتمع اليابانى حتى يتخرج عمال مهرة يستطيعون إدارة عجلة الإقتصاد فى الدولة. ولذلك فقد أهتمت الجامعات الخاصة فى اليابان بالتخصصات التقنية التى تعتمد على التكنولوجيا الحديثة التى تخدم قطاع الصناعة الحديثة ويلاحظ هذا من اهتمامها باقامة ثلاث جامعات خاصة تقنية Technical Colleges (٨٨ : ١٩).

وفى تقرير التنافسية العالمى والذى جاء عام ٢٠١٣- ٢٠١٤ م ،والذى أصدره المنتدى الاقتصادى العالمى والذى شمل تنافسية ١٤٨ دولة حول العالم عن احتلال اليابان المركز التاسع حيث أنها كانت ضمن قائمة أفضل عشرة دول ممن يتمتعون باقتصاد قوى بينما حلت المملكة المتحدة المرتبة العاشرة ، فى حين أحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الخامسة وعلى هذا فتعتبر اليابان فى مصاف الدول التى تتمتع بقدرة تنافسية عالية سواء على المستوى الآسيوى أو المستوى الاقتصادي العالمى ،فهى تحتل دائماً مرتبة متقدمة على الصعيد الاقتصادي وينعكس هذا بطبيعة الحال على مستوى التعليم الجامعى فيها والدليل

على ذلك تصدر جامعاتها قائمة التصنيفات الدولية للجامعات من حيث القدرة التنافسية .

ح- العامل الإجتماعي

يؤثر العامل الإجتماعي بشكل كبير على نظم التعليم بكافة مراحله وتخصصاته ومنها التعليم الجامعى الخاص ،وتشمل العوامل الإجتماعية التعداد السكانى فى المجتمع والأجناس والعرقيات المختلفة وتوزيع السكان بين الريف والحضر والتقاليد والعادات المختلفة للمجتمع .

وفى اليابان تعد الوحدة الثقافية والتجانس والقدرة الديناميكية فى مزج الثقافات الوافدة وتطوير مهاراتها العامة فى حل المشكلات التى تواجه المجتمع ،كما أن إنتماء المواطن اليابانى المتميز لوطنه وايثاره مصلحة الجماعة التى ينتمى اليها كانتا الركيزة الأساسية فى التقدم(٣٧ : ٣٦٦).

وذلك لأن التعليم فى اليابان يشكل دورا هاما في تعزيز القدرة على التفكير وفهم الآخرين والثقافات المختلفة من خلال الحوار. كما يرتبط ارتباطا وثيقا التعليم للمجتمعات والثقافات بما في ذلك اللغات والأديان وتعزيز احترام التنوع الثقافي والمتبادلة (٩٦ : ١١)، ويتسم المجتمع اليابانى بتأكيده على تفرده وطابعه الفريد ،فقد أنعكست كثرة البراكين والكوارث الطبيعية على طباع الشعب اليابانى، مما ساهم فى إكتساب بعض الصفات كالشجاعة والاتجاه نحو صنع البدائل ،والتوافق مع البيئة (٣ : ٨٢٤).

ويبلغ إجمالى تعداد سكان اليابان حوالى ١٢٧١٣١٨٠٠ نسمة فى عام ٢٠١٤ م، وهى بذلك تعتبر سابع دولة أكثر تعداداً بالسكان ،ويتميز الشعب اليابانى بدرجة عالية من التجانس العرقى فحوالى ٩٩،٤% من السكان من أصل يابانى ،والنسبة الباقية ٠،٥% من الكوريين وما تبقى وقدره ١،٠% فهم من الجنسيات المختلفة (٢٨ : ٣٤٨)، (١٢٩) ، وعلى هذا فقد أثرت الزيادة السكانية الملحوظة للشعب اليابانى إلى التوسع فى إقامة العديد من المؤسسات الجامعية

والتى منها الجامعات الخاصة وذلك لإستعاب تلك الزيادة وللوفاء باحتياجات الطلاب والذين يتزايدون يوماً بعد آخر .

وبناء على ذلك أقيمت الجامعات خاصة وزاد عددها يوماً بعد يوم حتى وصل عددها ٦٠٥ جامعة، وهناك جامعات خاصة يصل عددها إلى ٤٥٩ جامعة مخصصة للدراسات العليا وهى مرحلة ما بعد التعليم الجامعى الخاص وفى ذلك إشارة واضحة على زيادة الجامعات الأهلية (الخاصة) إلى عدد يزيد عن عدد الجامعات الحكومية والمحلية معاً فى اليابان ،وبعض الجامعات الأهلية (الخاصة) تتمتع بمنزلة علمية تفوق الجامعات الحكومية ، وقد التحق ٧٣,٣% من الطلاب بالجامعات الخاصة خصوصا في الكليات المتوسطة والكليات التدريبية المتخصصة (١٣١).

ويعيش أكثر من ٧٩%من السكان فى المدن الكبرى،والباقى فى القرى والأرياف،ويعمل ٣٥%من السكان فى الصناعة ،بينما يعمل ٢٧%منهم فى الزراعة ،وهناك ما يقرب من ٧٠٠ألف صياد يعملون فى مهنة صيد الأسماك ،أما باقى السكان فيعملون فى التجارة والمهن الحرة ،وكموظفين فى الدوائر الحكومية للدولة والمؤسسات الخاصة (٤٣ : ٢٤٢). وقد أثر توزيع السكان بهذا الشكل على تحديد أماكن إنشاء الجامعات الخاصة فى اليابان فيوجد أكثر من نصف السكان فى المدن الكبرى كمدينة طوكيو العاصمة وهذا دفع بطبيعة الحال أصحاب رؤوس الأموال إلى إقامة مؤسسات تخدم ذلك القطاع العريض الموجود فى تلك المدن .

ومن ضوء ما سبق يتبين أنه قد تضافرت مجموعة من الظروف الجغرافية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية فى تشكيل ملامح نظام التعليم الجامعى الخاص فى اليابان وميزته بخصائص فريدة تجعله متفرداً عن غيره ،فخمس مساحتها لا يصلح للاستغلال وما تبقى غير كاف لاستيعاب البشر ،كما يصعب أن يعطيهم الإنتاج الزراعى الكافي لحاجتهم ،وكذلك فطبيعة اليابان القاسية الجبلية صاحبة المناخ السئ قد أعطت الشعب اليابانى القدرة على العمل الشاق وتحمل الصعاب.

رابعاً: تحليل مقارن لنظم القبول بالجامعات الخاصة ودورها فى تحسين قدرتها التنافسية فى كل من إنجلترا واليابان.

يقدم الباحث تحليلاً مقارناً لنظم القبول بالجامعات الخاصة ودورها فى تحسين قدرتها التنافسية فى كل إنجلترا واليابان من خلال المحور الخاص بالقدرة التنافسية بالجامعات الخاصة ومؤشراتها ومداخل تحقيقها والتى تشمل البحث العلمى، وأعضاء هيئة التدريس، ومصادر التمويل، والإدارة والحوكمة، ونظم القبول، والمناهج والمقررات الدراسية، وطرق التدريس والامتحانات، ونظم الجودة، والتخصصات العلمية والتشعيب، وعلاقة الجامعات الخاصة بالمجتمع المحيط، والخدمات التعليمية والأبنية التعليمية، والمحور الخاص بنظم القبول بالجامعات الخاصة.

١- القدرة التنافسية بالجامعات الخاصة.

تشير القدرة التنافسية للجامعات الخاصة إلى تمكنها من الحفاظ على استمرارية تحسين جودتها التعليمية عبر الزمن،أو زيادة الطلب عليها، مما يؤدى إلى ارتفاع قيم مؤشرات التنافسية لهذه الجامعات وبالتالى حصولها على مراكز متقدمة فى الترتيب العالمى للجامعات .وفيما يتعلق بالقدرة التنافسية للجامعات الخاصة ومؤشراتها ومداخل تحقيقها بدولتى المقارنة هناك أوجه للتشابه وأوجه للإختلاف فيما بينهما، ويمكن تحديدها كالآتى:

أ- <u>البحث العلمى بالجامعات الخاصة .</u>

- تتشابه الجامعات الخاصة فى كلاً من إنجلترا واليابان فى القوة العلمية التى تتمتع بها جامعاتها وتصدرها قائمة التصنيفات الدولية التى تجرى كل عام .

وقد يرجع هذا للاهتمام التى توليه هذه الدول لمثل هذا النوع من الجامعات وتركيزها على التقويم المستمر لتلك الجامعات لاكتشاف نقاط القوة والعمل على تدعيمها والكشف عن نقاط الضعف والعمل على علاجها وهذا ما أدى إلى ارتفاع مؤشرات التنافسية لها وعمل على زيادة القدرة التنافسية لتلك الجامعات.

- تتشابه الجامعات الخاصة فى كلاً من إنجلترا واليابان فى إرتفاع مؤشراتها التنافسية والتي منها نظمَ القبول ،والبحث العلمى ،ومستويات أعضاء هيئة التدريس،وجودة البحث العلمى ،مستويات الخريجين من الطلاب ،نسبة أستاذ /طالب ،تعدد وتنوع مصادر التمويل ،التطوير والتجديد المستمر فى جامعاتها بما يتوافق مع مستجدات العصر ومتطلبات السوق،مطابقة المواصفات العالمية لخريجيها ،تخرج قيادات وزعماء ورجال سياسة ورياضة واقتصاد من جامعاتها ...إلخ .

وقد يرجع ذلك إلى اهتمام هذه الدول بالجامعات الخاصة وإلى التقدم والرقى الفكرى الذى تتمتع به تلك الدول وإلى تركيزها على تنمية وتطوير تلك المؤشرات والعمل على تعزيزها بما يسهم في النهاية برفع القدرة التنافسية لتلك الجامعات .

- تتشابة إنجلترا واليابان فى وجود هيئات متخصصة لقياس القدرة التنافسية لجامعاتها ،فمثلاً فى إنجلترا توجد صحيفة التايمز البريطانية The Times Higher Education Supplement، وفى اليابان توجد صحيفة Asahi Shim bun وكلاً من تلك الهيئات تهتم بقياس القدرة التنافسية لجامعاتها .

وقد يرجع وجود تلك الهيئات داخل تلك الدول إلى رغبتها فى معرفة موقع جامعاتها على المستوى العالمى ومحاولة معالجة أوجه القصور لديها والعمل على تنمية أوجه القوة داخلها بما يضمن لها زيادة قدرتها التنافسية والحفاظ على موقع الصدارة فى قوائم تصنيف الجامعات العالمية

- تحظى الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان بالسمعة العلمية العالمية لجامعاتها الخاصة ، ففى إنجلترا تعد السمعة العلمية العالمية لجامعاتها عاملاً مهماً جعلته يتطور باستمرار ليتناسب مع مستجدات العصر وجعلته مرجعاً للجامعات فى العالم ،وفى اليابان فهى تمتلك أفضل نظام تعليمى والتى منها الجامعى وهذا ما جعلها محط أنظار العالم المتقدم كما أن جامعاتها الخاصة تحظى بتقدير اليابانيون .

وقد يرجع هذا إلى ارتفاع مؤشرات التنافسية لتلك الجامعات وهذا ما شكل عامل جذب بالاضافة إلى العوامل السياسية حيث يلاحظ الإهتمام الشديد من قبل الدولة بهذا النوع من التعليم ويظهر ذلك من خلال ما يخصص لها من هبات وأوقاف كثيرة لدعمها فى إنجلترا ،وإهتمام الجامعات الإنجليزية بالتطوير المستمر له لكى يتناسب مع التغيرات التى تطرأ على الساحة التعليمية، وعملية التحاق الطلاب اليابانيون بجامعة خاصة يعنى سهولة الحصول على فرصة عمل مناسبة بعد التخرج ،وهذا ما ترتب عليه ذياع سمعة تلك الجامعات وزاد من رغبة الطلاب فى الالتحاق بجامعاته .

- تتشابه الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان فى ضخامة الأموال المرصودة للإنفاق على البحث العلمى من إجمالى الدخل القومى ؛حيث تنفق إنجلترا نحو ١،٨% من ناتجها المحلى ويقدر بـــــ ٣٨ بليون دولار ومن الجهات المنفذة للبحث العلمى الجامعات الإنجليزية ويقدم لها ٢٧%.

وقد يرجع هذا إلى العوامل الاقتصادية والسياسية حيث يلاحظ مدى ضخامة الأموال المرصودة من قبل حكومة تلك الدول من إجمالى الدخل القومى والتى تخصص لدعم تمويل الجامعات الخاصة وهذا يدل على الرخاء الاقتصادى الذى تنعم به تلك الدول وتفهم القيادات السياسية لمدى أهمية هذا النوع من التعليم فى خدمة المجتمع .

- تتشابه كل من إنجلترا واليابان فى جودة البحث العلمى المقدم من جامعاتها وهذا ما أدى إلى زيادة القدرة التنافسية لتلك الجامعات،فقد حصلت الجامعات الخاصة الإنجليزية واليابانية على مرتبة متقدمة فى قائمة التصنيفات العالمية وهذا جراء ارتفاع مؤشرات التنافسية وخاصة المؤشر الخاص بالبحث العلمى.

وهذا قد يرجع إلى العوامل السياسية حيث الوعى السياسى لتلك الدول بأهمية دور البحث العلمى فى رفع القدرة التنافسية للجامعات وتقديم الدعم المادى والمعنوى المناسب لأعضاء هيئة التدريس وتوفير الحوافز المناسبة لتلك الجامعات لإنتاج أبحاث علمية جيدة .

- تتشابه كل من إنجلترا واليابان فى ربط الأنشطة البحثية التى تجرى داخل الجامعات الخاصة بالأنشطة التنموية فى المجتمع ،فقد نجحت الجامعات الخاصة الإنجليزية فى تكوين روابط مع المؤسسات الصناعية والتجارية وتأسيس وحدات للبحوث وذلك للإستفادة من نتائج البحوث العلمية والخروج بها إلى حيز التنفيذ فهى تسعى لخلق جسر من التواصل بين الخبراء الأكاديمين بالجامعة وبين قطاعات الصناعة والتجارة بما يسهم فى النهاية إلى تنمية القطاع الجامعى وقطاعت الإنتاج المختلفة ،وتوجد علاقة وثيقة ومنفعة متبادلة بين الجامعات الخاصة اليابانية وقطاعات الانتاج حيث تسهم الأبحاث التى تقوم بها تلك الجامعات فى زيادة عائدات تلك المؤسسات هذا من ناحية وتأمين مصادر تمويل إضافية للجامعات الخاصة هذا من ناحية أخرى.

وهذا قد يرجع إلى العوامل السياسية ؛حيث الوعى السياسى للحكومة بأهمية خروج نتائج الأبحاث التى تجرى داخل تلك الجامعات والمؤسسات البحثية إلى حيز التنفيذ وذلك لخدمة خطط التنمية فى المجتمع وحرصها على وجود شراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية كالصناعية والتجارية بما يسهم فى النهاية بتحقيق منفعة متبادلة تعود على الجانبين حيث تسهم تلك الأبحاث فى تنمية وزيادة حجم إنتاج تلك المؤسسات هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تقدم تلك المؤسسات تمويلاً إضافياً لتلك الجامعات من أبحاثها .

- بينما تختلف أنجلترا واليابان فى المراكز التى حصلت عليها كل منهما فى قائمة التصنيفات الدولية للجامعات؛ حيث تأتى إنجلترا فى المرتبة التى تسبق اليابان ، فتظهر جامعة كامبردج وباكنجهام وأوكسفورد دائماً فى تلك التصنيفات وهم من أفضل الجامعات الخاصة فيها، ومن أمثلة جامعات اليابان الخاصة الأكثر شهرة جامعة واسيدا، وقد يرجع ذلك للتنافس الشديد للجامعات الخاصة فى إنجلترا واليابان ورغبتها فى إحتلال مراكز متقدمة فى قائمة التصنيفات العالمية حتى تحظى بشهرة وسمعة عالمية وهذا يمثل عامل جذب للطلاب.

ب- أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة .

- تتشابه الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان فى تميز مستويات الأساتذة الذين ينتمون لتلك الجامعات ويلاحظ حصولهم على العديد من الجوائز العالمية كجائزة نوبل Nobel Prize،وبوليتيزر Pulitzer Prize وهذا يرفع من القدرة التنافسية لتلك الجامعات .

وقد وقد يرجع هذا إلى العوامل الاقتصادية والسياسية ،فهذا يشير إلى اهتمام حكومات تلك الدول بدعم هؤلاء الأساتذة بمساعدتهم فى إجراء أبحاثهم وتقديم الحوافز المناسبة لحفزهم على العمل كما أن تلك الجامعات تهتم باستقطاب الأساتذه الأجانب من كافة الدول للإستفادة من خبراتهم كما أن ذياع صيت تلك الجامعات وحصولها على مرتبة متقدمة فى قائمة التصنيفات الدولية يجعل الأساتذه سواء محليين أو أجانب يسعون للتدريس بتلك الجامعات هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تعمل تلك الجامعات على تقويم الأساتذة بصورة دورية لتحديد مستوياتهم ونشطاتهم البحثية وتقويم مدى جودتها وهذا يعد حافز لهم للعمل باتقان والتفانى فى عملهم .

- تختلف إنجلترا واليابان فى عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز علمية فى التخصصات المختلفة جراء أبحاثهم .

ج- مصادر التمويل بالجامعات الخاصة .

- تتعدد وتتنوع مصادر التمويل التى تعتمد عليها الجامعات الخاصة فى الإنفاق على أنشطتها المختلفة فى كل من إنجلترا واليابان ،ففى الجامعات الخاصة الإنجليزية تتعدد وتتنوع مصادر تمويل تلك الجامعات فتأتى من خلال رسوم الدارسين ،ومجلس تمويل التعليم العالى ،ووزارة الصحة ،ووكالة تدريب المعلمين ،ومجلس التعليم والمهارات ،وعقود البحث والاستشارات التى تقدمها الجامعة للمؤسسات الصناعية ،والهبات والعطايا،والكفالات ،والمال المكتسب من الأنشطة التجارية ،كما تعتمد الجامعات الخاصة اليابانية على أكثر من مصدر فى تمويل أنشطتها لتشمل الرسوم التى يدفعها الدارسين وعائد

الأنشطة البحثية من مجال الصناعة والتجارة ،والهبات والممتلكات الخاصة بها والإعانات الحكومية .

وقد يرجع هذا إلى العوامل الاقتصادية حيث المستوى الاقتصادى المرتفع لتلك الدول وإلى مدى الاهتمام الذى تحظى به الجامعات الخاصة فى تلك الدول المقارنة من قبل الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة حيث تلجأ لدعم تمويله بكافة الطرق والوسائل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قد يشير هذا إلى نجاح تلك الجامعات فى إجتذاب رؤوس الأموال من جهات متعددة وذلك لأنها تحوز على ثقتها ويعود النفع عليها من خلال مشاركتها فى خطط التنمية الإجتماعية والاقتصادية للمجتمع .

- بينما تختلف الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان فى مقدار التمويل المقدم لها من المصادر المختلفة. وقد يرجع هذا إلى العوامل السياسية والاقتصادية ؛حيث الوعى إنجلترا واليابان بأهمية دور تلك الجامعات فى خدمة خطط التنمية القتصادية والاجتماعية للدولة ،ويرجع أيضاً للرفاهية الاقتصادية التى تتمتع بها تلك الدول والتى تجعلها تقدم تمويلاً كبيراً من قبل الجهات والجمعيات المختلفة بالإضافة لتبرعات رجال الأعمال .

د- <u>الإدارة والحوكمة بالجامعات الخاصة .</u>

- تتشابه الجامعات الخاصة فى نظام إدارتها فى كلا من إنجلترا واليابان فى وجود رئيس للجامعة ونواب له وممثلين ومجموعة لجان استشارية وتنفيذية تساعده فى أداء مهمته .
- يوجد لكل جامعة من الجامعات الخاصة الإنجليزية نموذجها الإدارى الخاص بها والذى يختلف من جامعة لأخرى ولكن هناك بعض التشابه فى المناصب الإدارية بينها والتى منها منصب رئيس الجامعة والذى يشبه منصب الملك فى الدولة ،ومنصب نائب رئيس الجامعة والذى يطلق عليه والذى يتشابه مع منصب رئيس الوزراء بآافة-لوجود نواب لرئيس الجامعة ومساعدين له ويقابلهم فى الدولة الوزراء والمساعين لرئيس الوزراء

- وفى اليابان فيتشابه نظام الحكم فى الدولة مع الجهاز الإدارى فى الجامعات الخاصة فكما يوجد للدولة إمبراطور يتولى مقاليد الحكم فى الدولة ، يوجد للجامعة رئيس لها يتولى زمام الأمور،وكما يوجد البرلمان أو الدايت والذى هو زراع صنع السياسة فى البلاد يوجد بالجامعات مجالس تنفيذية تساعد رئيس الجامعة فى إدارة العملية التعليمية داخل الجامعة ،وكما يحاط الأمبراطور بكبار رجال الحكم الذين يساعدوه فى إدارة أمور البلاد يوجد بالمثل قادة إداريين يساعدون رئيس الجامعة فى إدارة العملية التعليمية بالجامعة.
- ويعتبر النظام الإدارى داخل الجامعات الخاصة فى مصر يشبه إلى حد كبير نظام الحكم المتبع داخل الدولة ،ففى الوقت الذى يأتى على قمة نظام الحكم رئيس الجمهورية يماثله منصب رئيس الجامعة فى تلك المؤسسات وكما يوجد مجلس وزراء فى الدولة يناظره مجلس أمناء الجامعة ،وكما يوجد للرئيس نواب يوجد نواب لرئيس الجامعات الخاصة .

وقد يرجع هذا إلى العوامل السياسية ونظام الحكم الموجود داخل تلك الدول ؛حيث يوجد حاكم للدولة فى دول المقارنة مع اختلاف المسميات والاختصاصات والذى يتشابه مع منصب رئيس الجامعات الخاصة ،ويوجد رئيس للحكومة فى تلك الدول والذى يتشابه مع منصب نائب الجامعات الخاصة ،كما يوجد نواب ومساعدين لحاكم الدولة والذى يقابله وجود مجموعة من النواب والمساعدين لرئيس الجامعات الخاصة الموجودة بدول المقارنة .

- تتشابة الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان فى زيادة عدد الجامعات الخاصة بها ،ففى إنجلترا إقيمت العديد من الجامعات الخاصة والتى تزيد يوماً بعد يوم ،وفى اليابان تمثل الجامعات الخاصة نحو ٨٠% من مؤسسات التعليم العالى اليابانية فهى تزيد عن عدد الجامعات الحكومية فى اليابان .

وقد يرجع ذلك إلى العوامل السياسية والعوامل الاجتماعية ؛حيث يلاحظ رغبة الدولة وأصحاب تلك الجامعات فى استيعاب الزيادة الملحوظة للطلاب

وتسعى لتوفير مكان لكل طالب وإلى الديمقراطية التى تسود تلك الدول وإلى زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى والذى جعل الدولة تسعى لتوفير جامعات تخدم الفئات والطبقات المختلفة فى المجتمع ، لذلك أهتمت الدولة بتوفير عدد كافى من تلك الجامعات لكى تخدم أبنائها من مختلف الطبقات .

- تتشابه كل من إنجلترا واليابان بوجود الجامعات الخاصة فى كلاً منهما فى أماكن متفرقة وتغطى كل جهات الدولة .وقد يرجع هذا للعوامل الجغرافية حيث مساحة تلك الدول الكبيرة فهى مترامية الأطراف لذلك فقد أقيمت تلك الجامعات فى مختلف جهات الدولة لتغطى احتياجات السكان وخاصة فى الأماكن النائية منها .
- تختلف الجامعات الخاصة فى نظام إدارتها فى كل من إنجلترا واليابان ؛ حيث يوجد لكل جامعة من الجامعات الخاصة الإنجليزية نموذجها الإدارى الخاص بها والذى يختلف من جامعة لأخرى ولكن هناك بعض التشابه فى المناصب الإدارية بينها والتى منها منصب رئيس الجامعة، ومنصب نائب رئيس الجامعة، وهناك بعض المجالس الهامة داخل الحرم الجامعى والتى من أهمها مجلس قيادة الجامعة ،ومجلس الجامعة، ومجلس الأعيان الأكاديمى، ومجلس الكلية، ومجلس القسم.

وقد يرجع هذا للعوامل السياسية حيث تتشابه الجامعات الخاصة الإنجليزية إلى حد كبير فى إدارتها مع نظام الحكم فى إنجلترا حيث إن هناك رئيس شرفى للجامعة لا يحكم ولا يدير ،تماماً كالملك فى إنجلترا ،بينما تقع مسئولية الإدارة والتصرف فى كافة شئون الجامعة فى يد نائب رئيس الجامعة ، مثلما يحكم رئيس الوزراء ويتصرف فى كافة شئون البلاد بتفويض من الملك، وكما توجد مجالس الحكم فى إنجلترا ، توجد- أيضاً- مجالس الإدارة فى الجامعات الخاصة الإنجليزية مثل مجلس قيادة الجامعة ،ومجلس الجامعة ،ومجلس الأعيان الأكاديمى ،ومجلس الكلية ،ومجلس القسم.

- وهذا يخالف ما هو موجود فى اليابان حيث يوجد رئيس للجامعة ونواب ومجموعة لجان مساعده له وهذا يتشابه مع نظام الحكم فى تلك الدولة حيث يوجد حاكم للدولة ويأتى من بعده نواب له ثم لجان استشارية وأخرى تنفيذية تساعده فى أداء مهامه .

هـ- نظم القبول بالجامعات الخاصة .

- يعرض الباحث أوجه الشبه والاختلاف فى نظم القبول بالجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان بالتفصيل فى المحور الخاص بها.

و- المناهج والمقررات الدراسية بالجامعات الخاصة .

- تتشابه الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان فى تجديدها الدائم لمناهجها الدراسية وفقاً للمستجدات العصرية والتغيرات التى تطرأ على مجتمع المعرفة بحيث تستطيع استيعاب التكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى اعتمادها على استخدام أحدث طرق التدريس لتوصيل تلك المناهج المتطورة للطلاب . وقد يرجع هذا إلى رغبة الجامعات الخاصة بتلك الدول إلى تزويد الطلاب الملتحقين بها التكنولوجيا العصرية المتطورة والتى تتناسب مع متطلبات سوق العمل الداخلية والخارجية وهذا يرفع من مؤشراتها التنافسية .

ز- طرق التدريس والامتحانات بالجامعات الخاصة .

- تتشابه الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان فى اعتمادها على استخدام أحدث طرق التدريس فى مجال التربية،حيث تعتمد إنجلترا على تطبيق أحدث وأنجح الطرق التدريسية المستخدمة فى العالم ،فالجامعات الخاصة الإنجليزية تشتهر بوجود نظام (التوجيه والإرشاد الجماعى Tutorial) ،والذى يلتقى من خلاله الطالب مع المعلم المرشد Tutor داخل الكلية مرة واحدة أسبوعياً يتم من خلالها مناقشة مقال معين أو محاولة حل مشكلة يتم تحديدها مسبقاً ،والغرض من هذا النظام هو فحص ونقد إجابات الطالب ورأيه حول موضوع معين ،وجمع أية آراء قد تنتج من خلال المناقشة ،وتستعين بأحدث الأجهزة والأدوات والمعدات المستخدمة فى

التدريس ،كما تحرص الجامعات الخاصة اليابانية على الارتقاء بالتدريس وأساليبه المختلفة وتنمية معارف ومهارات الطلاب وربطهم بالواقع العملى؛حيث تعتمد تلك الجامعات على أحدث طرق التدريس لتحقيق جودة التعليم .

وقد يرجع هذا للعوامل السياسية والاقتصادية ؛حيث أثرت الديمقراطية التى تتمتع بها تلك الدول على طرق التدريس بالجامعات الخاصة فكما اتيح قدر كبير لتلك المجتمعات من الحريةفى اختيار الطريقة التى يحيون بها أتيح لتلك الجامعات استخدام طرق تدريس متنوعة كما يشاؤن والتى يرون مناسبتها للمقررات الدراسية بها ،كما أدى الرخاء الاقتصادى التى تتمتع بها تلك الدول إلى زيادة المخصصات المالية المقدمة من الحكومة لتلك الجامعات والتى تمكنها من الإنفاق على أنشطتها التعليمية المختلفة والتى منها توفير الوسائل التعليمية المناسبة لطرق التدريس الحديثة .

- تتشابه الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان فى اعتمادها على أحدث نظم التقويم للطلاب بتلك الجامعات وبالنسبة لعملية التقويم فهى عملية مستمرة وتتنوع أساليبها ما بين أساليب فردية وجماعية وتتنوع طرقها أيضاً ، ففى الجامعات الخاصة الإنجليزية فإن عملية التقويم عملية مستمرة وتتنوع أساليبها ما بين أساليب فردية وجماعية ،كما تستخدم الاختبارات التمهيدية والنهائية ،وتتضمن عملية تقييم الطالب بتلك الجامعات تعين فرد أو أكثر من الممتحنين الخارجيين لكل موضوع ،ينحصر دورهم فى إعطاء رأى إضافى بخصوص أداء المتقدمين للحصول على الدرجة العلمية ،وفى العادة يكون هؤلاء الممتحنين من بين أعضاء هيئة التدريس الأقدم من أقسام مناظرة بجامعات أخرى داخل إنجلترا،كما تستخدم الجامعات الخاصة اليابانية أحدث طرق التقويم ونظمة وعملية التقويم عملية مستمرة .

وقد يرجع هذا إلى العوامل السياسية ؛حيث الحرية الكبيرة التى يتمتع بها أفراده والتى أنعكست بشكل أو بآخر على الجامعات الخاصة وأثرت على نظمة

الموجودة بداخله ،وأثر ذلك على أساليب التقويم التى تنظم للطلاب فتعددت أساليبه وأصبحت عملية مستمرة لا تتضمن الاختبارات النهائية فى نهاية الفصل الدراسى بل يوجد اختبارات تمهيدية قبل البدء فى التدريس،واختبارات اثناء عمليات التعلم ونهائية بعد الإنتهاء من عمليات التعلم للطلاب .

ح- **نظم الجودة بالجامعات الخاصة .**

- تتشابة الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان فى اهتمامها بتحقيق الجودة فى الجامعات الخاصة ومن أجل تحقيق هذا الهدف أنشئت تلك الدول نظم للرقابة على تلك الجامعات ويتم تقويمها باستمرار من خلال هيئة متخصصة فى ذلك ، ففى إنجلترا تم تأسيس وكالة توكيد جودة التعليم العالى Quality Assurance Agency (QAA) للرقابة على مؤسسات التعليم العالى ويتم تقييم كل ما يوجد بداخلها للوصول بها لمستوى متميز لأداء تلك المؤسسات وتطوير نظم القبول بها ،وفى اليابان تم تأسيس مجلس الإعتماد الجامعى اليابانى (JUAA) وذلك بهدف تفريد وتحسين الكليات المتميزة فى اليابان ،وفى مصر توجد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ؛حيث أكددت على أن الطلاب هم محور العملية التعليمية وهم الأساس لاهتمامات الجامعة لذلك سعت لتطبيق سياسة قبول للطلاب تعتمد على الاستمرارية والتقدم بالدراسة.

وقد يرجع هذا إلى العوامل السياسية ؛حيث الاهتمام الذى يحظى به التعليم العالى بصفة عامة بكافة روافده وأنماطه والتى منها الجامعات الخاصة لذلك أهتمت تلك الدول بانشاء هيئة مخصصة للرقابة على كل ما يتعلق بتلك الجامعات لتحقيق الجودة والاعتماد لها .

- تتشابه الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان فى اهتمامها الالتزام بتنفيذ الأنشطة التعليمية سنوياً، فبالنسبة للأنشطة الطلابية بالجامعات الخاصة فى إنجلترا واليابانية ،يحرص طلاب تلك الجامعات على ممارسة بعض الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية ،حيث تصدر معظم هذه الجامعات

بعض الجرائد والمجلات التى يقوم الطلاب بتحريها والإشراف عليها ،كما توجد بعض المسارح ودور التمثيل ،وتعقد العديد من هذه الجامعات اجتماعات ومناظرات عديدة للمتحدثين من كافة بقاع العالم فى شتى التخصصات السياسية والاقتصادية والرياضية والدينية والترفيهية ،كما تهتم الجامعات الخاصة الإنجليزية بالأنشطة الموسيقية والرياضية.

وقد يرجع هذا للعوامل الجغرافية ؛حيث يؤثر المناخ الذى يسود تلك البلاد على أنواعَ الأنشطة التعليمية التى تمارس داخل تلك الجامعات ،ففى الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان فنيجة للبرودة وانخفاض درجات الحرارة معظم العام فقد أدى ذلك إلى انشاء ملاعب مغلقة ،والمبانى على شكل مخروطى حتى تسمح بتساقط الثلوج لأسفل وقليلة النوافذ.

ط- <u>التخصصات العلمية والتشعب بالجامعات الخاصة .</u>

- تتشابه الجامعات الخاصة فى كل من وإنجلترا واليابان فى وجود العديد من التخصصات العلمية والشعب التى تتمتع بدرجة كبيرة من المرونة والتى تتناسب مع ميول واتجاهات الطلاب الراغبين فى الالتحاق بتلك الجامعات هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تلائم تلك التخصصات مع التطبيقات العملية وترتبط بالبيئة المحيطة للجامعة ،بالإضافة إلى مناسبتها لاحتياجات المجتمع.

وقد يرجع هذا للعوامل السياسية والاجتماعية ؛حيث الدعم الذى تتلقاه تلك الجامعات بدول المقارنة من قبل النظام الحاكم فى الدولة ويتنوع أوجه الدعم المقدمة من قبل الحكومة لتلك الجامعات ما بين توفير مخصصات مالية لها وتقديم التسهيلات فى إقامة كليات تخدم التخصصات المختلفة التى تخدم المجتمع وحرصها الدائم فى إقامة روابط قوية بين الجامعة والمجتمع بالإضافة للديمقراطية التى تسود مجتمعات تلك الدول والتى تتيح الحرية للأفراد فى الالتحاق بالتخصصات المتنوعة التى تناسبهم.

ي- علاقة الجامعات الخاصة بالمجتمع المحيط .

- تتشابه الجامعات الخاصة فى كل من وإنجلترا واليابان فى تلبية تلك الجامعات لحاجات المجتمع ؛حيث تسعى بصفة دائمة لتخريج عمالة مناسبة تتطابق مع متطلبات سوق العمالة بالإضافة لمساهمتها فى تقديم حلولاً للمشكلات التى توجد بالمجتمع المحيط بالجامعة ،كما أن الجامعات الخاصة التى توجد فى تلك الدول تتعاون بشكل مثمر مع المؤسسات الإنتاجية فى المجتمع ويظهر ذلك فى نجاح تلك الجامعات فى تقديم البحوث للمصانع والشركات لتسهم فى زيادة إنتاجيتها من ناحية وتحصل على موارد مالية لإضافية للإنفاق على أنشطتها من ناحية أخرى وبذلك تكون تلك الجامعات قد نجحت فى المساهمة فى خدمة برامج تنمية المجتمع .

وقد يرجع هذا إلى العوامل السياسية والعوامل الجغرافية؛حيث المساحة الشاسعة للولايات المتحدة وإنجلترا واليابان والتى كان لها تأثير كبير على أنواع التخصصات التى تقدمها تلك الجامعات ؛حيث ترتب على تنوع النشاط الزراعى والصناعى وجود كليات تحمل تخصصات تتناسب مع الأنشطة التى تمارس بالقرب منها وذلك لسد للوفاء باحتياجات السوق من القوى العمالة المناسبة ،كما تتمتع تلك الدول بدرجة كبيرة من الديمقراطية والتى أعطت تلك الجامعات والقائمين عليها حريات كبيرة فى تسيير برامجها التعليمية، وفقاً لحاجات البيئة التى توجد بها هذه الجامعات .

- تختلف الجامعات الخاصة فى اليابان عن مثيلاتها فى إنجلترا فى أن قادة الصناعات والشركات العالمية باليابان توفر التوجيه للطلاب للفرص التعليمية التى تتناسب مع متطلبات سوق العمالة . وقد يرجع هذا إلى للعوامل السياسية والعوامل الاقتصادية ؛حيث اهتمام النظام السياسى بالعمل على إنشاء كليات داخل الجامعات الخاصة تخدم القطاعات التقنية والعمل تنمية قطاعات الصناعة لدفع عجلة النمو الاقتصادى ،ورغبة رجال الصناعة والشركات

العالمية فى الاستفادة من الطلاب المتخرجين من الجامعات الخاصة لسد احتياجات شركاتهم ومصانعهم من العمالة الماهرة .

- تختلف الجامعات الخاصة فى اليابان عن مثيلاتها فى إنجلترا فى توفير دورات تدريبية لطلاب الجامعات الخاصة ؛حيث يحضر الطالب تلك الدورات بالكليات التدريبية المتخصصة وذلك أثناء الدراسة أوبعد التخرج للحصول على تدريب وشهادات العملي لمساعدتهم على الحصول على وظائف، وتسمى هذه الظاهرة "التعليم المزدوج" .وقد يرجع هذا إلى العوامل الاقتصادية ؛حيث التشدد فى متطلبات سوق العمل والتى تتطلب وجود عمالة ماهرة تتميز بقدر كبير من الكفاءة تستطيع التعامل بكفاءة مع معطيات العصر.

ك- <u>الخدمات التعليمية والأبنية التعليمية بالجامعات الخاصة .</u>

- تتشابه الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان فى ملائمة المبانى التعليمية بتلك الجامعات لاستمرار عملية التدريس وبشكل يضمن تقديم خدمات تعليمية متميزة للطلاب وظهر ذلك فى تصميمات المبانى الجامعية، وعملت على توفير مرافق النشاط الزراعى والرياضى والثقافى بالجامعة بالإضافة إلى استخدام أحدث التقنيات والوسائل التعليمية . ففى إنجلترا فقد كانت تصميمات مبانى تلك الجامعات ذات طبيعة خاصة بشكل يتناسب مع طبيعتها وتستخدم أحدث التقنيات والوسائل ويعتبر موقع إنجلترا الساحلى كأى دولة ساحلية عاملاً مهماً يتيح أمامها فرصة هائلة للتبادل التجارى مع الدول الأخرى مما يترتب عليه تقدم اقتصادها ووفود الكثير من الجنسيات إليها بعضهم يلحق أبناؤه بمؤسساتها التعليمية والتى منها الجامعات الخاصة ،كما ينعكس هذا الموقع الساحلى على أنواع التعليم الجامعى الذى يقدم للطلاب حيث تعمل الدولة والقطاع الخاص على توفير تخصصات تتناسب مع الطبيعة الجغرافية المحيطة فظهرت تخصصات كالتعدين والسياحة ..إلخ ،وذلك لتوفير العمالة اللازمة للسوق من الخريجين المؤهلين.وتعد كثرة أمطار

إنجلترا مع شدة البرودة التى تتعرض لها قد يدفعها إلى تصميم الجامعات الخاصة بشكل يتناسب مع تلك الظروف ،كما أن درجة الحرارة تحدد بشكل أو بآخر مواعيد بدء ونهاية العام الدراسى والأجازات فى الجامعات الخاصة كما تحدد الأنشطة التعلمية وتؤثر على بناء الملاعب داخل تلك الجامعات حيث تكون مقفلة تفادياً لسقوط الأمطار وحماية من درجات الحرارة قارسة البرودة وتتدخل العوامل المناخية فى تحديد أنواع الأنشطة المختلفة التى تمارس داخل تلك الجامعات حيث يغلب عليها الأعمال الكتابية والندوات والإجتماعات التى تجرى داخل الأماكن المغلقة تفادياً لدرجات البرودة القارسة .

- وتقع اليابان فى منطقة الزلازل والبراكين النشطة فكانت المبانى غير مرتفعة ومن مواد غير ثقيلة تفادياً لوقوع الزلازل والهزات الأرضية العنيفة ،وتستخدم اليابان أحدث التقنيات لتصميم مبان مقاومة للزلازل ومتابعة مسارات العواصف بمنتهى الدقة ،وقد أثر مناخ اليابان بشكل كبير على تصميم المبانى الجامعية بالجامعات الخاصة فجاءت لتتناسب مع الرياح والأعاصير التى تتعرض لها وتكون الأجازات خلال فصل الشتاء حيث البرودة القارسة التى تصعب فيها الدراسة ويأخذ الطلاب أيضاً أجازة رسمية فى الصيف حيث الحرارة الشديدة وتستخدم تلك الجامعات أحدث التقنيات لتصميم مبان مقاومة للزلازل ومتابعة مسارات العواصف بمنتهى الدقة حتى تبقى تلك الجامعات بعيدة عن تلك المسارات.

وقد يرجع هذا إلى العوامل الجغرافية ،والعوامل السياسية ؛حيث المساحة الشاسعة لتلك الدول ومناخها قارس البرودة ،كما تتمتع تلك النظم بدرجة كبيرة من الديمقراطية والتى أعطت تلك الجامعات والقائمين عليها حريات كبيرة فى تسيير برامجها التعليمية، وفقاً لحاجات البيئة التى توجد بها هذه الجامعات ، مما أبعدها عن النمطية الشديدة .

٢- نظم القبول بالجامعات الخاصة .

تضع الجامعات الخاصة فى دولتى المقارنة مجموعة من المعايير والضوابط للقبول بها،والتى يلتزم بها الطلاب الراغبين فى الإلتحاق بتلك الجامعات ،ويتم تحديد تلك المعايير من قبل الجهة التى تختص بالإشراف عليها .وفيما يتعلق بنظم القبول بالجامعات الخاصة فتوجد أوجه للتشابه وأوجه للإختلاف فيما بينهم ،والتى يمكن تحديدها كالآتى:

أ- <u>إدارة القبول بالجامعات الخاصة .</u>

- تتشابه دولتى المقارنة فى اهتمامها بإدارة عملية قبول الطلاب المتقدمين للالتحاق بها حيث يلاحظ وجود مكتب للقبول بكل جامعة خاصة فى كل منهما يتولى استلام استمارات قبول الطلاب سواء كانوا من داخل البلاد أم من خارجها فى مرحلة الليسانس والبكالوريوس أو مرحلة الدراسات العليا ،ومسئول عن إبلاغ الطالب بقرار قبوله ،ومواعيد إجراء المقابلات الشخصية وإخطار الطلاب بقرار قبولهم بالجامعة من عدمه.وقد يرجع وجود مكتب للقبول بكل جامعة خاصة فى دولتى المقارنة إلى رغبة تلك الجامعات فى تسهيل وتنظيم عملية قبول الطلاب سواء فى مرحلة التعليم الجامعى أو مرحلة الدراسات العليا .
- تتشابه الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان فى اتباع بعض جامعاتها الخاصة سياسة القبول التنافسى لقبول الطلاب بتلك الجامعات .وقد يرجع ذلك للعوامل السياسية حيث يهتم نظام الحكم فى كل من إنجلترا واليابان بتحقيق المساواه وتكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب دون التفرقة على أساس اللون أو الجنس أو الديانة أو الأصل القومى أو السن أو المكانة .
- تختلف إنجلترا عن اليابان فى وجود جهة على المستوى القومى مخصصة تتولى استلام استمارات القبول للطلاب ،فالجامعات الخاصة الإنجليزية توجد هيئة قومية للقبول تعرف بـــ"مكتب خدمات القبول بالكليات والجامعات (UCAS)" وهو مسئول مسئولية كاملة عن استلام استثمارات قبول الطلاب

باختلاف مراحلهم التعليمية سواء كانوا فى المرحلة الجامعية الأولى أو درجة التأسيس ،أو مقررات الدبلومة الأولى ،وتقوم بتسليم هذه الاستمارات إلى الجامعات الخاصة الراغب فى الالتحاق بها الطالب ،وهومسئول أيضاً عن إبلاغ الطالب -بقرار قبوله من عدمه ،مع ملاحظة وجود مكتب للقبول بكل جامعة خاصة إنجليزية يتولى فحص طلبات الطلاب- المتقدمين ،وإبلاغ مكتب خدمات القبول بالكليات والجامعات(UCAS) بنتائج قبول الطلاب ،كما يقوم بتلقى طلبات واستمارات قبول الطلاب بمرحلة الدراسات العليا.بينما يوجد فى الجامعات الخاصة اليابانية مكتب بكل جامعة خاص بقبول الطلاب، ففى اليابان يوجد بكل جامعة خاصة فى اليابان مكتب لقبول الطلاب ويعتبر مسئولاً مسئولية كاملة عن عملية قبول الطلاب وفحص طلبات المتقدمين من خلال اللجنة المختصة بفرز طلبات المتقدمين بمكتب القبول وتحديد الطلاب المقبولين بالجامعة ورفض الطلاب الذين لم ينطبق عليهم الشروط المقررة من قبل الجامعة.

ب- <u>متطلبات القبول بالجامعات الخاصة .</u>

- تتشابه الجامعات الخاصة فى وإنجلترا واليابان فى تعدد الخيارات الدراسية المتاحة للطالب لأن يلتحق بما يتناسب مع رغباته وميوله الشخصية هذا من ناحية ومع متطلبات سوق العمل من ناحية أخرى .وقد يرجع هذا إلى العوامل السياسية حيث الديمقراطية التى تسود تلك المجتمعات التى تتيح للطالب اختيار التخصص الذى يتناسب مع رغباته وميوله وإتجاهاته .
- تتشابه دول المقارنة فى أن جامعاتها الخاصة تتطلب للالتحاق بها شهادة لحسن السير والسلوك للطالب . وقد يرجع ذلك لاهتمام تلك الجامعات بانتقاء أفضل العناصر الطلابية للالتحاق بها وذلك لأن سمعة طلاب الطيبة والمحمودة تؤثر على سمعة ومكانة الجامعة أمام نظرائها .
- تختلف اليابان عن إنجلترا فى كون جامعاتها الخاصة تعقد اختبار يطلق عليه "امتحان المرحلة الثانية" والذي تتولى من خلاله تقويم القدرات الخاصة

للمتقدمين واستعداداتهم على أساس نتائج والذى يتضمن اختبارات المقال والمقابلات وغيرها، والذى تعقده كل جامعة على حدة . وقد يفيد هذا الإختبار فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب فى خضوعهم لاختبار موحد على مستوى الجامعات الخاصة وذلك للتعرف على مستويات وقدرات الطلاب بصدق وهذا الإختبار لا يوجد فى الجامعات الخاصة فى دول المقارنة الثلاث الأخرى .

- تختلف الجامعات الخاصة فى إنجلترا عن اليابان فى أن بعض جامعاتها الخاصة تتطلب ضرورة اجتياز اختبارات القبول بالتخصصات الطبية (BMAT)،واختبا التيرم السادس فى الرياضيات(STEP) ،واختبار تقييم مهارات التفكير للقبول بمقررات علوم الكمبيوتر والاقتصاد والهندسة والعلوم الطبيعية ،والاختبار القومى للقبول بمقرر القانون (LANT) وغيرها من الاختبارات المتخصصة ،كما تستخدم من إنجلترا اختبار المعرفة باللغة الإنجليزية (TOEFL).وقد يرجع تعدد وتنوع الاختبارات التى تضعها الجامعات الخاصة فى إنجلترا إلى العناية الشديدة فى انتقاء أفضل العناصر من الطلاب للالتحاق بهذا النوع من الجامعات وذلك لاعتمادهم على سياسة عالية الانتقاء فى اختيار طلابها ، هذا فى الوقت الذى تهتم اليابان بالدرجات فى الاختبارات والمقابلات الشخصية.

ج- <u>إجراءات القبول بالجامعات الخاصة .</u>

- تتشابه دول المقارنة فى قبولها لطلبات المتقدمين للالتحاق بالجامعات الخاصة بها من خارد البلاد ،وكذلك الطلاب المنقولين أو المحولين من جامعات خاصة أخرى بشرط حصولهم على شهادة الثانوية أوما يعادلها من الدول العربية والأجنبية واجتيازهم للاختبارات المقررة والتى تجريها تلك الجامعات . وقد يرجع ذلك إلى رغبة تلك الدول فى زيادة مواردها المالية من مصروفات الطلاب الملتحقين بالجامعة سواء من داخل البلاد أو من خارجها أو الطلاب المحوليين من الجامعات الخاصة الأخرى .

- بينما تختلف الجامعات الخاصة الإنجليزية عن اليابان فى وجود ما يسمى مشروع التطهير"Cleaning Scheme" والذى تلجأ اليه الجامعات الخاصة فى إنجلترا بالنسبة للطلاب الذين تم رفض اختياراتهم ،حيث يلجأ الطالب إلى البحث عن مكان بإحدى الجامعات الخاصة الأخرى من خلال مشروع التطهير والذى يبدأ فى شهر سبتمبر ،وهذا لا يوجد فى الجامعات الخاصة اليابانية،وقد يرجع هذا إلى رغبة الجامعات الخاصة الإنجليزية السماح للطلاب بالتجربة مرة إخرى فى الالتحاق بجامعاتها وهذا يظهر مدى حرص تلك الجامعات على مستقبل طلابها.

د- <u>سياسة وفلسفة القبول بالجامعات الخاصة .</u>

- تتشابه الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان بجاذبيتها للطلاب ، ففى إنجلترا تتميز الجامعات الخاصة الإنجليزية بجاذبيتها للطلاب، وفى الجامعات الخاصة اليابانية من الملاحظ أن الآباء يفضلون إلحاق أبنائهم بجامعات خاصة حتى يضمنون لهم الالتحاق بوظائف مرموقة.وقد يرجع هذا للعوامل الإجتماعية والاقتصادية فى تلك الدول ،فتمتع تلك الدول بالاقتصاد المتنامى بشكل سريع عمل على زيادة نصيب الأفراد من الدخل القومى وزاد من غنى الطبقات المختلفة فى تلك المجتمعات وزاد من رغبتهم فى توفير تعليم مناسب ومتميز لأبنائهم ،حيث لديهم المقدرة المالية التى تمكنهم من دفع نفقات الجامعات الخاصة المرموقة فى المجتمع والتى تتيح الفرصة لأبنائهم عند التخرج من الالتحاق بوظائف مناسبة .
- تتشابه كل من إنجلترا واليابان فى أن جامعاتها الخاصة تعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب فالجامعات الخاصة الإنجليزية تسعى لتوفير مكان لكل طالب لدية القدرة والرغبة للاستفادة منه وهذا ما أدى إلى زيادة إقبال الطلاب عليه، كما أن الجامعات الخاصة اليابانية تحرص على تحقيق مبدأ المساواه فى التعليم بين الطلاب .وهذا يرجع إلى العوامل السياسية حيث الديمقراطية التى تتمتع بها تلك الدول، واحترام الحرية الفردية، وتطبيق

مبدأ تكافؤ الفرص وينعكس أثر الديمقراطية السياسية وديمقراطية الحكم على التعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعى بصفة خاصة، التعليم الجامعى متاح للجميع ويرجع أيضاً إلى العوامل الاجتماعية حيث أن التعليم الجامعى متاح للجميع دون التميز بين الطلاب على أساس دينى أو لغوى أو عرقى، كل على حسب قدراته واستعدادته وهذا ما زاد من نسب الالتحاق بتلك الجامعات .

- تتشابه كل من إنجلترا واليابان فى تميز مستويات خريجيها بشكل ملحوظ ، فخريجوا الجامعات الخاصة الإنجليزية يتميزون بكفاءة عالية ويظهر ذلك من خلال مناسبتهم مع المواصفات المطلوبة فى سوق العمل، ويتميز خريجوا الجامعات الخاصة اليابانية بمستويات عالية الكفاءة فتخرج الطالب من جامعة خاصة يعنى ضمان حصوله على وظيفة مرموقة فى المجتمع . وقد يرجع هذا إلى العوامل الاقتصادية حيث يلاحظ مدى اهتمام تلك الجامعات بالإعداد الجيد لخريجيها واهتمامها بدراسة متطلبات السوق واحتياجاته الضرورية ووضع خطة لتوفير العمالة المناسبة التى تخدم تلك الاحتياجات وهذا يرجه للاهتمام الدولة بهذا النوع من التعليم وتقديم تخصصات للطلاب مناسبة مع احتياجات المجتمع وهذا يشير إلى الوعى السياسى لقادة تلك الدول بأهمية الجامعات الخاصة فى خدمة خطط التنمية فى المجتمع وتقديم الدعم المالى لها .
- تتشابه الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان فى حرصهم الدائم على توفير فرص عمل مناسبة لخريجيها ،فتسعى الجامعات الخاصة الإنجليزية بدعم خريجيها بعد إنهاء دراستهم عن طريق إلحاقهم بسوق العمل وإرشادهم إلى الوظائف المناسبة وهذا ما أدى إلى زيادة إقبال الطلاب على الالتحاق بجامعاتها لضمان الحصول على فرصة عمل مناسبة بعد التخرج ،وفى اليابان تحدد الجامعات الخاصة أفضل الوظائف والمهن لخريجيها وهذا ما يزيد من قدرتها التنافسية حيث إن الجامعات والمعاهد تصنف بطريقة غير رسمية طبقاً لنجاح خريجيها فى الحصول على وظيفة لها مكانتها المرموقة. وقد يرجع هذا إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية حيث يلاحظ نجاح تلك الجامعات فى

دراسة احتياجات السوق من العمالة المهارة اللازمة للمشاركة فى تنفيذ خطط التنمية وليس هذا فحسب بل تسعى لاستشراف المستقبل ومحاولة التعرف بدقة على الاحتياجات الفعلية للسوق من العمالة ونوعية التخصصات التى يتطلبها المجتمع وتسعى لايجاد تلك التخصصات داخل جامعاتها وتزويدها بالمناهج التى تخدم ما يتطلبه المجتمع .

- تتشابه الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان فى إرتفاع معدلات التحاق الطلاب بجامعاتها الخاصة، وقد يرجع هذا إلى العوامل الاجتماعية حيث يمكن إرجاع زيادة الجامعات الخاصة إلى الرغبة فى استيعاب الزيادة الملحوظة فى عدد الطلاب .وهذا قد يرجع إلى نجاح تلك الجامعات فى إتباع استراتيجيات مناسبة لتسويق نفسها على المستوى العالمى لاجتذاب الدراسين إليها من الدخل ومن الخارج ومرونة نظم القبول بها والتى تسهل للطلاب الالتحاق بتلك الجامعات بمختلف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية ودون التميز على أساس دينى أو لغوى أو عرقى .
- بينما تختلف الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان فى اختبارات القبول التى تحددها كل منهما كشرط أساسى لقبول الطلاب ،ففى إنجلترا هناك العديد من المتطلبات العامة والخاصة التى تضعها الجامعات الإنجليزية الخاصة والتى تتمثل فى : نتائج امتحانات الطلاب ، أداء الطالب فى المدرسة الثانوية ، البيانات الخاصة بالشهادة العامة للتعليم الثانوى الإنجليزى (General (GCSE Certificate Of Secondary Education، ترتيب ومنزلة مدرسة الطالب التى تخرج منها ، الاختبارات الإضافية التى تضعها الجامعة ، المقابلات الشخصية مع المتقدمين ، الأخذ فى الاعتبار المعارف والمعلومات السابقة عن الطالب. وفى الجامعات اليابانية يتم القبول على أساس اختيار الطلاب وفقاً لإمتحان قبول إلى جانب الشهادات المعتمدة من المدارس الثانوية، وقد أدخل امتحان الإنجاز المشترك كامتحان موحد تم وضعه بهدف تقييم المعلومات الأساسية والعامة لدى المتقدمين إلى الجامعات القومية (الحكومية)، والجامعات المحلية ،والجامعات الخاصة،من خريجى المدارس الثانوية.

نتائج البحث:

توصل البحث إلى النتائج الآتية :

- ضعف القدرة التنافسية للجامعات الخاصة المصرية وتراجع مكانتها فى قائمة التصنيفات الدولية للجامعات ، نتيجة لإنخفاض المؤشرات التى يتم الاعتماد عليها فى تقويم الجامعات والتى منها نظم القبول، والبحث العلمى، ومستويات أعضاء هيئة التدريس، وغيرها .
- يتوقف القبول بالجامعات الخاصة المصرية على درجات الطالب الحاصل عليها فى مرحلة التعليم الثانوى ويتم المفاضلة بين الطلاب وترتيبهم على أساس هذه الدرجات من خلال مكتب القبول بالجامعات الخاصة المصرية ،وبعض الجامعات الخاصة تعقد اختبارات كفاءة فى اللغات الأجنبية كاللغة الإنجليزية ولكنها لا تتعدى كونها اختبارات روتينية .
- ضعف العلاقة بين سياسات القبول، وتوزيع الطلاب على التخصصات المختلفة اعتمادا على توزيع الدرجات العام ،مما يقود إلى ضعف الكفاءة الداخلية للعلمية التعليمية، وارتفاع معدلات الهدر بها .
- تضخم أعداد الطلاب وقلة أعداد أعضاء هيئة التدريس يمثل عقبة كبيرة ؛حيث يعد هذا من المعايير التى يتم على أساسها تقيم الجامعات .
- انخفاض القدرة التنافسية للجامعات الخاصة المصرية حيث إنها لم تستطيع تحديد الإحتياجات الفعلية من التخصصات وتحقيق نوع من التوازن بين أعداد الملتحقين بها بالإضافة إلى التركيز على التخصصات الإنسانية والإجتماعية وإهمال التخصصات الحيوية المطلوبة كالطب وغيرها وهذا يؤدى إلى تدنى القدرة التنافسية للجامعات الخاصة .
- لا يوجد نظام معلن لتقويم الأداء فى الجامعات المصرية سواء كان على مستوى الجامعة أو الكلية أو القسم لتقويم أداء عضو هيئة التدريس .
- غموض الأسس التى تقوم عليها نظم قبول الطلاب بالجامعات الخاصة وسياسة الإعلان عنها .

- ضعف مستوى القائمين على رسم وتنفيذ سياسات القبول فى الجامعات وللمجلس الأعلى للجامعات الدور الأكبر فى رسم وتنفيذ تلك السياسات فى ضوء النتيجة العامة للمرحلة الثانوية .
- ضعف دور الجامعة فى تحديد احتياجات من الطلاب حسب الطاقة الاستيعابية لكلياتها وأقسامها المختلفة .
- تتميز الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان بقدرة تنافسية عالية وارتفاع مؤشراتها التنافسية بشكل ملحوظ الأمر الذى ترتب عليه حصول تلك الجامعات على مكانة متقدمة فى قائمة التصنيفات الدولية للجامعات .
- تميز مستويات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان .
- جودة البحث العلمى المقدم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان.
- تعدد وتنوع مصادر التمويل المقدمة بالجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان.
- تحرص الجامعات الخاصة الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان على الارتقاء بالتدريس وأساليبه المختلفة وتنمية معارف ومهارات الطلاب وربطهم بالواقع العملى وسوق العمل .
- ارتباط الجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان بمؤسسات المجتمع الإنتاجية كالمؤسسات الصناعية والتجارية .
- ضخامة الأموال المرصودة للإنفاق على البحث العلمى من إجمالى الدخل القومى بالجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان.
- تتمتع نظم القبول بالجامعات الخاصة فى كل من إنجلترا واليابان بالمرونة الكافية لتتناسب مع ميول وإتجاهات واستعدادات الطلاب .

خامساً: التوصيات والمقترحات التى يمكن أن تسهم فى تطوير نظم القبول بالجامعات الخاصة فى مصر لتحسين قدرتها التنافسية.

يعرض الباحث عدة توصيات ومقترحات يمكن أن تسهم فى تطوير نظم القبول بالجامعات الخاصة فى مصر لتحسين قدرتها التنافسية انطلاقاً من .

- أن للجامعات الخاصة المصرية أهمية كبيرة ؛حيث تسهم في تخفيف الضغط على الجامعات الحكومية من حيث استقبال عدد كبير من الطلاب من ناحية، وتقديم خدمات أرقى للطلاب مدفوعة الأجر من ناحية أخرى .
- اتجاه قطاعات الأعمال لطلب نوعيات متميزة من خريجى الجامعات تتوافر فيهم الشروط والموصفات التى يتطلبها سوق العمل المحلى والعالمى .
- نظم القبول بالجامعات الخاصة المصرية يشوبها العديد من العيوب وأوجه الضعف والقصور .
- ضعف القدرة التنافسية للجامعات الخاصة المصرية وإنخفاض مؤشراتها التنافسية بشكل ملحوظ .

ويمكن عرض هذه التوصيات والمقترحات كما يلى :

١- الارتقاء بمستوى الكفاءة والقدرة التنافسية لمخرجات الجامعات الخاصة والتى يتحقق معها التواجد على خريطة الجامعات المتميزة على المستوى المحلى والإقليمى والعالمى .

٢- أن يكون القبول بالجامعات الخاصة فى مصر قائماً على الرغبة والاستعداد مع مراعاة إمكانات الكليات من منطلق أن رغبة الطالب واستعداده هى الممثلة للمجموع الكلى للدرجات .

٣- التنسيق بين أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات الخاصة ومتطلبات سوق العمل .

٤- رفع الحد الأدنى للقبول بالجامعات الخاصة المصرية ليتفق مع الحد الأدنى للقبول بالجامعات الحكومية أسوة ماهو موجود بالدول المتقدمة.

٥- أن تتميز سياسة القبول فى الجامعات الخاصة بالحيادية أي عدم التحيز لجنس أو نوع أو ديانة أو عرق ،والتنوع في شروط القبول ،والشمول أي تعدد الجهات التي تشترك في رسم وتنفيذ سياسات القبول بالجامعات الخاصة حيث يشمل كافة المهتمين بالعملية التعليمية داخل تلك الجامعات والمجتمع المحيط بتلك الجامعة.

٦- انشاء مكتب للقبول بكل كلية من الكليات الموجودة داخل الجامعات الخاصة ويختص هذا المكتب بتنظيم عمليات القبول وتحديد شروط القبول ومتطلباته وامتحاناته والمشاركة في تحديد هذه الأعداد .

٧- ألا يكون المجموع الكلى للدرجات في شهادة الثانوية العامة هو أساس المفاضلة بين الطلاب في القبول في الجامعات الخاصة ولكن مراعاة المعايير التالية :

- المقابلات الشخصية والتي تجرى بطريقة موضوعية.
- شهادة بحسن سير وسلوك الطالب من المدارس الثانوية التي كان يدرس بها الطالب.
- شهادة تؤكد اللياقة البدنية والجسمية للطالب والخلو من جميع العيوب الجسمية وعيوب النطق والسمع والبصر ،وغيرها .
- سجل كامل للطالب يحوى معلومات مفصلة عن مستواهم العلمي في المراحل التعليمية المختلفة وتاريخ حياتهم وسلوكياتهم واتجاهاتهم السياسة والاجتماعية ومعتقداتهم الدينية.

٨- اجراء امتحانات تحريرية للطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعات الخاصة وتلك الاختبارات تقيس البعد الأكاديمي والتربوي والثقافي للطالب.

٩- أن تكون الاختبارات التي تجريها الجامعات الخاصة على الطلاب المقبولين دقيقة ومقننة وأن يكون القائمون عليها من ذوى الخبرة والتخصص في هذا المجال.

١٠- أن يكون القبول في الجامعات الخاصة وفقاً للإمكانيات التعليمية المتاحة بكل جامعة.

١١- أن يتم توجيه وارشاد الطلاب وتوعيتهم في المرحلة الثانوية بأفضل المهن التي تتناسب مع ميولهم واهتماماتهم واستعداداتهم .

١٢- أن يتم توفير الإرشاد المهني للطلاب ومساعدتهم في اختيار التخصص بالكليات المختلفة الموجودة داخل الجامعات الخاصة.

١٣- الاهتمام بمعرفة ومراجعة سجل الطالب فى المرحلة الثانوية ،والوقوف على مستواه التحصيلى والأخلاقى .

١٤- أن يقوم المجلس الأعلى للجامعات الخاصة المصرية بتشكيل لجنة من الخبراء والمتخصصين تختص بوضع سياسة قبول تتمشى مع الاتجاهات العالمية السائدة لدى خبرات الدول المتقدمة .

١٥- تقوم الهيئة القومية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بمتابعة سياسة قبول كل جامعة خاصة في مصر لمعرفة واقع الممارسات التي تتم وتعمل على تدعيم جوانب القوة ومعالجة جوانب الضعف.

١٦- أن تلتزم الجامعات الخاصة بالإعلان عن سياسة القبول وطريقة وشروط توزيع الطلاب على التخصصات المختلفة قبل موعد القبول بوقت كاف، وتحرص على أن يكون هناك شفافية تامة وعدالة في التنفيذ.

١٧- التزام الجامعات بتحديد أعداد الطلاب المطلوبة في بداية كل عام وتراعى عند تحديدها حجم وموارد الجامعة سواء المادية أو البشرية.

١٨- أن تتبع الجامعات الخاصة طرق متعددة للإعلان عن سياسة القبول بها والتى منها الكتيبات والملصقات، وأدلة الطلاب، والمواقع الالكترونية للجامعة.

١٩- وضع سياسة خاصة لقبول الطلاب الوافدين من الخارج للالتحاق بالجامعات الخاصة .

٢٠- أن يتناسب أعداد الطلاب المقبولين فى كل تخصص داخل الكليات التى تحويها الجامعة مع أعضاء الهيئة التدريسية .

٢١- تفعيل دور وحدة ضمان جودة بكل كلية من كليات الجامعات الخاصة وتكون على اتصال دائم بوحدة ضمان الجودة فى الجامعة .

٢٢- عمل سجلات وملفات للجودة لكل طالب تشمل:

- المقررات الدراسية التى قام بدراستها فى المرحلة الثانوية.
- الاختبارات التى تم إجراؤها .
- النتائج التى تم الحصول عليها .
- المتابعة المستمرة للطالب فى أثناء دراسته بالكلية .

٢٣- تطوير البرامج و المقررات الدراسية ووضع توصيفات لكل منها وفقا للمعايير القومية والدولية حتى تحظى كل كلية منها بتحقيق معايير ضمان الجودة، ومن ثم الحصول على شهادة الاعتماد.

٢٤- أن تهيئ الجامعات الخاصة فى مصر كافة الإمكانات المتاحة لاستقبال الطلاب ،بما يتضمن توفير البيئة العلمية المشجعة ،وتوفير الأنشطة التى تكشف عن مواهب وميول واتجاهات وقدرات الطلاب .

٢٥- أن توفر الجامعات الخاصة من خلال موقعها الإلكتروني كافة أوجه الدعم الفنى والأكاديمي للطلاب المستجدين الذين يرغبون فى الالتحاق بالجامعة .

٢٦- أن يحدد المجلس الأعلى للجامعات أعداد الطلاب بكل كلية وكل قسم سنوياً وفقاً للطاقة الاستيعابية لكل جامعة.

٢٧- التزام الجامعات الخاصة بوضع سياسة واضحة للتحويلات تتمشى مع السياسة العامة للتعليم الجامعى ،وتتميز بالعدالة والبعد عن الاستثناءات.

٢٨- الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة فيما يتعلق بمؤشرات القدرة التنافسية وذلك بهدف تطوير القدرة التنافسية للجامعات الخاصة المصرية.

٢٩- تقليل نفقات مصروفات الدراسة بالجامعات الخاصة حتى لا تفقد وظيفتها التعليمية وتتحول إلى مؤسسة ربحية فقط .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم السيد العويلى التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس والجودة والاعتماد المؤسسي والمهنى بكليات التربية"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة ،العدد٦٩ ،يناير ٢٠٠٩م.

٢- أحمد إبراهيم أحمد ،التربية المقارنة ونظم التعليم من منظور إداري، (الإسكندرية: دار الوفاء ،٢٠١٥م).

٣- أحمد إسماعيل حجى ، لبنى محمود عبد الكريم،" التعليم العالى والجامعى المقارن حول العالم جامعات واستراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة" ،(القاهرة: عالم الكتب،٢٠١١م).

٤- أحمد إسماعيل حجى، حسام حمدى عبد الحميد ، الجامعة والتنمية البشرية أصول نظرية وخبرات عربية وأجنبية مقارنة، (القاهرة : عالم الكتب ، ٢٠١٢م).

٥- أحمد حسين عبد المعطى محمد ،"رؤية مقترحة لتطوير الانتاجية العلمية البحثية"، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط ،المجلد٣١، العدد٣، الجزء٢، أبريل ٢٠١٥م.

٦- أحمد سيد مصطفى،"التسويق العالمي ،بناء القدرة التنافسية للتصدير"،(القاهرة : ناس للطباعة ،٢٠٠١) .

٧- أحمد عابد الطنطاوى،هدى سعد السيد، التربية المقارنة والإدارة التعليمية، (طنطا: مطبعة الجامعة ، ٢٠٠٦ م).

٨- أحمد فاروق محفوظ ،' إدارة الجودة الشاملة "، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث) ، التعليم الجامعي العربي ، آفاق الإصلاح والتطوير ، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية – جامعة عين شمس ، من ١٨-١٩ديسمبر ٢٠٠٤م.

٩- أشرف السعيد أحمد محمد، الجودة الشاملة والمؤشرات فى التعليم الجامعي،(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ،٢٠٠٧م).

١٠- الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، "التعليم والعالم العربي تحديات الألفية الثالثة ،تمويل التعليم الجامعي"، أبو ظبى ، ٢٠٠٠ م.

١١- الإمام محمد ابن أبى بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، ترتيب محمود خاطر، (القاهرة : دار الكتب المصرية ، د.ت).

١٢- إيمان حمدى محمد عمار ،"تنمية مهارات البحث التربوى لطلبة الدراسات العليا بكليات التربية فى مصر فى ضوء خبرات بعض الدول"، المجلة التربوية ،كلية التربية –جامعة سوهاج، العدد ٤١،يوليو ٢٠١٥م.

١٣- إيمان حمدى محمد عمار، "معوقات حصول الجامعات العربية على مراتب متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"، بحث مقدم للمؤتمر العربى الدولى الثالث لضمان جودة التعليم العالىIACQA 2014 ،جامعة الزرقاء، المملكة الأردنية الهاشمية، فى الفترة من ١-٣ أبريل ٢٠١٤ م ، ص٧٣٥- ص٩٢٥ .

١٤- بيومى محمد ضحاوى ،"التربية المقارنة ونظم التعليم "، ط٣ (القاهرة :دار الفكر العربى ،٢٠٠٨م).

١٥- تقية محمد المهدى حسان، "من أسرار نجاح التجربة اليابانية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،الجزائر،٢٠١١م.

١٦- توفيق محمد عبد المحسن، " بحوث التسويق وتحديات المنافسة الدولية "،(القاهرة : دار الفكر العربى ، ٢٠٠٣ م).

١٧- جمال محمد أبو الوفا، سلامة عبد العظيم حسين ، الإدارة المدرسية والصفية ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٨م).

١٨- جميل أحمد محمود خضر، "تسويق مخرجات البحث العلمى كمتطلب رئيسى من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولى لضمان جودة التعليم العالي،جامعة الزقاء الخاصة، المملكة الأردنية الهاشمية، فى الفترة من ٩ -١١ مايو ٢٠١١م.

١٩- حسنى عبد المنعم حمد، "تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية باستخدام بعض المداخل الحديثة "، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة سوهاج ،سوهاج ،٢٠١٤ م .

٢٠- خليل سيد محمد الحسانى،" قياس القدرة التنافسية فى المؤسسات التعليمية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، المجلد١٣، العدد٢، ديسمبر ١٩٩٩ م.

٢١- راشد صبرى القصبى، نحو تطوير التعليم الجامعى ،(المنيا: دار فرحة،٢٠٠٩).

٢٢- رشدى أحمد طعيمة ، محمد بن سليمان البندرى،" التعليم الجامعى بين رصد الواقع ورؤى التطوير " ، (القاهرة : دار الفكر العربى،٢٠١٢م).

٢٣- رفعت عمر عزوز، "تصور مقترح لتطوير كلية التربية بالعريش فى ضوء ضمان الجودة والاعتماد"، المؤتمر العلمى العربى الثانى التعليم الجامعى الخاص في البلاد العربية قضايا آنية و آفاق مستقبلية، جمعية الثقافة من أجل التنمية ، جامعة سوهاج، فى الفترة ٢٧ - ٢٧ مارس ، ٢٠٠٧م.

٢٤- رفيقة حمود، "سياسات وإجراءات القبول فى الجامعات العربية"، المؤتمر الإقليمى العربى بعنوان نحو فضاء عربى للتعليم العالى - التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية"، القاهرة ،مكتب

اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية ،بيروت،٢٠٠٩م.

٢٥- زغدار أحمد،" المنافسة، التنافسية والبدائل الاستراتيجية"، (عمان : دار جرير،٢٠١١م).

٢٦- سعاد بسيونى عبد النبى وآخرون ،التربية المقارنة منطلقات فكرية ودراسات تطبيقية، ط٢ (القاهرة : مكتبة زهراء الشرق ، ٢٠٠٥م).

٢٧- سعد زناد درويش المحياوى ، خالد محمد طلال بنى حمدان ، " نظام معلومات الموارد البشرية وعلاقته بعناصر رأس المال الفكرى وأثره فى تحقيق الميزة التنافسية "، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، الجزء الثانى ، العدد ٢٩ ، ٢٠٠٠م.

٢٨- سلامة عبدالعظيم، الاتجاهات المعاصرة فى نظم التعليم،(الإسكندرية: دار الوفاء،٢٠٠٦م).

٢٩- سمر محمود محمد عبد الفتاح، "التصنيف العالمي للجامعات"، بحث مقدم إلي إدارة مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، بنها ،٢٠٠٩ م.

٣٠- سهير محمد حواله، "الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات فى ضوء مقومات الرضا الوظيفى...دراسة ميدانية على جامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية"، مجلة كلية التربية ،جامعة الإسكندرية، المجلد ١٩ ،العدد ٣ ،٢٠٠٩م.

٣١- سوزان مسيحه، " التنافسية الدولية ومعايير قياسها "، المؤتمر الأول للجمعية العربية للإدارة بعنوان: الإدارة الاستراتيجية والقيمة التنافسية لمنشآت الأعمال العربية، الإسكندرية، في الفترة من ٣٠ ــ ٣١ أكتوبر ١٩٩٦ م .

٣٢- شبل بدران، التربية المقارنة.. دراسات تطبيقية في نظم التعليم ،ط٣ (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ،٢٠٠١م).

٣٣- صفاء محمود عبد العزيز ، سلامة عبد العظيم حسين، "ضمان جودة ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر"، المؤتمر السنوي الثالث عشر، الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، كلية التربية – جامعة القاهرة ،٢٤- ٢٥ يناير ٢٠٠٥م.

٣٤- عائشة سيف الأحمدي، "التصنيف العالمى لجامعات الدارسين السعوديين "،مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة أم القرى ،المملكة العربية السعودية، المجلد١٤،العدد٢، يونية ٢٠١٣م.

٣٥- عبد الباسط محمد دياب، " تطوير نظم القبول بالجامعات الخاصة في جمهورية مصر العربية في ضوء بعض الدول كمتطلب رئيسي لضمان جودتها واعتمادها " ، المؤتمر العربي الثاني التعليم الجامعي الخاص في البلاد العربية قضايا أنية وأفاق مستقبلية ، جمعية الثقافة من أجل التنمية، ٢٧مارس ٢٠٠٧م.

٣٦- عبد الباسط محمد دياب، "تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة"، المؤتمر العلمى السنوي الثامن عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بعنوان اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي بالتعاون مع كلية التربية بجامعة بني سويف ، بني سويف، ٢٠١٠م.

٣٧- عبد الغنى عبود وآخرون، التربية المقارنة والألفية الثالثة الايديولوجيا والتربية والنظام العالمى الجديد، (القاهرة :دار الفكر العربى ،٢٠٠٠).

٣٨- عثمان بن عبد الله الصالح،" تنافسية مؤسسات التعليم العالى: إطار مقترح "، مجلة الباحث ، جامعة المجمعة ، المملكة العربية السعودية ،العدد ١٠ ،٢٠١٢م.

٣٩- علاء سالم ،"التعليم الجامعي الخاص : فرص واحتمالات المستقبل " ، سلسلة مصر في عيون شبابها، شباب الباحثين ومستقبل التنمية في مصر ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١م.

٤٠- عمر صقر ،"العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة "،(القاهرة ،الدار الجامعية ،٢٠٠٠-٢٠٠١).

٤١- فريد النجار، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة (القاهرة : ايتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).

٤٢- محمد بشير حداد ،التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعى .دراسة مقارنة، (القاهرة: عالم الكتب ،٢٠٠٤م).

٤٣- محمد سلمان الخزاعلة وآخرون، تطور الفكر التربوى، (عمان: دار صفاء،٢٠١٢م).

٤٤- محمد صلاح الدين فتحي حسام الدين ،" تصور مقترح لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي الخاص في ضوء شروط القبول به"، بحث مقدم لمؤتمر : مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة ، في الفترة من ٢٥ – ٢٦ يونيو٢٠٠٢م .

٤٥- محمد عدنان وديع ،"مؤشرات التنافسية وسياستها فى البلدان العربية"، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل بعنوان محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية ،المعهد العربى للتخطيط ، تونس ،يونيو ٢٠٠١ م .

٤٦- محمد عدنان وديع، "القدرة التنافسية وقياسها"، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد ٢٤، السنة ٢، ديسمبر، ٢٠٠٥.

٤٧- محمد عشري حسن عبد المهدى ،"مناهج ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات العربية"، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المصرية والعربية في إطار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والخدمات ، جامعة حلوان، حلوان ، في الفترة من ٧ -٩ من مايو ٢٠٠٦ م .

٤٨- محمد على عزب ،التعليم الجامعي وقضايا التنمية،(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،٢٠١١م).

٤٩- محمد فتحى موسى، منصور بن نايف العتيبي، "تطوير نظام قبول الطلاب بالجامعات العربية فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة"، مجلة دراسات عربية في التربية علم النفسASEP ،تصدرها رابطة التربويين العربية ، تتولى نشرها مؤسسة الرشد بالرياض ،المملكة العربية السعودية، العدد ٣٠،الجزء ١،أكتوبر ٢٠١٢م.

٥٠- محمد منير مرسى، "الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه"، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٢م).

٥١- محمود حسن حسني، "الميزة التنافسية ومناهج قياسها مع التطبيق علي قطاعات الخدمات في مصر- صناعة البرمجيات"، الندوة القومية الثانية لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بجامعة حلوان من ٢٢-٢٣ مارس، القاهرة ، ١٩٩٩م.

٥٢- محى الدين قطب "الخيار الاستراتيجى وأثره فى تحقيق الميزة التنافسية"،(عمان: دار الحامد،٢٠١٢م).

٥٣- منار محمد بغدادى ،السياسة التعليمية فى الدول النامية والمتقدمة، (الإسكندرية : المكتب الجامعى ، ٢٠٠٩م).

٥٤- نادر أبو خلف ،"التعريف بتصنيف الجامعات وارتباطه بالنوعية"، ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية فى التعليم الجامعى الفلسطينى الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة ، مدينة رام الله ، في الفترة من ٣-٥/٧/٢٠٠٤م.

٥٥- نبيل سعد خليل ، التربية المقارنة : الأصول المنهجية ونظم التعليم الإلزامي (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع،٢٠٠٩).

٥٦- نسرين أحمد عباس ، "معايير التقييم الدولية للجامعات المصرية" ، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المصرية والعربية في إطار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والخدمات ،جامعة حلوان، حلوان ،في الفترة من ٧ -٩ من مايو ٢٠٠٦ م .

٥٧- نصر الدين شهاب ،"مسارات مقترحة لقبول الطلاب كمدخل لتطوير الأداء الجامعى"، مجلة دراسات تربوية، القاهرة ،مجلد ٨،العدد٢ ،٢٠٠٢م.

٥٨- نور الهدى وآخران، "موقع الجامعات العربية من التصنيفات العالمية "،بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالى IACQA 2014 ،جامعة الزرقاء، المملكة الأردنية الهاشمية ،فى الفترة من ١-٣ أبريل ٢٠١٤م.

٥٩- الهلالى الشربينى الهلالى ،التعليم الجامعى فى العالم العربى فى القرن الحادى والعشرين ، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،٢٠٠٧م).

٦٠- الهلالى الشربينى الهلالى ،نظام مقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالى فى مصر"، مجلة بحوث التربية النوعية، مصر، العدد ١١، ٢٠٠٨م.

٦١- هنداوى محمد حافظ ،"دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعى الحكومي والخاص فى كل من مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ،المؤتمر التربوى الثاني، "خصخصة التعليم العالى والجامعي"، المجلد الثانى، كلية التربية – جامعة السلطان قابوس،٢٣-٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠م.

٦٢- وزارة التعليم العالى والبحث العلمى،" هيئة ضمان الجودة والاعتماد فى التعليم"، مسودة القانون ،وحدة ادارة المشروعات، القاهرة، أبريل ٢٠٠٤م.

٦٣- وزارة التعليم العالي، مكتب الوزير، وحدة المعلومات ، كليات ومعاهد التعليم العالي فى جمهورية مصر العربية ، (القاهرة : دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر ، ٢٠٠١م).

٦٤- يوسف عبد المعطى مصطفى ،الإدارة التربوية، معالم جديدة لعالم جديد،ط٣(القاهرة: دار الفكر العربى ،٢٠١٠م).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

65- A.Belov, A.ZZoloto, Socioeconomic Aspects Affecting University Education in Japan ,Voprosy obrazovaniya-Educational Studies. Moscow, No 3, 2014.

66- A,Zimdars,"Fairness and Undergraduate Admission :A Qualitative Exploration of Admission Choices at the University of Oxford" , Journal Oxford Review Education ,University of Manchester ,UK,,Vol.36, No.3 ,2010, pp.307-323.

67- Anderjs , "Rankings Criteria and Their Impacting Universities " , European University Association(EUA),Fundaco Calouste Culbenkion , Report Bosch Stiftung, 22 nd Nov., 2014.

68- Australian Government ,Department of Education and Training, "Japanese Government's strategy on international Education", Australia, April 2015,p.2.

69- Blij, H.J. &Petero, Muller," Geography: Realms, Regions and Concepts ",(New York :Van Hoffman Press , 2003).

70- Bob Carves and Others, High-Demand Enrollment Reports 2001 / 2002 (Washington DC., Washington Higher Education Coordinating Board, Dec., 2002).

71- Braid, Mike Mc. and Others, The UK Policy :A pocket Guide 2001-2002 , South Yorkshire : Pen and Sword Books , 2002.

72- Braimoh,D.&Alade,E.B.,"Research and Publishing in Academia :A prerequisite for Assuring Quality in Higher Education" , US-China Education Review ,Vol.2,No.9,Sep 2005.

73- Clark, Tony and Chery Blanco, Case Study Paper Presented for The Policy Forum on Higher Education Access and Success in th UK and USA :California and London",(Bristol: Higher Education Funding Council for England (HEFCE) ,September 2000).

74- Da Hsuan,F., "Further Analyses of The Recent Ranking by Shanghai, Jia Tong University of Top 500 Universities in World for Selected Countries and Regins in The United States",The Universities of Texas at Dallas,2004.

75- Dierkes, Julian, Supplementary Education: Global Growth, Japan's Experience, Canada's Future ,Education In Canada, Canada ,Vol.48 ,No.4 , 2010.

76- Elena Del Rey, "Competition Among Universities the Roe of preferences for Research and Government finance Hacienda Publican Espanola (IEV) ",Vol. 127,No.1 , 2003.

77- Garrett ,R.," The Coming Challenge: Private Competition in English Higher Education ", Minerva,Vol.39,No.1,2001.

78- H., Coates & T, Friedman , "Evaluation of The Special Tertiary Admissions Test(STAT)",Journal of Higher

Education Policy and Management ,Vol.32,No.2,2010.

79- Helms ,R,M, "University Admission Worldwide", The World Bank,Paris,2008.

80- Henno ,Theisens , Higher Education in The United Kingdom : Country Report (Enshede : Center for Higher Education Policy Studies (CHEPS). Higher Education Monitor, May 2003).

81- Higher Education Funding Council for England ,"Recurrent Grants for 2003/2004",(Bristol: HEFCE,2004).

82- Higher Education Funding Council for England, Higher Education in The United Kingdom,(Bristol : Higher Education Funding Council for England (HEFCE) , January 2001) .

83- Higher Education Review Report,"The Competitiveness of Higher Education in Scotlish Executive, Edinburgh,2004.

84- Hirao ,Keiro,"Privatized Education Market Employment in Japan" ,Sophia University,Tokoy:Japan,2002.

85- Huang,H.M, "A comparison of Three Major Academic Rankings for World Universities :from A research Evaluation Perspective ,Journal of Library and Information Studies ,Vol.9,No.125, 2011.

86- Itoh, Akihiro, "Japan's Period of High Economic Growth and Science and Technology Education: The Role of Higher Education Institutions" , Japan Labor Review, Japan ,Vol. 11, No. 3, Summer 2014.

87- Japan's Education Services Imports: Branch Campus or Subsidiary Campus?, ADB Working Paper Series on Regional Economic Integration, ADBI-OECD Conference on Services Trade in Selected Sectors: Audiovisual Services, Higher Education, and Financial Services, No. 103 , Shintaro Hamanaka- New Delhi ,18-19 January 2012.

88- Jones, Randall S., "Education Reform in Japan" ,OECD Economics Department Working Papers, No. 888, OECD, Organization for Economic Co-operation and Development, 6 Sep.,2011.

89- Kavanagh, Dennis , "British Politicals :Continuities and Change" , (Oxford : Oxford University Press, 2000).

90- Marcus, John, "AMassive Overhaul England 's Universities are About to Undergo The Most Dramatic Restructuring Since 1960 s " ,Nation Cross Talk" ,Vol. 11, No. 3, Summer 2003.

91- Mccuddy,M. K., & Nonodrof ,J. G., "Ethics in College and University Admissions A trilogy of Concerns and Arguments", International Journal of Education Management ,Vol.23,Issue .7,2009,pp.537-552.

92- Middlerbury College, The Office of Off-Campus Study and The Education Affairs Committee, Information Study A board in United Kingdom& Ireland Booklet, Middlerbury,USA,2004.

93- Mimeo, Song," The Supply of Private Higher Education in Taiwan : Policy Options and Issues", EdD., Columbia University, Teacher Collage, 2001.

94- Ministry of Education , Culture ,Sports ,Science and Technology, Japanese Education System,Japan:Tokoyo,2004.

95- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology (MEXT), Higher Education Bureau, "Current Circumstances Surrounding Japanese Higher education" ,Kasumigaseki, Chiyoda-ku, Tokyo, Japan,2011.

96- Ministry of Foreign Affairs of Japan, International Co- operation Bureau, Japan's Education Cooperation Policy 2011-2015 , Education for Human Security: Building Human Capacity, Nations and World Peace through Educational Development, Kasumigaseki, Chiyoda-ku, Tokyo, Japan,2015.

97- Ministry of Internal Affairs and Communications, Fundamental Structure of The Government in japan, Organization of the Government of Japan 2007, Administrative Management Bureau , japan , 2007.

98- Minogue, Kenneth, The Collapse of The Academic in Britain (London: The Institute of Economic Affairs (IEA),2001).

99- N.C.L.U and Y. Chieng, "Academic Ranking of World Universities Mythology and Problems ", Institute of Higher Education , Shanghai , Jia Tong University , Vol. 30 , No. 2, 2009.

100- Nadu, Tamil, AICTE Steps to Improve Competitive Ability of Institutions, The Hindu online edition of India's National Newspaper, Saturday, Mar. 2004.

101- Paul J, Curran, " Competition in UK Higher Education, Applying Porter's Diamond Model to Geography Departments ", Academic Search Premier, Studies in Higher Education, Vol. 26, Issue 2, 2001.

102- Paul J., Curran , "Competition in UK Higher Education: Competitive Advantage Exercise and Porters Diamond Model", the Journal of Higher Education, Vol. 54, No. 4, October 2000, pp. 386-410.

103- Peele, Gillian, Governing The UK, 4th Edition (Oxford: Blackwell Publishers 2004).

104- Reid, W, A, "The University and The Sixth from Curriculum", London, School Council Published, 2003.

105- RSM, Roboson Rhodes ,"Financial Management and Governance in HEIs: England ",(Bristol :Higher Education funding Council for England ,January 2004).

106- Sandeepa, Edirisinghe M.N., "What are The Perception and Attributes That Influence Pupils and Student in Sirlanka Regarding Their Selection Between Public and Private Higher Education Opportunities ?", EdD., Boston University, 2002 .

107- Schwartz, Steven , Admission to Higher Education Review : Consultation on Key Issues Relating to Fair Admission to Higher Education (Brunel : Admission to Higher Education Steering Group, September 2003).

108- Schwartz, Steven, Admission to Higher Education Review: Fair Admissions to Higher Education: Draft Recommendations for Consultation (Brunel: Admission to Higher Education Steering Group, April 2004).

109- Scott, Davies, Flord M. ,Hammock, The Channeling of Student Competition in Higher Education: Comparing Canada and the US., The Journal of Higher Education, Ohio state University, Vol. 67, No. 1 ,January/ February, 2005.

110- Taube ,Michael ,"One Reason Dur Universities are Deficient is the Startling Lock of Private Competition, Report Newsmagazine(Alberta Edition) In(7/3 /2000),Vol.27,Issue.5,2002.

111- Terence, Kealey, Back to The Future,(London: The Institute of Economic Affairs , 2001).

112- Thakur,T,"The Impact of Ranking Systems on Higher Education and its Stakeholders", Journal of Institutional Research ,Vol.13,No.1,2007,pp.83-96.

113- The Group of Eight, "World University Rankings :Ambiguous Signals ", Oct.,2012.

114- The University of Buckingham, Undergraduate Prospectus 2003/2004" (Buckingham: Mind's eye Creative Studio Ltd., 2004).

115- University of Gothenburg, Division of Analysis and Evaluation,"University Ranking Lists A directory", University of Gothenburg, December 2010.

116- University of Oxford, Public Relation Office, Annual Review 2002/2003, (Oxford: Quadra Color Ltd, 2004).

117- University of Oxford, Public Relation Office, Oxford Outline 2004 , (Northampton : Belmont Press,2004).

118- University of Oxford, Public Relation Office, Undergraduate Prospectus for Entry in 2005/2006 , (Northampton : Belmont Press , 2004).

119- Warwick, Diana,,"Afine Balancing Act-Freedom and Accountability" ,(London: The Institute of Economic Affairs,2001).

120- Weiss, Thomas G. , et al., United Nation and Changing World Politicals , 4the Edition (London : Westview Press ,2004).

121- Yonezawa ,Akiyoshi , et al, "University Ranking in Japan" , Higher Education in Europe, Vol. 27, No. 4, December 2004.

122- Yoshihike, Takenaka,"What is Japanese Conservatism, Controversy Over Japanese Education"Vol.34,No.2,2007.

ثالثاً مراجع أجنبية من خلال مواقع بحثية إلكترونية :

123- Central Office for Foreign Education as German NARIC,Zentralstelle für ausländisches Bildungswesen (ZaB), German – Japanese Academic Links Agreement ,German,26 June 2015 , Available On line at :http :// www.kmk. Org /zab,p.14, Retrieved on : 19-1-2015.

124- Education Foundation for Growth and Prosperity, The Challenge of Reform,p.4, Available on line at: http://web-japan.org ،Retrieved on :19-1-2015.

125- Enhancing the Ability of North Carolina's Public Research Universities to Contribute to State Economic Development, Huron Consulting Group, p.6, Available at : w w w . research .unc .edu /resfacts /huron _report .pdf, Retrieved on: 19-4-2015.

126- Eurydice Database on Education Systems in Europe , "Tertiary Education in England and Wales", Available On line at : http://www. eurydice.org/ Eurydice base, application / Frame set .asp /Country =UK&anguage =Vo , Retrieved on : 6-1-2015 .

127- Fumihiro Maruyama, Chapter One "An Overview of the Higher Education System in Japan, National, Public and Private Universities ", p.2, Available on line at http://www.zam.go .jp/n00 / pdf/nk001001.pdf.....19/1/2015.

128- Geography and Climate,pp.1-3, Available On line at: http://web.japan.org, Retrieved on :14-2-2015.

129- Government Control of Economy,p.4, Available on line at: http:/ /globaledg e .msu .edu / countries/japan, Retrieved on :14 -2-2015.

130- Hannah Fearn, Graduate Unemployment Rises,UK,19July2009, available on line at : http :// www. Times highereducation .co .uk /story .asp? section code =26&storycode=407431, Retrieved on :1-1-2015

131- Higher Education in Japan, Development of Higher Education in Japan, p.3-8, Available On line at : http://www. Nier .go.jp /English / education japan/pdf/201109HE.pdf....., Retrieved on : 19/1/2015.

132- Jaio Tong University, available On Line at: http ://www .shanghairanking .com / ARWU2011/htm. , Retrieved on : 5-7-2014.

133- Japan Geography, Available On line at: www.ocs.cnyric.org/.../files/japan's %20geography.pdf ,Retrieved on :14-2-2015.

134- National Admission Test for Law, "FAQs", Available Online at: http :// www .lnat .ac .uk/faqs.html, Retrieved on:12 /6/2013.

135- Political Parties in Japan,Available On line at : http://web-japan.org/ links/ government /political/political.htm, Retrieved on :14-2-2015.

136- Poll , Peterson , " Choice and Competition in American Education " , Lanhan Md :Row Man and Littlefield,2006,available on line at www.eul.Eg,5-3-2013.

137- Private Higher Education in Japan, Available on line at: http: // uqu .edu .sa /files 2/tiny_mce/plugin/filemanager/files/4281711/EXP4, P.2,Retrieved on: 1-5-2015.

138- Private University and Public Funding: Models and Business Plans, available on line at : http :// www. UniversityUK.com/ Buckingham University/ Retrieved on :1-1-2015.

139- Ranking University in The World , available on line at :http ://www. Arwu .org / ARWU2010.jsp-,Retriverd on : 12 -10-2014.

140- Rating of Colleges ,available on line at : www.us.News.come.Edu/ranking , Retrieved on :20/3/2015.

141- Role of the Emperor in Japan , Available On line at : http://web-japan .org /kidsweb/explore/imperial/, Retrieved on :14-2-2015.

142- Scholarships and Grants for International Student : " University of Buckingham", Available Online at : http://www.eastchance.com/uni.asp?id=67, Retrieved on :2/ 7/ 2014 .

143- Sophia University, Available on line at : http://www.sophia.ac.jp/eng, Retrieved on : 6-1-2015.

144- Study in the UK, Available Online at: http: //www . studyco .com, Retrieved on :2/4/2014.

145- The Bio-Medical Admission Test, "Practice The BMAT Test", Available Online at: http://www.bmat.org.uk, Retrieved on: 11/6/2013.

146- The Government of Modern Japan: Elections,Asia for Educators, Columbia University,p.1, 2009, Available On line at: http://afe.easia .columbia. edu / special/ japan_1900_elections.htm, Retrieved on :14-2-2015.

147- The Times Higher Education World University Ranking 2014-2015, available on line at : http:// ed. jut.ed.cn/ranking, Retrieved on: 12-4-2015.

148- Thinking Skills Assessment, "How The Test will be Given", Available Online at: http://tsa.ucles.org.uk/curent_admissions.html, Retrieved on: 22/5/2013.

149- University of Cambridge, "Further Assessment: Sixth Term Examination Papers in Mathematics", Available Online at: http://www.cam .ac.uk. camuniv / ugprospectus/applying01m.html, Retrieved on:12-5-2013

150- Waseda University , Available on line at : http://www. waseda.jp/top/index-e . html., Retrieved on : 6-1-2015.

151- Wikipedia (The Free Content Encyclopedia), "Education in Japan", Available On line at: http://www.wikipedia.org/wiki, Retrieved on: 5-1-2015.

152- Wikipedia (The Free Content Encyclopedia), "The United Kingdom", Available On line at : http://www.wikipedia.org/wiki, Retrieved on : 5-1-2015.

153- Williams, Sarah, "First Moves into Entrepreneurship Teaching in UK Universities , PP,1-2 , available on line at : http ://Sbaer. uca.Edu / research,html/ Retrieved on :14 4-2015.

154- World Data on Education, International Bureau of Education of UNESCO, Principles and General Objectives of Education in University of Japan, 6th edition , 2006/2007,pp.37-38, Available On line at: http://www.ibe.unesco.org/links.htm, Retrieved on : 19/ 1/ 2015.